

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل
(2009-2018)

مصطفى خليل أحمد إبراهيم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ/2019م

الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل
(2018-2009)

إعداد:

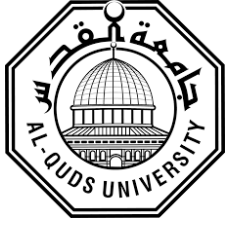
مصطفى خليل أحمد إبراهيم

بكالوريوس تاريخ - الجامعة الإسلامية/ فلسطين

إشراف: أ. د. رياض علي يوسف العيلة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد الدراسات الإقليمية/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

2019/هـ1440م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية - مسار دراسات إسرائيلية

إجازة الرسالة

الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل (2009-2018)

اسم الطالب: مصطفى خليل أحمد إبراهيم

الرقم الجامعي: 21612960

إشراف: أ. د. رياض علي يوسف العيلة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2019/8/24 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوافقهم:

التوقيع: 8/29/2019

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د. رياض العيلة

2- ممتحناً داخلياً: د. خالد شعبان

3- ممتحناً خارجياً: د. عدنان أبو عامر

التوقيع:
التوقيع:

القدس - فلسطين

2019/هـ1440م

إهداء

أهدي هذا الجهد البحثي المتواضع إلى:

أمي أمينة الأمينة الحاضرة والتي لم تغب روحها وشمسها... رحمها الله.

والذي العزيز الذي انتظر طويلاً... كان ولا يزال الأب والصديق والحصن المنيع.

كوثر الشاعرة، والأم الحنون... زوجتي الغالية، التي تنظر إلى المستقبل بحزن وفرح، وترسل مع الشمس خيوط الأمل، والحب، والأحلام.

الأمل والمستقبل...الذين صبروا على ومعي، ومنحوني من وقتهم الكثير...أولادي وبناتي الأعزاء.

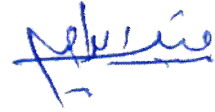
إخوتي وأخواتي الأعزاء عنوان الحب والصدق.

الصديقات والأصدقاء... أسرتي الكبيرة الغالية... لهم كل الحب...أتمنى لهم ولعائلاتهم مستقبلاً مشرقاً.

الباحث/ مصطفى خليل أحمد إبراهيم

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدُّ الرسالة بأنها قدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدَّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

مصطفى خليل أحمد إبراهيم

التاريخ: 2019/8/24

شكر وعرفان

أقدم بكل عبارات الحب، والشكر والتقدير، إلى المخلصين الذين أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، فكانوا رسلاً للعلم، وحملوا الأمانة بصدق وإخلاص، إلى من أمدني بعلمه، وقدم لي النصيحة، وساعدني في إتمام هذه الدراسة، خاصاً بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور رياض العيلة، الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، ومنحني من وقته وجهده واهتمامه وتوجيهه وإرشاده طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الفضل في إتمام، وإخراج هذه الرسالة الى النور.

والشكر موصول إلى الأساتذة المحترمين على تشريفهم وقبولهم مناقشة هذه الرسالة الدكتور خالد شعبان مناقشاً داخلياً، والدكتور عدنان أبو عامر مناقشاً خارجياً.

كما أتقدم بالشكر والامتنان للصرح الأكاديمي الشامخ، وحاضنة البحث العلمي جامعة القدس العريقة، وبالذات عمادة الدراسات العليا، والأساتذة الكرام من الهيئة التدريسية الذين لم يبخلوا بعلمهم وخبراتهم، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة. وختاماً ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ مصطفى خليل أحمد إبراهيم

مصطلحات الدراسة:

النكبة: تعني النكبة للفلسطيني فقدان الوطن، ومعاناة آلام الغربة، واللجوء خارج الوطن وداخل الوطن، وأصبح الآخرون (غرباء الصهاينة) يقيمون على أنقاضه ووطنه وحلمه الوطني، يقول زريق في تعريف ووصف النكبة: "ليست هزيمة العرب في فلسطين بالنكبة البسيطة، أو بالشرّ الهينّ العابر، وإنما هي نكبة بكلّ ما في هذه الكلمة من معنى ومحنة، من أشدّ ما ابتليّ به العرب في تاريخهم الطويل، على ما فيه من مِحَنٍ ومآسٍ".

فلسطينيو الداخل: هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني في انتمائهم الوطني، ومن سكان فلسطين الأصليين، الذين تحولوا إلى أقلية في وطنهم في أعقاب نكبة (1948م)، كما أنهم جزء من الأمة العربية، من حيث انتمائهم القومي والحضاري والثقافي، ويشكل هؤلاء أقلية في إسرائيل. ونتيجة الصراع العربي الصهيوني نشأ في صفوف هذه الأقلية أوضاع اقتصادية وسياسية وثقافية سيئة، وعليه فإن هذه الأقلية تعتبر جزء من الصراع في المنطقة.

القوانين العنصرية: مفهوم القوانين العنصرية هو كل قانون يستهدف الفلسطيني كفلسطيني أينما وجد، إن كان من خلال قوانين مباشرة، أو غير مباشرة، وقوانين أخرى تبدو في واجهتها، وكأنها تعديلات للقوانين الجنائية، إلا أنها تُسن على خلفية أحداث سياسية، وهي انعكاس لسياسة التمييز العنصري، وسياسة الحرب والاحتلال، والاستيطان، والملاحقات السياسية، وتضييق حرية التعبير والعمل السياسي. وتسن (إسرائيل) قوانين عنصرية، تحت عنوان: "ديمقراطية تحمي نفسها"، وهي العباءة- الخرقاء- التي تحاول فاشلة التستر بها على استفحال عنصريتها.

اليمن الجديد: وهو "عبارة عن توليفة من المتدينين الصهاينة، والحريديم، والنيوليبراليين، والمتطرفين اليمينيين". والذي بدأت تتبلور ملامحه بصورة جلية مع ولاية رئيس الحكومة الاسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو في العام (2009م)، وطرح وسن القوانين العنصرية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ليس وليد اللحظة، بل هي منهج متبع منذ قيام دولة اسرائيل.

لجنة المتابعة: لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في (إسرائيل) هي الهيئة التمثيلية – القيادية – الوحيدة الأعلى للجماهير العربية الفلسطينية مواطني دولة إسرائيل، ممن بقوا وصمدوا في وطنهم ما بعد النكبة الفلسطينية وإقامة دولة (إسرائيل) عام (1948م)، وهي من حيث شمولية تركيبتها وتنظيمها إنما تمثل المواقف والاهداف والمصالح الجماعية لهذه الجماهير في مختلف

جوانب الحياة وعلى جميع المستويات، كما تعتبر الجسم القيادي الذي ينظم ويفعل ويوحد ويقود النضال الجماعي الوحدوي للأقلية القومية الفلسطينية من أجل البقاء والتطور على أرض وطنها، ومن أجل حقوقها القومية والمدنية في البلاد، ونحو تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي والسلام العادل والشامل والتعايش السلمي على أساس الاحترام المتبادل. وتستمد لجنة المتابعة العليا شرعية وجودها وتمثيلها الشعبي من كونها تضم جميع قيادات الأحزاب والحركات السياسية والشعبية الفاعلة قطريا والتي تمثل قضايا الجماهير العربية في (إسرائيل) بمن فيهم النواب أعضاء الكنيست العرب، إضافة إلى رؤساء السلطات المحلية العربية والهيئات التمثيلية الوندوية القطرية المنتخبة.

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع والسياقات التاريخية، للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل، والكشف عن القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها إسرائيل، للسيطرة على الفلسطينيين في داخل إسرائيل، والآثار التي ترتبت على القوانين العنصرية والتمييزية في استهداف فلسطينيي الداخل، ووضع رؤية مقترحة لتعزيز قدرة فلسطينيي الداخل على مواجهة القوانين العنصرية والتمييزية ضدهم.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، من أجل فحص الظاهرة ثم تحليلها والتعبير عنها كيفاً وكماً، للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى، والتمكن من وضع الاستنتاجات التي تعمق الوعي لطبيعة الواقع وعوامل تطوره. من أجل تتبع الظاهرة محل الدراسة، وتحليل الظواهر والأحداث والمواقف، لتحديد طبيعة نشأتها، والعوامل التي أدت إلى تكوينها لتساعد على فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الحاضر، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل.

وتكونت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار النظري، وخطة الدراسة والمصطلحات والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تناول الدوافع والسياقات التاريخية للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل، فيما تناول الفصل الثالث القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها (إسرائيل) للسيطرة على فلسطينيي الداخل، وتطور فرض القوانين، وأبرز القوانين العنصرية والتمييزية، وأخيراً تناول الفصل الرابع، الآثار التي ترتبت على القوانين العنصرية والتمييزية في استهداف فلسطينيي الداخل ومنعهم من الحقوق المدنية والسياسية، والملاحقة السياسية، والرؤية المقترحة لتعزيز قدرة فلسطينيي الداخل.

كما بينت الدراسة طبيعة (إسرائيل) العنصرية، والعلاقة بينها وبين فلسطينيي الداخل كأقلية أصلانية، ومحاولتها المس بمكانة فلسطينيي الداخل والسياسات المستمرة التي تسعى للسيطرة على فلسطين باستخدامها سياسة التهويد، وممارسات المحو والإحلال في تغيير الطابع الفلسطيني، لغرض تطوير مشروعها القائم على السلب، والاستيطان والتمييز العنصري.

كما أظهرت الدراسة حجم الانقسام في المجتمع الفلسطيني وعدم الانسجام مع غياب مؤسساتهم الوطنية التمثيلية، في غياب تصور مستقبلي لمواجهة السياسات العنصرية والتمييزية، والمس بهوية الفلسطينيين.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي أهمها:

لا زالت (إسرائيل) مستمرة في سياساتها التمييزية والمس بمكانة فلسطينيي الداخل، مع سن المزيد من القوانين العنصرية والتمييزية، كما جاء قانون القومية ليجرد الفلسطينيين من حقوقهم في المواطنة، والمساواة وحق تقرير المصير، وعليه لم يعد إمكانية، للتراجع عن القانون لاستمرار الانقسام، والتشرد، والاختلافات البنيوية، والعودة لاستنهاض الوضع بتجديد الرؤى المستقبلية فهي قد وضعت الأساس الفكري والذي يمكن فلسطينيي الداخل من المصالحة التاريخية وإبراز هوية الشعب الفلسطيني وتاريخهم الجمعي كجماعة وطنية.

The Implications of Israeli Racist and Discrimination Laws Against Arab Citizens of Israel (2009/2018).

Prepared by: Mustafa Khalil Ahmed Ibrahim

Supervisor: Prof. Dr Riad Ali Yousef El Aila

Abstract:

The study aimed to identify the historical motives and contexts of the racist and discriminatory laws against Palestinian citizens of Israel

And to highlight the racist and discriminatory laws enacted by Israel to control the Palestinians, the effects of racist and discriminatory laws on targeting the Palestinian citizens of Israel to develop a proposed vision to strengthen the ability of the Palestinians in order to confront racist and discriminatory laws against them

The study used the descriptive analytical approach and the historical approach to examine the phenomenon and to analyze it in order to express a way for understanding the relationship between this phenomenon and the others to be able to draw conclusions that deepen awareness of the nature of the reality and the development of its factors. In order to understand the phenomenon which the study examines to determine the nature of its origin, and the factors that led to its composition to help to understand the historical phenomenon in the present sense, and then to predict its future

The study consisted of an introduction and four chapters:

Chapter one introduced the theoretical framework, the study plan, terminology and previous studies

The second chapter dealt with the historical motives and contexts of the racist and discriminatory laws against the Palestinian citizens of Israel

The third chapter dealt with the racist and discriminatory laws enacted by Israel to control the Palestinians, the development of laws imposition and the most discriminatory racist laws

Finally, chapter four discussed the effects of racist and discriminatory laws on targeting the Palestinians, Preventing them from civil and political rights, political persecution and proposed vision to strengthen the Palestinians capacity.

The study also showed the racist nature of Israel, the relationship between it and the Palestinian citizens of Israel as an ethnic minority and its attempt to undermine the status of the Palestinians.

And the ongoing Judaization policies based on settlement and racial discrimination.

The study also showed the extent of the Palestinians society division and the lack of harmony with the absence of their representative national institutions under the absence of a future vision to confront racist and discriminatory policies which harm the Palestinians identity.

The study concluded with some results, the most important are:

Israel continues to pursue its discriminatory policies and undermine the status of a Palestinian inside with the enactment of more racist and discriminatory laws, As the law of nationalism states to deprive the Palestinians from their rights of citizenship, equality and the right of self-determination

Therefore, there is no longer any possibility of retreating from the law because of the continued division and differences

So the Palestinian situation should be revived by renewing future visions

Which can lay the intellectual foundation and enable the Palestinian to achieve a historic reconciliation and highlight their Palestinian and their national history..

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة (خلفية الدراسة)

1.1 مقدمة

أطلقت الحركة الصهيونية برنامجها لإقامة "وطن قومي لليهود في فلسطين، نهاية القرن التاسع عشر في مؤتمرها الأول عام (1897م) الذي عقد في مدينة بازل في سويسرا، وتم في هذا المؤتمر اتخاذ مجموعة من القرارات العملية، التي هدفت إلى تنفيذ مخططاتها، وكان أهمها القرارات العملية تشكيل "الوكالة اليهودية" كذراع تنفيذية للحركة الصهيونية وقراراتها، خاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي وتيسير الاستيطان، وتوفير الدعم المالي للمستوطنين وسط تجاهل كامل لوجود الشعب الفلسطيني، ولتطلعاته القومية.

وانطلقت الحركة الصهيونية للتخلص من الفلسطينيين في سياق تاريخي، وبعد الاستراتيجي، من خلال الإبادة والتهميش للشعب الفلسطيني في أراضي فلسطين التاريخية العام 1948، للسيطرة على أكبر قدر يمكنه من الأرض، وأقل وجود فلسطيني فيها، كما استطاعت تكريس قوانينها العنصرية، ضد الفلسطينيين، شمل مختلف مظاهر الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ولم يعد هذا التمييز الذي تمارسه الصهيونية مظهراً من مظاهر سياسة الدولة فحسب، بل أصبح يمثل مبدأً جوهرياً من مبادئ الحركة الصهيونية، من حيث كونها حركة يهودية قومية. هدفها إقامة كيان، مقصور على اليهود، وقاعدة أساسية يرتكز عليها، ويشكل جزءاً عضوياً من قانون البلاد، ويعد جزءاً ضرورياً للدولة نفسها، وتجلّى ذلك بوثيقة الاستقلال.

وإقامة نظام التمييز المؤسسي والحفاظ عليه، بحيث تهيمن مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، وفي حالة إسرائيل، فإن الأيدولوجية الصهيونية هي المتسبب الأساسي في واقع استمرار التمييز العنصري لوجود الفلسطينيين. لقد نشأ هذا النظام في العام (1948م) وهدفه السيطرة على الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً، بما في ذلك أولئك ممن تمكنوا من البقاء داخل "الخط الأخضر"، والذين أصبحوا مواطنين فلسطينيين في إسرائيل.

وتسن (إسرائيل) القوانين العنصرية تحت عنوان: "ديمقراطية تحمي نفسها"، وهي العبارة، الخرقية، التي تحاول التستر بها، على استفحال عنصريتها منذ نشأة المجتمع الإسرائيلي وبشكل خاص في العقد الأخير عندما بدأ في الانزياح نحو اليمين بشكل لافت، وأكثر وضوحاً، وخاصة في أوساط المسؤولين الإسرائيليين، وقد شغل اهتمام وسائل الإعلام، واحتل مكانة في أوساط الباحثين والأكاديميين. فيما أصبح يطلق عليه اليمين الجديد، وهو عبارة عن "توليفة من المتدينين الصهاينة، والحريديم، والنيوليبراليين والمتطرفين اليمينيين"، والذي أخذت ملامحه تتبلور بصورة جلية مع ولاية رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي بنيامين نتنياهو في العام (2009).

إن تسابق أحزاب اليمين في طرح القوانين العنصرية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ليس وليد اللحظة، بل هي سياسة ممنهجة متبعة منذ قيام الكيان الإسرائيلي، وبعودة رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو لتولي منصب رئاسة الحكومة التي قامت بسن العديد من التشريعات القانونية، والممارسات السياسية في كافة المجالات (لا سيما التعليم، والثقافة، والأرض، والتخطيط) من أجل هدف واحد، وهو "قمع التطلعات السياسية للمجتمع العربي في إسرائيل".

وقد سنّ الكنيست الإسرائيلي منذ قيام (إسرائيل) وحتى العام (2018) ما يزيد عن (180) قانوناً ومرسوماً خاصاً، تركزت منذ قيامها على أبعاد إستراتيجية عامة، تمثلت فيما يسمى قانون العودة، والجنسية، وقانون أملاك الغائبين، وقانون استملاك الأراضي، وقانون التعليم، وقوانين الطوارئ الانتدابية، بهدف ترحيل الفلسطينيين، وتوطين اليهود. إضافة إلى تقييد حرية انتقال الفلسطينيين داخل فلسطين، وربط عملية التنقل والحركة بتصاريح خاصة من الحاكم العسكري الذي اعتمد على قوانين الانتداب البريطاني، والتي تمنحها السلطات العنصرية الصهيونية بهدف تعزيز عملية الاستيطان الصهيوني، وإرهاب الشعب الفلسطيني وإخضاعه كي يهجر أرضه.

ومع تشريع ما يسمى "قانون القومية للدولة اليهودية"، في شهر تموز/ يوليو (2018)، اعتقدت (إسرائيل) أنها قد نسفت الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في وطنه، وعلى الرغم من الخلافات في

إسرائيليين بعض تيارات المجتمع اليهودي، وهو خلاف يتعلق بشكل طابع الدولة، من حيث "يهوديتها"، ومكانة الديمقراطية فيها، ومكانة الشرائع اليهودية، وهذا الخلاف ناجم عن عامل علماني أو ديني، في مقابل شبه اجماع صهيوني، على جوهر القانون الأساس، الذي سن لكي يلغي من وجهة نظرهم حق الشعب الفلسطيني في وطنه.

2.1 مشكلة الدراسة

شهدت (إسرائيل) في السنوات الأخيرة تزايدا غير مسبوق في سن القوانين العصرية والتمييزية، التي تستهدف الفلسطينيين في الداخل كأقلية قومية أصلانية، وتجمعاتهم السياسية في محاولة لنفي وجودهم، التي تأتي ضمن سياقات تاريخية لترسيخ الاحتلال الاستيطاني العنصري بإجماع صهيوني، المخالف التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية، في تناقض مع الطرح الإسرائيلي حول ديمقراطية الدولة. وهذا يتطلب مواجهة هذه القوانين بشكل جماعي لفلسطيني داخل الكيان الإسرائيلي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي أو منظمات المجتمع المدني. وعلى المستوى الفلسطيني الرسمي ومنظمة التحرير الفلسطينية وتعميمه على المستويين الإقليمي والعالمي.

3.1 أهمية الدراسة

- 1- تتبع أهمية الدراسة من تأثير تلك القوانين العصرية على فلسطيني الداخل، ومحاولة (إسرائيل) تهجيرهم من أرضهم وزعزعة هويتهم الوطنية.
- 2- توجه الدراسة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المخاطر الناجمة عن سن وتشريع القوانين الاسرائيلية وتأثيرها على مجمل القضية الفلسطينية وحتى تقرير المصير.
- 3- تفيد الدراسة قيادة العمل الوطني في الداخل الفلسطيني، على مستوى الاحزاب العربية، والقيادات الشعبية في وضع خطة عمل مشتركة، للتصدي للقوانين العصرية.
- 4- تفيد الدراسة العاملين في منظمات حقوق الإنسان في الداخل الفلسطيني، وأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية على ضرورة سرعة العمل من أجل تفنيد الادعاءات الصهيونية.
- 5- تفيد الدراسة الباحثين ومراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية في فلسطين، لتسليط الضوء بشكل أوسع على القوانين العصرية والتمييزية في إسرائيل.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتتمثل فيما يلي:

- 1- التعرف على الدوافع والسياقات التاريخية للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل.
- 2- الكشف عن القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها (إسرائيل) للسيطرة على الفلسطينيين في داخل إسرائيل.
- 3- التعرف على الآثار المترتبة على القوانين العنصرية والتمييزية في استهداف فلسطيني الداخل.
- 4- وضع رؤية مستقبلية لتعزيز قدرة فلسطيني الداخل على مواجهة القوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل.

5.1 أسئلة الدراسة

ويمكن تحديد إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل خلال الفترة ما بين (2009-2018م)؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما الدوافع والسياقات التاريخية للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل؟
- 2- ما القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها إسرائيل، للسيطرة على الفلسطينيين في داخل إسرائيل؟
- 3- ما هي الآثار المترتبة للقوانين العنصرية، والتمييزية، والملاحقة السياسية في استهداف فلسطيني الداخل؟
- 4- ما الرؤية المستقبلية لتعزيز قدرة فلسطيني الداخل، على مواجهة القوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل؟

6.1 حدود الدراسة

- 1- الحد الموضوعي: القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل (2009-2018م)، وسبل مواجهتها.
- 2- الحد الزماني: (2009-2018).
- 3- الحد المكاني: (فلسطين التاريخية).

7.1 منهجية الدراسة

1- **المنهج التاريخي:** يعتمد الباحث على المنهج التاريخي من أجل تتبع الظاهرة محل الدراسة وتحليل الظواهر، والأحداث، والمواقف لتحديد طبيعة نشأتها، والعوامل التي أدت إلى تكوينها، وهذا يساعد على فهم الظاهرة التاريخية في الحاضر ومن ثم التنبؤ بما سيحدث.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد الباحث من أجل فحص الظاهرة على وصف الظاهرة محل الدراسة كما هي، عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها، ثم تحليلها والتعبير عنها كيفاً وكماً، للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى، ومن ثم التمكن من وضع الاستنتاجات التي تعمق الوعي لطبيعة الواقع وعوامل تطوره.

8.1 دراسات سابقة

1- **دراسة رائف زريق (2019):** بعنوان "الفلستينيون في إسرائيل" قانون القومية ومستجدات الانتخابات المحلية والبرلمانية".

لقد تناولت الدراسة الأحداث والتطورات الأساسية لدى الفلستينيين في (إسرائيل) خلال عام (2018م)، من النواحي الاجتماعية والسياسية، كما تناول الباحث في دراسته حدثان مهمان ولهما دلالات كبرى، حيث أشار إلى الحدث الأول هو سن قانون أساسي الدولة القومية الذي ينص على كون دولة (إسرائيل) دون تحديد حدودها الدولة الحصرية للشعب اليهودي وفيها يمارس حقه في تقرير مصيره دون غيره، وخطورة هذا القانون ليكون الهوية الدستورية الناضجة لنظام القانون والسياسة في إسرائيل، وهذا يعني رسمياً أن الفلستينيين في (إسرائيل) أصبحوا رسمياً ودستورياً في موقع الرعايا، إذ إنه لا توجد أي ضمانات دستورية لمواطنهم. وتناول الباحث في القسم الثاني وهو الحدث الثاني المركزي هو انتخابات السلطات المحلية وبضمنها طبعاً السلطات المحلية والفلستينية، وما رافق هذه الانتخابات من ظواهر عنف مستشر وتنافس تجاوز وعبر جميع الحدود ليصبح صراعاً عنيفاً في الكثير من الأحيان. عدا عن أن نتائج الانتخابات جاءت لتكشف بعض الوهن لدى الأحزاب السياسية والوطنية مقابل ازدياد حاد في قوة الهويات المحلية. وأشار الباحث إلى استمرار العنف بشكل عام، والعنف اتجاه النساء بشكل خاص، كما أشار إلى أهم التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الفلستينيين في إسرائيل، ومواجهة فلستينيي الداخل تلك التحديات ومحاولة تدويل قضايا فلستينيي الداخل في اعقاب سن قانون القومية.

2- دراسة محمد مراد الموسومة (2011): بعنوان "الدولة اليهودية إشكاليات الهوية، الجغرافيا السياسية، الديموغرافيا".

ارتكز مشروع الدولة اليهودية، منذ نشأته كفكرة أولية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى القومية اليهودية بوصفها خصوصية دينية توراتية وتاريخية، من هنا كان الربط الجدلي لدعاة الصهيونية الأوائل، بين الدين والتاريخ من جهة، والجغرافيا، أي الأرض والمقصود بها "أرض الميعاد" أي فلسطين، من جهة أخرى.

وخلصت الدراسة إلى اعتبار المشروع الصهيوني هو ترجمة لفكرة يهودية عقائدية تهدف للسيطرة على فلسطين وطرد سكانها الأصليين وإقامة دولة يهودية. على الرغم من مصادفة المشروع الصهيوني الكثير من الفرص والعوامل المساعدة في تحقيقه العديد من الانجازات المعتمدة، إلا أنه ما زال يواجه مآزق الانتقال من الأسرلة كمرحلة ظرفية انتقالية إلى التهويد كمرحلة استراتيجية. ثمة إشكاليات قاهرة تحول دون التقدم على طريق التهويد، أبرزها ثلاث أساسية: هوية الدولة، الجغرافيا، السياسة لهذه الدولة والتهويد الديمغرافي للعنصر السكاني فيها.

3- دراسة أسعد غانم وامطانس شحادة (2011): بعنوان "الفلسطينيون في إسرائيل".

لقد تناولت الدراسة تحول فلسطينيي الداخل - وهم أصحاب الأرض الأصليين - إلى أقلية في أعقاب نكبة عام 48، وقد عرضت الدراسة معلومات عن البنية الأساسية لفلسطينيي الداخل من حيث المسكن وظروف السكن والعمل ومستوى المعيشة والتعليم والمهجرين والبنى التحتية والصناعة والزراعة، ثم أشارت الدراسة إلى الهجرة إلى (إسرائيل) وتأثيرها على قانون المواطنة ودخول الدولة. كما أشار الباحث في دراسته إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه فلسطينيي الداخل والبنى التمثيلية لهم بعد تشكيل لجنة المتابعة والرؤى المستقبلية وغياب التصور المستقبلي، والنقاش حول التصويت لأعضاء الكنيست العرب، ثم إلى السياسات الحكومية اتجاه السكان العرب وخاصة البدو في النقب، ثم أشار الباحث إلى قضايا المساواة والمواطنة، ويهودية الدولة.

4- دراسة امطانس شحادة (2009): بعنوان "الفلسطينيون في إسرائيل".

لقد تناولت الدراسة التحول الإسرائيلي في التعامل مع فلسطينيي الداخل ومحاولة المس بمكانتهم ووجودهم وهويتهم وكذلك التحول الإسرائيلي تجاه اليمين بفوز الليكود بالحكم، وقد عرضت الدراسة القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها (إسرائيل) ضد فلسطينيي الداخل ومست بمكانتهم وهويتهم،

وتناولت الدراسة محاولة ملاح (إسرائيلي) ملاحقة القيادة السياسية لفلسطيني الداخل. وتناول الباحث معلومات عن البنية الأساسية لفلسطيني الداخل من حيث المسكن وظروف السكن والعمل ومستوى المعيشة والاقتصاد والتعليم والبنى التحتية والصناعة والزراعة. كما أشار الباحث في دراسته إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجه فلسطيني الداخل، للدفاع عن حقوقهم لمواجهة القوانين العنصرية، والنقاش حول مقاطعة الانتخابات والتصويت لأعضاء الكنيست العرب، ثم إلى السياسات الحكومية اتجاه السكان العرب وخاصة البدو في النقب ومصادرة أراضيهم وتجاهل حقوقهم.

5- دراسة صلاح عبد العاطي (2007): بعنوان "الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948".

تناولت الدراسة آلية عمل الدوائر الصهيونية منذ بداية القرن التاسع عشر للاستيطان في فلسطين، مستغلة بعض الظروف السياسية السائدة في ذلك الموقف وأهمها ضعف الدولة العثمانية ثم المساعدات الكبيرة التي قدمتها بريطانيا لهذه الدوائر خصوصا بعد انتدابها على فلسطين من إقامة العديد من المستعمرات اليهودية، والتي تطور العديد منها ليصبح مدناً كبيرة واستطاعت هذه المستعمرات من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بعد نزع ملكيتها من أصحابها الشرعيين وبطرق مختلفة مثل الشراء والمصادرة والطردها بعد ارتكاب المذابح والمجازر بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأمر الذي أجبر معظم الشعب الفلسطيني على ترك أرضه ومنازله ليعيش لاجئة في مخيمات البؤس والشقاء وقد واصلت هذه الدوائر إقامة المزيد من المستعمرات حتى بعد إقامة دولة (إسرائيل) وحتى الآن.

وخلصت الدراسة لاعتبار المستعمرات اليهودية هي بمثابة رأس الحربة في برنامج (إسرائيل) التوسعي القائم على فرض سياسة الأمر الواقع، فقد شهدت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية فترات مد وجزر إلا أنه وإلى الآن يعد سياسية ثابتة لدى الاحتلال وخاصة في مناطق 67، ما يؤكد عزم (إسرائيل) الدؤوب على بقاء سيادتها الفعلية في الأراضي العربية التي تحتلها، فالخرق الإسرائيلي مازال مستمرا لجميع الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وخاصة قواعد القانون الدولي الإنساني، وهو إن دل على شيء فهو يدل على عدم جدية (إسرائيل) في عملية التسوية، وسعيها لكسب الوقت لتعزيز استيطانها، فالفلسفة الصهيونية التي تنطلق منها هذه السياسة تقوم على مفهوم وسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، ويؤكد ذلك استمرار مضي (إسرائيل) في إقامة جدار الفصل العنصري وشبكة الطرق الالتفافية التي شقت بحجة الربط بين المستوطنات مع أن الغرض الحقيقي منها هو منع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية وعزلها في كتنونات محاصرة بالمستوطنات الإسرائيلية.

6- دراسة رأت حمدونة (2007): بعنوان "الأحزاب العربية في إسرائيل". مجلة الوسط

تتناول الدراسة واقع فلسطيني الداخل في (إسرائيل) منذ عام 1948م، وكيف كان التعامل معهم في ذلك الوقت إبان الحكم العسكري القهري، ويرى الكاتب أن (إسرائيل) هي دولة اليهود وانهم شرعوا قوانين تحافظ على يهودية الدولة وان الحقوق والحريات لليهود مفتوحة بعكس الواقع الذي يعاني منه فلسطيني الداخل كأقلية أصلانية، ويوضح الكاتب العراقي التي توضع في طريق النواب الفلسطينيين. يتناول الباحث فترة الحكم العسكري وإلى أهم العوامل التي استتهدت النشاط الفلسطيني في إسرائيل، والتي أثرت في تطور هذه الأقلية والتي يقسمها الكاتب ما بين عوامل الدائرة الداخلية، والدائرة الفلسطينية، والدائرة الإسرائيلية ويقسم الباحث تاريخ فلسطيني 48 في (إسرائيل) ما بين السنوات الضائعة وسنوات اليقظة، ومن ثم ينتقل الكاتب ليتحدث عن تاريخ المشاركة السياسية فلسطيني 48 في إسرائيل، والتصنيف الديني لهم. ويتطرق الباحث للقوانين الجديدة التي أثرت في تمثيل الأحزاب العربية، ويبدأ في الحديث عن التيارات السياسية العقدية وسط الأقلية العربية، بدءاً بالتيار العربي الإسرائيلي والتيار الشيوعي والتيار القومي الوطني والتيار الإسلامي. ويختتم الباحث دراسته في الحديث عن فلسطيني الداخل ونتائج انتخابات 2006 ولماذا يصوت فلسطيني 48 للأحزاب الإسرائيلية، وأخيراً يرى أنه يمكن القول إن فلسطيني 48 لم يستطيعوا زيادة قوتهم بسبب عدم قدرتهم الففز على خلافاتهم الشخصية والحزبية، كما أنهم ما زالوا غير قادرين على حسم كثير من الجدالات المزمنة التي يأتي في مقدمتها جدال المشاركة أو عدمها في الانتخابات الإسرائيلية ومدى جدوى هذه المشاركة، وهو الجدل الذي يرتبط بتعريف فلسطيني 48 لهويتهم ومدى اندماجهم في النظام الإسرائيلي.

7- دراسة يوسف كامل إبراهيم (2004): بعنوان بـ "التحول الديمغرافي القسري في فلسطين".

اهتمت الدراسة بالواقع السياسي للنكبة والذي تعرض خلالها الشعب الفلسطيني للتهجير والطرده القسري، ووفقاً للأطماع اليهودية في فلسطين التي تركزت أساساً في المحاولات الحثيثة لخلق وجود يهودي قسري فيها، وتبعاً لذلك شهد التطور الديمغرافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني اتجاهات غير طبيعية، حيث كان لعامل الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطرده العرب أصحاب الأرض الأصليين من وطنهم أثراً مباشراً في تلك التطورات.

وخلصت الدراسة لاعتبار العاملين الجغرافي (الأرض) والديمغرافي (المهاجرون) ببقيان لهما الكلمة الأخيرة في الصراع التي تخوضه الحركة الصهيونية في فلسطين، وتوضيح الممارسات الإسرائيلية على الأرض المتمثلة في تهجير الفلسطينيين تهجيراً جبرياً من قراهم ومدنهم وانتزاع على الأرض من أصحابها الأصليين والسيطرة عليها بكافة الوسائل، حيث لم يستطع اليهود إعلان دولتهم إلا بعد ان اكتمل العدد الكافي من المهاجرين إلى فلسطين ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض وأخذ في نهايته شكل الصراع الجغرافي الديمغرافي.

8- دراسة خالد شعبان (2001): بعنوان "دور الأحزاب والحركات العربية الفلسطينية 1948 في النظام السياسي الإسرائيلي 1967-1995".

تناولت الدراسة التعريف بمفهوم فلسطيني 48، وتطور أوضاعهم سواء الاجتماعية أو السياسية، وتحدثت عن نشأة الأحزاب العربية وقدرتها على التكيف مع المجتمع الإسرائيلي، وقد سلطت الضوء على مشاركة فلسطيني 48 في انتخابات الكنيست، ومشاركة الأحزاب العربية المختلفة خلال الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وما حققت من نتائج، وقد تطرقت الدراسة أيضاً إلى دور الأحزاب والحركات العربية في الحفاظ على الهوية الفلسطينية والعربية لفلسطيني 48.

الفصل الثاني

الدوافع والسياقات التاريخية للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل

مقدمة:

كان ولا يزال الاستيطان والاستيلاء على الارض أحد الاهداف السامية للحركة الصهيونية، مثلها مثل أي حركة كولونيالية غربية، فمنذ تأسيسها اختلفت الادعاءات والأكاذيب والحجج والمواقف العنصرية منهجا، تجاه الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، من أجل تنفيذ خططها في استعمار فلسطين. ومفاد هذه الحجج أن السكان الأصليين متخلفون، جهلة، وهم في حاجة ماسّة إلى من يأخذ بيدهم كي يلحقوا بركب التطور والحضارة.

ورفعت الحركة الصهيونية شعار الحق التاريخي لليهود في فلسطين، وتمسكت به وقد شكل نقطة الارتكاز الأساسية للصهيونية، باعتبار فلسطين، هي الأساس للعودة إلى أرض إسرائيل، وإيجاد المبررات التاريخية والدينية لمخططاتها الاستعمارية في فلسطين، وحقهم التاريخي، فيها وأن اليهود قد سكنوا من قبل في فلسطين، وأنها منحة الله لهم، وقد عادوا بعد شتاتهم، ولم تكن سكناهم في فلسطين مرحلة عابرة في التاريخ اليهودي، وقد حاول العديد من المفكرين اليهود، تبرير عودة اليهود بمسوغات مرة، دينية، وأخرى سياسية.

تُسمى المرحلة الأولى مرحلة (الييشوف)، وهي مرحلة إقامة وبناء المستعمرة، التي أنشئت خلالها شبكة من المستعمرات النقية التي تضم اليهود فقط (تحت رعاية الانتداب البريطاني) لاستقبال المهاجرين اليهود إلى فلسطين، تم إنشاء مؤسسات يشوف كهيئات يهودية حصرية تشكل نواة تنتظر إعلان الدولة ذات السيادة، بما في ذلك مؤسساتها التي تحتكر العنف مثل (الميليشيات والعصابات التي أصبحت فيما بعد الجيش)، والهيمنة (التعليم والثقافة)، أو السياسة (الأحزاب).

معطيات عامة:

يقدّر تعداد السكّان الفلسطينيين في (إسرائيل) (باستثناء القدس والجولان) أواسط العام 2018 بنحو 1.5 مليون نسمة، تسكن أكثريتهم في الجليل بواقع 51%، ونحو 32% في منطقة المثلث ومدن الساحل الفلسطيني، في حين يسكن 17% في النقب، نصفهم في قرى غير معترف بها رسمياً (الجليل، 2018).

من جهة أخرى يقيم نحو (8.0%) من مجمل السكّان العرب في البلاد في بلدات غير معترف بها في النقب. كذلك، نحو (8.5%) من السكّان الفلسطينيين يسكنون في مدن الساحل والمعرّقة على أنها "مختلطة"، وهي: حيفا، عكا، يافا، اللد، الرملة، بالإضافة لـ "تسيرت عيليت". أما بخصوص الانتماء الديني، فإن (84.1%) من السكّان الفلسطينيين هم من المسلمين، و(8.5%) من المسيحيين، و(7.4%) من الدروز (الجليل، 2014).

وقد تضاعف عددهم بنحو 8.7 مرّات منذ إعلان الهدنة في ربيع 1949 (156 ألف) وحتى أواسط العام 2014، وتضاعف عدد السكّان اليهود بنحو 8.6 مرات منذ العام 1948 (716.7 ألف نسمة) وحتى أواسط العام 2014 (6,161,800 نسمة)، على الرغم من حملات الهجرة اليهودية الهائلة المتكرّرة إلى البلاد (الجليل، 2019).

وما زال المجتمع الفلسطيني في أراضي 48 يمتاز بكونه فتيًا جدًّا، رغم التغييرات الديموغرافية الحاصلة في العقد الأخير. ففي العام 2017، بلغت نسبة الأفراد حتى الرابعة عشرة من العمر نحو 34.1%، مقارنةً بـ 40.3% في العام 2007، كما بلغ العمر الوسيط 22 عاما مقارنةً بـ 19 قبل عقد من الزمن، ويظهر أن النسبة الأكبر لهذه الفئة العمرية هي من المسلمين 35.0%، بينما تصل النسبة بين المسيحيين إلى 22.1% ونحو 26.7% بين الدروز، في المقابل يلاحظ ارتفاع في نسبة المسنّين من جيل 65 سنة فصاعداً، حيث بلغت 4.4% مقارنةً بـ 3.2% قبل عقد من الزمن (الجليل، 2018).

1.2 التطور التاريخي للقوانين العنصرية والتمييزية داخل الكيان الإسرائيلي

منذ نشأت الحركة الصهيونية في العام (1897) اعتمدت على السياسات الاستعمارية للسيطرة على فلسطين قبل وبعد إقامة إسرائيل، فقد استخدمت سياسة التهويد، وممارسات المحو والإحلال في تغيير الطابع الفلسطيني لتطوير مشروعها القائم على السلب، والاستيطان والتمييز العنصري من خلال ادعاءات توراتية تاريخية، أن فلسطين كانت "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" ومارست

لتحقيق ذلك، أسلوب "التطهير العرقي" ضد الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين عام (1948م)، الذي هو جزء من عقيدتها وموروث كيانها السياسي.

شكّل عام 1948 نقطة محورية للمشروع الاستعماري الصهيوني، حيث نجح الأخير في فرض سيادته على غالبية الأراضي الفلسطينية من خلال تحويل المنفى القسري لشعب تحت وطأة الحرب سواء بالطرد أو الرعب المباشر أو النزوح الجماعي، واتبعت الحركة الصهيونية ثم (إسرائيل) سياسة تشريد الفلسطينيين وطردهم من وطنهم، بشكل منهجي ومدروس، من خلال الـ "محو" وهو بتعبير توراني عميق المعنى وهو: "لعنة 'يماح شمو فزخرو' التي تعني حرفياً ليمحى اسمه وذكره، إحدى أشد اللعنات قسوة في اللغة العبرية، إذ لا تطلق اللعنات في العادة إلاّ على ألد أعداء الشعب اليهودي من "الأغيار" (غانم، 2013، ص119-120).

ومن هنا يجب الإشارة إلى دور استغلال التوراة في تحقيق الأهداف الصهيونية حيث كان ولا يزال للتوراة دور في تكوين التاريخ والثقافة الصهيونية الإسرائيلية سابقاً ولاحقاً بعد قيام دولة إسرائيل، والعودة للعهد القديم لم يكن توجه يهودي خالص من الناحية العنصرية والتكوينية.

لقد أحاط الأدب الحاخامي الأرض بهالة من القدسية، وأغدق عليها صفات المبالغة، بحيث جعل إمكان إقامة الشعائر الدينية كاملة مستحيلًا خارجها، وأن تعاليم التوراة لا يمكن أن تنفذ كاملة إلا في الأرض المقدسة، ولا يمكن لليهودي أن يتنبأ إلا وهو فيها، بل أن وجوده فيها يجعل الإنسان حكيماً، ومن يعيش داخل أرض (إسرائيل) يمكن اعتباره مؤمناً، أما المقيم خارجها فهو أنسان لا إله له" (المسيري، 1970، ص65).

كما لجئت الحملات الاستعمارية الاستيطانية إلى العهد القديم والكتاب المقدس، واللجوء إلى العهد القديم هو جزء من مخطط ليس قومي فقط إنما قومي استعماري (غابرييل، 2012)، وحضور اللاهوت في المخيلة الصهيونية كان معزراً ومقصوداً لتجنيد اليهود حول الحركة الصهيونية، وتطعيمها بنفحات قومية من خلال الديانة اليهودية التي حولتها الصهيونية إلى القومية، عابرة للقوميات، وتجميع اليهود من أنحاء العالم، ضمن بوتقة استعمارية قومية، مستندة إلى سياسات لاهوتية حتى أضحى "الولع بالكتاب المقدس مكوناً مركزياً في الهوية الإسرائيلية (غابرييل، 2012).

ويبدو الهدف الأول للصهاينة هو إقامة دولة، لذا تنبهوا من البداية واستخدموا كلمة (موطناً) بدل كلمة دولة، كي لا تجلب عليهم معارضة بعكس ما كانوا يعلنون، وهذا يفسر تأثير وقوة السياسات اللاهوتية بتحولها إلى سياسات قومية من خلال استعمار فلسطين، الذي بدا بالتستر كمشروع ديني

خلاصي ليهود العالم، ويرى فايز صايغ أن الهدف الاجمالي للصهيونية كما نص عليه مؤتمر (بال) في سويسرا، وكذلك من قيام الحركة الصهيونية هو إنشاء موطن في فلسطين للشعب اليهودي يتمتع فيه، بضمن من القانون الدولي العام (صايغ، 1965، ص9).

يرى الباحث أنه على الرغم من تناول صايغ في كتابه، (الاستعمار الاستيطاني) من خلال المفهوم الوصفي، وليس التفسيري التحليلي، إلا أنه وضع أفكاراً مهمة في وصفه للاستعمار الاستيطاني، ويعتبر من السابقين الذين تناولوا تحليل الاستعمار الصهيوني لاحقاً، ووضعوا الإطار النظري في تفسير وتحليل الاستعمار الاستيطاني، وقد توسع الباحثون في تحليل ظاهرة الاستعمار الصهيوني، وأسهمت كتاباتهم في تفسير الممارسات المختلفة، عبر الفترات الزمانية والمكانية السابقة والحالية واللاحقة التي تعرض، ويتعرض لها الفلسطينيون، بصفتهم أصحاب الأرض الأصليين، على مدى أكثر من مائة عام من الاستعمار الصهيوني.

وعليه (إسرائيل) ليست جزءاً من الشرق الاوسط سوى من الناحية الجغرافية، والذي يعد عنصراً ستاتيكية، أما من الناحية الديناميكية (صايغ، 1965، ص26). ويضيف صايغ أن الخطاب الصهيوني حول عملية الاستعمار إلى شيء مرغوب فيه من يهود العالم، وهو الذي حول أنظار اليهود عن أن الاستعمار، كان الأداة التي استخدمتها الصهيونية في سبيل تشييد الأمة (صايغ، 1965، ص7-8).

وهنا نجد أن الاستعمار الاستيطاني يُدمر المشهد القائم لكي يحل محله ويقوم مقامه، والأرض هي الحياة، أو على الأقل ضرورية للحياة، وبالتالي، فإن "النزاع والصراع على الأرض يمكن أن يكون، وهو عادة ما هو، صراع على الحياة (طه، ب.ت).

والكولونيالية الاستيطانية تدمر لتحل، والاستعمار الاستيطاني هو: بنية مستمرة تعيد إنتاج نفسها باختلاف الظروف، وبالتالي فهي ليست بالضرورة فعلاً عنيفاً أو إبادة جماعية، لكن الميزة الأساسية التي ترتبط بها أنها بنية قائمة (بطبيعتها) على منطوق الإلغاء والمحو بحق الأصليين (أبو عريش، 2018).

وهنا يأتي استهداف الأصليين وإغائهم، بسبب المكان الذي يتواجدون فيه، والعلاقة التي تربطهم به، وبسبب طبيعة السكان البنيوية أو عرقهم أو دينهم، لأنه ومن خلال رؤية (وولف) فإن إحدى اللوازم الاستعمارية الاستيطانية هو: الحصول على الأرض والتوسع فيها، فالمشروع الاستعماري الاستيطاني هو: مشروع يتمحور حول الأرض بشكل حصري، وتحت رؤية تقوم على استئصال

السكان الأصليين، وبينما تكون الأرض هي العنصر الأهم في الاستعمار الاستيطاني، فإن الاستغلال (علاقة السيد بالعبد) هو الأهم في حالة الاستعمار الكلاسيكية (أبو عريش، 2018).

وتأتي دراسة وتبني الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، كإطار معرفي تحليلي، بقصد تمييز الواقع الراهن عن ممارسات إحلاليه قسرية قهرية، مثل الاحتلال أو الظرف الاستعماري الكلاسيكي حيث يوضح الباحث الإيطالي (فيرتشيوني) في كتابه "الاستعمار الاستيطاني": إطار نظري عام يوضح الاختلاف ما بين أشكال الاستعمار الكلاسيكي، وأشكال الاستعمار الاستيطاني في حين الدولة المستعمرة حسب الشكل الاستعماري الكلاسيكي، تدير استعمارها التوسعي، وتحركه انطلاقاً من دولة أم، أو ميتروبول بعيد جغرافياً على سبيل المثال (بريطانيا في أفريقيا، أو فرنسا في الجزائر) (غانم، 2013).

هكذا، تكون دولة (إسرائيل) حديثة المنشأ، هي نفسها مشروع استعماري، (كما أنها امتداداً للتوسع الإمبريالي الأوروبي)، وهي مشروع استيطاني (كونها تستهدف الأرض ومن عليها بهدف البقاء)، بالإضافة إلى جانب كونها دولة "أم"، ومشروع قومي للشعب اليهودي في الحالة الصهيونية (روحانا، 2014).

ويكمل (فيرشيوني) بأنه وعلى عكس القوى الكولونيالية في الشكل الكلاسيكي الأول، من ضباط وعسكريين وجنود وباحثين مُستشرقين وغيرهم - الذين يعودون أراجهم إلى دولتهم "الأم"، بعد انتهاء وجلاء عملية الغزو والاستعمار، الذين شاركوا فيها وكانوا جزءاً منها، ويبقى المستوطنون في المُستعمرة في الشكل الاستعماري الاستيطاني (كندا على سبيل المثال) (صالون سورية، 2017).

وهنا يرى الباحث أن هذا الكلام، يدحض أولاً الادعاء، أو الشعار الذي رفعتة الصهيونية أن فلسطين أرض بلا شعب، وثانياً وهو الاخطر، أن فعل المحو الاستعماري العنصري الذي يتشكل لاحقاً من أجل تبرير ممارساته العنيفة، وشرعنة محو وإزالة الشعب الفلسطيني الأصلي، لأنه يقف عملياً عقبة في طريق المستعمر للحصول على الأرض.

1.1.2. الإطار التاريخي والأسس الأيديولوجية للسياسات القانونية العنصرية:

قامت الحركة الصهيونية منذ أن بدأت مخططاتها في السعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وساعدها في ذلك الانتداب البريطاني، حيث تمكنت الحركة الصهيونية من تنفيذ مخططاتها، وحققت أثناء تلك الفترة مشروع إقامة "البيت القومي للشعب اليهودي"، في فلسطين على حساب الشعب

الفلسطيني، الذي كان يشكل في حينه أكثرية السكان في فلسطين، ولم يخف التيار المركزي في الحركة الصهيونية عدم رغبته إقامة دولة ثنائية القومية، أو أي إطار سياسي، أو حتى اقتصادي مشترك يهودي عربي أي كان شكله ومضمونه (جريس، 1967، ص11).

ويشير الباحث الفلسطيني (أنطون شلحت) إلى وجود هذه الحجج في كتاب مؤسس الحركة الصهيونية (ثيودور هرتسل) "دولة اليهود"، الذي تضمن برنامج الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين، وكذلك في روايته اليوتوبية "ألطنويلاند" (الأرض القديمة - الجديدة)، كما أنها ترد في كتابات جميع الذين ساهموا في تأسيس الحركة الصهيونية، وفي صوغ أهدافها وبرامجها. ولم تكن مثل هذه النظرة العنصرية- الاستعمارية منحصرة فقط في الشخصيات المناصرة، قلبًا وقالبًا، لمشروع استعمار فلسطين بالقوة وحسب، وإنما تعدتهم أيضًا إلى شخصيات صهيونية أخرى، كانت تتبنى في الظاهر على الأقل، أفكارًا اشتراكية أو هيومانية (شلحت، 2013).

ساهمت في نجاح الحركة الصهيونية إقامة مؤسسات لها، مثل "كيرن هيسود" (الصندوق التأسيسي)، و"كيرن كيمت" (الصندوق القومي اليهودي) وغيرها، وسعت هذه المؤسسات إلى جمع الأموال والتبرعات من أثرياء اليهود من أجل شراء وامتلاك الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات اليهودية عليها، لتكون نواة للدولة اليهودية المتوقع تأسيسها والإعلان عنها (الحوت، 1991).

قامت دولة (إسرائيل) في العام (1947م)، عندما اتخذت الأمم المتحدة قرارها رقم (181) المعروف بقرار التقسيم الداعي إلى إنشاء دولتين في فلسطين دولة يهودية وأخرى عربية.

على أن تضمن كل دولة من الدولتين قيام مساواة في الشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والدينية، ونص على ضمان صيانة الحقوق الأساسية للإنسان، بما في ذلك حرية الدين واللغة والنشر والثقافة، على معاملة الدولة للأقلية القومية التي بقيت في نطاقها، والتي بلغ عددها آنذاك نحو 160 ألف نسمة، بعد ذلك فقط، في كانون الثاني / يناير (1949)، تقرر أن يسمح للمواطنين العرب بأن يصوتوا للكنيست (بشارة، 1992، ص2).

وبذلك يكون المشروع الصهيوني قد تكفل في تحقيق أهدافه في الإعلان عن الدولة في العام (1948)، وأخذت مختلف الدول التي تؤيدها بالاعتراف بها، وعلى الرغم من الطبيعة العنصرية ولدت بولادة الدولة الإسرائيلية، وهي صفة جوهرية خلقية دائمة لا تُزال ملازمة للأيديولوجية الصهيونية نفسها، والباعث الأساس للاستعمار الصهيوني، ولخلق الدولة الصهيونية" (صايغ، 1965، ص28).

ويرى الباحث أن الحركة الصهيونية أنشأت إسرائيل، من خلال سلسلة من الممارسات الاستعمارية التي تهدف إلى السيطرة على الأرض وطرد سكانها الأصليين، وإنشاء مؤسسات، ووضع أنظمة وتشريع قوانين، تخدم هدفها الوطني والقومي، وتعتبر هذه الممارسات الأساس الذي قامت عليه الدولة اليهودية.

كما يتضح للباحث أن النكبة التي وقعت أهوالها في (1948) وتأثيراتها العميقة، هي التي تشكل نقطة الانطلاق التحليلية في فهم الحركة الصهيونية ودولتها (إسرائيل)، وخداعها بادعاء حقها على أرض فلسطين التاريخية، فالصهيونية أسست لنظام عنصري من خلال تخطيط الأراضي واستثمرت بذلك (بطريقة رسمية) الدوائر الحكومية للدولة كوسيلة لتحقيق أجندة سياسية تركز على يهودية الدولة، ولا تتكر (إسرائيل) ذلك بل تعلنه ومن خلال سياساتها الواضحة، ومن خلال مشاريع ومخططات مختلفة للحفاظ على الأهداف الديمغرافية للأغلبية اليهودية.

نشأ هذا النظام في العام (1948) بهدف السيطرة على الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً، بما في ذلك أولئك الذين تمكنوا من البقاء داخل فلسطين التاريخية، والذين أصبحوا لاحقاً مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، فقد رزح الفلسطينيون الذين يعيشون داخل تلك الأرض، إلى نظام الفصل العنصري الصهيوني الذي أسست له الصهيونية.

إن ممارسات (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني تشكل جريمة فصل عنصري داخل كل فلسطين، ومع ذلك، فإن الحركة الصهيونية، (وفي وقت لاحق إسرائيل)، لم تكن لديها مصلحة في خلق نظام فصل عنصري، بناء سيطرة بالمعنى التقليدي، أي سيطرة مجموعة "عرقية" واحدة على أخرى، والحفاظ على هذه السيطرة، وعليه يستند الفصل العنصري على إقامة نظام التمييز المؤسسي والحفاظ عليه، بحيث تهيمن مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، وفي حالة إسرائيل، فإن الأيدولوجية الصهيونية هي المتسبب الأساس في واقع استمرار تعرض وجود الفلسطينيين للتمييز العنصري (القسيس، 2013).

فالهدف الأساس لإسرائيل لم يكن يقصد استغلال عمل السكان الفلسطينيين الأصليين أو منعهم من المشاركة السياسية والاجتماعية، بل كان الهدف إقامة دولة صهيونية، والحفاظ على تجانسها ومقصورة فقط على اليهود فقط.

وقد بدا هذا واضحاً منذ البدايات الأولى لتأسيس الحركة الصهيونية، ويظهر ذلك في طبيعة (إسرائيل) التي لا تملك حدوداً معروفة، فقد أوضحت رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة غولدا مئير أن "الحدود تُرسَم حيث يقطن اليهود، لا بحسب خط مرسوم على الخريطة"، وهذا ينسجم مع كتابات دافيد بن غوريون سنة (1937)، التي قال فيها أن "الترحيل القسري للعرب من أودية الدولة

اليهودية العتيدة يمكن أن يعطينا شيئاً لم يكن لدينا قبل (القسيس، 2013). هذا التوجه الفكري يؤكد على المخططات الصهيونية، ويرسم السياسات المسبقة لترحيل الفلسطينيين من أرضهم وطردهم، وزرع المستوطنين اليهود مكانهم.

فالحركة الصهيونية استهدفت منذ البداية السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية يعني الأرض التي احتلت في العام (1948م)، وظلت أطماعها مستمرة لتتعدد إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، عدا عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في الشتات والمنفى القسري.

من خلال ما سبق يرى الباحث أن تحقيق قيام دولة قومية للشعب اليهودي على أرض فلسطين، جلبت إليها أقلية يهودية، بظروف ومساعدة استعمارية قد تحققت ليس عبر الخداع والشعارات المزيفة فقط، إنما بالإرهاب والعنف والتهجير القسري للسكان الأصليين، واستبدالهم بالمستعمرين اليهود القادمين من مختلف بقاع الأرض، وبناء عليه قام وساد ما يسمى نظام الفصل العنصري الصهيوني، من خلال تهجير السكان الأصليين، وسن قوانين تمييزية وعنصرية، وإنكار حقهم كونهم أقلية أصلانية.

تأسس الاستعمار الاستيطاني في فلسطين على منطق الإحلال والمحو، وهدفت الصهيونية إلى إقامة نظام التمييز المؤسسي والحفاظ عليه، بحيث تهيمن مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، بما فيهم السكان الأصليين، وفي حالة إسرائيل، فإن الأيدولوجية الصهيونية هي المتسبب الأساسي في واقع استمرار التمييز العنصري لوجود الفلسطينيين، وأدت عمليات التطهير إلى طرد نصف السكان الفلسطينيين من فلسطين التاريخية، وعمدت العصابات الصهيونية إلى تدمير ومحو قرى ومعالم مدنية عديدة، إذ دمّرت مئات القرى الفلسطينية تدميرًا كاملاً، وأخلت خمس مدن (صفا، بيسان طبريا، بئر السبع، المجدل) من سكانها العرب تفريراً تاماً. فقد بقي حوالي 156 ألف فلسطيني لم ينزحوا عن مدنهم وقراهم (حيدر، 2005، ص26).

وفي الفترة الواقعة بين 1947/11/29 (قرار تقسيم فلسطين) إلى تموز عام (1949) تاريخ توقيع آخر اتفاقية هدنة مع سوريا، نفذت القوات الصهيونية، بالقوة العسكرية، عملية طرد الفلسطينيين من بلادهم، وبذلك، تحوّل ما يتراوح، بين (770,000 و780,0) من السكان الى لاجئين وهم سكان 532 قرية ومدينة، وأراضيهم تشكّل 92.6% من مساحة (إسرائيل) (ستة، 2001، ص19).

وقد صدرت عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين عشية حرب عام (1948م) من مصادر مختلفة، إلا أن للأمم المتحدة تقديرين: الأول يشير الى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ

نحو 726 ألف لاجئ وذلك بناءً على تقديرات عام (1949). والثاني 957 ألف لاجئ بناءً على تقديرات عام 1950 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

وتبين فيما بعد أنها لم تكف بتلك المشروعات فقط بل وضعت مخططات ترحيل أخرى، وهناك أكثر من رأي لدى المؤرخين اليهود عن أن مجزرة كفر قاسم التي نفذت سنة (1956م) إبان حرب السويس المعروفة باسم (العدوان الثلاثي على مصر)، استهدفت إرهاب فلسطيني (48) وحملهم على الرحيل مع بقية فلسطيني (48) في منطقة المثلث، ولكنها فشلت (مجلي، 2009).

2.1.2. النكبة كبنية وليس كحدث أولي:

يعتبر عدد من الباحثين أن النكبة كحدث أولي في عملية استئصال الفلسطينيين، من دون التطرق إلى البنية التطهيرية التي أنشأتها الحركة الصهيونية في فلسطين قبل عام (1948)، لتنفيذ عملية التطهير العرقي التي توجت بمجازر ونكبة، عام (1948) وعملت الحركة الصهيونية بشكل حثيث لزيادة عدد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين من أجل استعمارها وإقامة الكيبوتسات فيها (أسعد، 2013).

فالمشروع الاستعماري الإسرائيلي هو مشروع (تطهير مكاني) خلافاً للتطهير العرقي كونه يستهدف الأرض من أجل تسهيل الترانسفير (الطوعي) للشعب الفلسطيني، وهنا ان التطهير العرقي لا يعني فقط طرد السكان الأصليين، إنما يشمل أيضاً إحلال سكان جدد مكان الأصليين، من أجل تجهيز الأماكن المراد إجراء التطهير فيها (حنفي، 2009).

ومن وجهة نظر إيلان بابيه أن التطهير العرقي الذي تم عام (1948م)، كان حصيلة بنية استعمارية مؤسسة تضم إلى جانب الاستعدادات العسكرية، وحملات الهجرة الصهيونية، مجهود الباحثين والمستشرقين، وقد اورد (بابيه) ذلك بقوله إن الخبراء الصهيونيين عملوا على استكمال خططهم بالترجيح بحيث أصبح الأرشيف مكتملاً تقريباً في أواخر الثلاثينات، وكانت المحصلة النهائية لجهود الطبوغرافيين والمستشرقين تصنيف ملفات مفصلة لجميع قرى فلسطين، عمل القرن الماضي (بابيه، 2007، ص 219-230).

ويرى وليد الخالدي أن التهجير الجماعي هو الهدف الرئيسي لخطة دالت وابتدأ التهجير في مرحلة أولى سابقة للخطة، ولم يتوقف حتى يومنا (نويهض، 2012، ص 66). والتطهير العرقي والنكبة كذروة للفعل الاستعماري الصهيوني بدأ قبل أن تبدأ خطة دالت التي حسمت مصير الفلسطينيين القاطنين داخل الأراضي التي أراد القادة الصهيونيين الاستيلاء عليها لإقامة دولة (إسرائيل) ففضت

الخطة دالت بطرد الفلسطينيين من وطنهم بشكل منهجي وكلي (بابيه، 2007)، إنما التطهير العرقي حدث قبل النكبة وبعدها وما زال يشرع أبوابه لخلق سياسات محو للعرق الفلسطيني في جغرافيا فلسطين.

ويتفق مصطفى كبها مع هذا الرأي ويرى أن النكبة ترافقت بالعمل مباشرة على تصفية الملامح العربية للبلاد وبعملية تدمير المشهد الفلسطيني من خلال تغيير المشهد الثقافي والاجتماعي والرمزي كذلك، وبدأت معها عملية عبّرة وتهويد مزدوجة، إذ حوّلت مساكن وبيوت اللاجئين الفلسطينيين المفرغة، -في الكثير من المدن العربية- إلى مساكن لاستيعاب المهاجرين اليهود، من جهة، ومن جهة أخرى جرى إحلال تسميات جديدة توراتية وصهيونية ويهودية، مكان الأسماء الفلسطينية، فغيّرت أسماء الشوارع والأحياء والمدن، في إطار محو الهوية الفلسطينية والتأسيس لدولة يهودية مكانها (كبها، 2013).

واتبعت الحركة الصهيونية إعادة تسمية الأماكن الفلسطينية المدن والقرى والشوارع والتلال والأودية والأماكن الدينية، تحت عنوان أن التسمية فعل خلق وأماته في آن واحد (الشيخ، 2010).

يقول المؤرخ الإسرائيلي، (دانييل بالطمان)، أن الصهيونية والتي تمثلها دولة (إسرائيل) مارست منذ بداية نشأتها فصولاً من التهجير والقتل، تحت يافطة ضرورة إقامة "وطن قومي"، يتمتع بأغلبية صلبة للشعب اليهودي، وأن الصهيونية كحركة يغلب عليها مركب الاستيطان الكولونيالي، ولم ترغب في إبقاء السكان الفلسطينيين الأصليين فوق أرضهم، لأن وجودهم سيبقى بمثابة دليل حي على إشكالية ادعاء اليهود ملكيتهم لهذه الأرض وحقهم التاريخي عليها (ارشيد، 2018).

كان هدف الحركة الصهيونية منذ بداية التفكير في استيطان فلسطين تقليل عدد السكان من خلال القتل والتهجير، ووضعت الصهيونية على أجندتها أن بقاء الفلسطينيين بأعداد كبيرة، وما قد يخلقه من مشاكل أمنية، سيبقى مسألة الملكية الحقيقية على الأرض مفتوحة، الأمر الذي جعل مسألة "تقلهم" من المكان باتفاق وموافقة، أو بالعنف والقوة هدفاً دائماً، كما أن هذا الهدف الذي تحقق جزئياً عام (1948م) لم يتغير حتى اليوم، بالرغم من تفهم صعوبة تحقيقه في الظروف الحالية" (ارشيد، 2018).

1.2.1.2. النكبة: المفهوم والمعنى:

النكبة هي الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام (1948م)، إثر قيام القوات اليهودية بعملية تطهير عرقي واسعة لإخلاء فلسطين من سكانها الأصليين، لإقامة دولة لليهود فيها، كما وتعني

النكبة للفلسطينيِّ فقدان الوطن، ومعاناة آلام الغربية، واللجوء خارج الوطن وداخل الوطن، وأصبح الغرباء الصهاينة يقيمون على أنقاضه ووطنه وحلمه الوطني، فهي نكبة بكلِّ ما في هذه الكلمة من معنى ومحنة، من أشدِّ ما ابتليَ به العرب في تاريخهم الطويل، على ما فيه من مِحْنٍ ومأسٍ بعد تهجير قسري لأربعمائة ألف عربي أو أكثر يشردون من بيوتهم وتنتزع منهم أموالهم وأملاكهم ويهيمون على وجوههم فيما تبقى من فلسطين، وفي البلدان العربية الأخرى، ما يعني أن النكبة طالت الأحلام والآمال وأثرت على التركيبة الثقافيَّة والنفسية (زريق، 1948، ص8).

2.2.1.2. استمرار التطهير العرقي بعد النكبة:

لم يكن مشروع التطهير العرقي الاستيطاني وليد النكبة في العام (1948م)، فقد بدأ قبل ذلك ولا يزال مستمراً، ولم يتوقف حتى الآن من الحركة الصهيونية مع استمرار مشروعها الاستيطاني، بتأسيس (إسرائيل) على أنقاض فلسطين (خوري، 2013) التي شهدت المحو والتطهير وطرده نصف الفلسطينيين من فلسطين التاريخيَّة، وتحولهم إلى لاجئين يعيشون في الدول العربيَّة المجاورة في القدس والضفة الغربيَّة وقطاع غزة.

3.2.1.2. المقصود بفلسطيني الداخل:

الفلسطينيون في (إسرائيل) هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني في انتمائهم الوطني، ومن سكان فلسطين الأصليين، الذين تحولوا إلى أقلية في وطنهم في أعقاب نكبة (1948م)، كما أنهم جزء من الأمة العربيَّة، من حيث انتمائهم القومي والحضاري والثقافي، ويشكل هؤلاء أقلية في إسرائيل. ونتيجة الصراع العربي الصهيوني نشأ في صفوف هذه الأقلية أوضاع اقتصادية وسياسية وثقافية سيئة، وعليه فإن هذه الأقلية تعتبر جزء من الصراع في المنطقة (أسعد ومهند، 2011، ص315).

ويتساءل الباحث الفلسطيني (مصطفى كبها) حول مصطلح فلسطينيو 48، ويقول من قال بأن هذا المصطلح هو المصطلح الصحيح الذي من الضروري ومن الصحيح أن نصف به أنفسنا، هل نحن من أطلقه ورضينا به لأنفسنا؟ أم هل هناك من أطلقه علينا؟ وإذا رضينا بنصفه الأول فلماذا النصف الثاني؟ ألم يكن غيرنا من الفلسطينيين عام 1948 للصلق بنا دون غيرنا؟ حتى لو كان الغرض القول بأننا الفلسطينيون الذين وقعوا تحت الحكم الإسرائيلي عام 1948 فالأمر يبقى غير دقيق وذلك لأن قرابة الثلث منا (المثلث وبعض مناطق النقب) وقع تحت الحكم الإسرائيلي عام 1949 (كبها، 2012، ص138).

العرب في (إسرائيل) جزء من الشعب، في تشكلهم التاريخي، وفي مبناهم الحاضر، وقد نشأت التسمية: "العرب في إسرائيل" أو حتى "عرب إسرائيل" (أحياناً)، مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة (إسرائيل) على أنقاض الوجود القومي الفلسطيني، ويعني هذا أن نقطة الانطلاق، أو البداية في كتابة تاريخ الفلسطينيين داخل إسرائيل، هي نقطة الانطلاق أو البداية نفسها، في كتابة تاريخ الفلسطينيين الموجودين خارج (إسرائيل) (بشارة، 1992، ص2).

ووصف (عادل مناع) ما تبقى من السكان الفلسطينيين أنهم كانوا في أغليتهم فلاحين فقدوا المدينة ونخبها، فصاروا كالمقطعان بلا رعاة، ولذا كان عليهم التأقلم مع الواقع المأسوي، والتعايش مع لغة حكاهم الجدد وقوانينهم.

ولم يكتف قادة (إسرائيل) بالسيطرة على الأرض والطرده، بل ظلوا يبحثون عن الأدوات والتوقيات الملائم للخلاص من الأقلية الباقية، وعاش الفلسطينيون الباقون سنواتهم الأولى في وطنهم المغترب تحت الحكم العسكري، يسكنهم هاجس الاقتلاع والتهجير، وشكل الباقون في حيفا والجليل حصة الأسد من الفلسطينيين، الذين أثبت إحصاء السكان عدم تهجيرهم، وشاركوا في معظمهم في الانتخابات البرلمانية الأولى، مطلع سنة (1948)، فحصنوا بذلك مواطنتهم، وبقاءهم تحت حكم إسرائيل، لكنهم في الوقت نفسه أسبغوا الشرعية على "ديمقراطية" الدولة اليهودية المزعومة (مناع، 2016، ص27).

4.2.1.2. تسميات عديدة واختلاط في المفهوم:

يعتبر مفهوم فلسطيني الداخل لدى البعض جزءاً مجهولاً باستثناء بعض المهتمين بهذا الموضوع، والملاحظ ان التباساً في الوعي عند الكثير من أبناء الدول العربية وعند بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما الشتات، وهناك تعريفات ومصطلحات متعددة تطلق على ما تبقى من فلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية، وتتعدد التسميات والمصطلحات، ويختلف كثيرون في استخدام مفهوم واحد وعلى سبيل المثال يطلقون على فلسطيني الداخل:

العرب في إسرائيل، عرب 1948، العرب الإسرائيليون، عرب إسرائيل، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، الفلسطينيون في إسرائيل، الأقلية الفلسطينية، الأقلية العربية عرب الداخل، فلسطيني الداخل وغيرها من التسميات، ولهذه التسميات تداعيات مختلفة، حيث إن التسميات التي تُطلق هي تسميات مقترنة بسياسات التمثيل، ولا تعكس - فيما تعكس - هوية الفلسطينيين في (إسرائيل) فحسب، وإنما تعكس كذلك الموقف التحليلي الذي يستخدم هذه التسميات (روحانا، 2011).

وبحسب خالد شعبان، هناك العديد من التسميات مثل، العرب في الدولة اليهودية، الأقلية العربية في إسرائيل، الأقلية القومية العربية في الدولة العبرية، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، فلسطينيو 48، سكان الجزء المحتل من فلسطين المحتلة عام 1948 فلسطينيو إسرائيل، الفلسطينيون في الدولة اليهودية، الجماهير العربية داخل الخط الأخضر، فلسطينيو الداخل، المجتمع العربي في (إسرائيل) (شعبان، 2001).

ولذلك، فإنّ اختيار التعريفات في حدّ ذاته هو مسألة إشكاليّة، وبخاصّة عند أخذ كنيّة تعريف هذه المجموعة نفسها بعين الاعتبار، بعيداً عن الأسباب السياسيّة المختلفة التي أفضت إلى ظهور هذه التعريفات التي تعكس هويات، ورغم أنّ هذه الهويّات مبتكرة، إلاّ أنّه يمكن تجاهل وجودها في الصورة التي هي عليها الآن. إذ إنّ أثر الهويّة المبتكرة لا تقل خطورة عن الواقع السياسيّ والاجتماعيّ الذي يعيشون فيه (روحانا، 2011).

من خلال ما تم ذكره من تسميات وتعريفات ومصطلحات، نلاحظ أنّ الاختلاف نابغ من توجه أو رؤية من يطلق التسمية، غير أنّ هناك فهماً واضحاً أنّ هؤلاء الفلسطينيين هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني، ونتيجة الواقع الذي يعيشونه، تم منحهم الجنسية الإسرائيليّة. لذا فقد ارتأى الباحث أنّ يستخدم مصطلح (فلسطينيو الداخل) خلال هذه الدراسة للتأكيد على اعتبارهم جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

ويرى الباحث إطلاق واستخدام تسمية فلسطينيي الداخل لأنهم السكان الاصليون أصحاب الارض وقد تحولوا بفعل نكبة (1948م) التي لحقت بفلسطين وأهلها إلى أقلية، وهم جزء من الشعب الفلسطيني والقومية العربية.

لم تتوقف (إسرائيل) عن سياساتها الجهنمية لتفتيت الهوية الفلسطينية، وشنت معركة على وعي وهوية الفلسطينيين القومية، إذ قامت السلطة وعملاؤها، بتنمية هوية مشوهة "عرب إسرائيل"، صارت جزءاً لا يتجزأ من تغييب فلسطين والفلسطينيين عن الجغرافيا والتاريخ، كما عززت الهويات الطائفية والقبلية والأثنية، كجزء من تلك السياسة التي اعتمدت مبدأ "فرق تسد"، ولاقت هذه السياسة نجاحاً مع أبناء الطائفة الدرزية، الذين اندمجوا في الخدمة العسكرية في أغلبيتهم، وانفصلوا بالتدريج عن بقية المواطنين العرب، وقامت (إسرائيل) بعد دمج الدروز في الخدمة العسكرية بتعزيز هويتهم الطائفية، ومحاولة جعلها هوية قومية منفصلة (مناع، 2016، ص399).

يقول نديم روحانا ورغم الاختلاف في تسمية "مدى الكرمل" الفلسطينيين في إسرائيل، تجدر الإشارة إلى أنه في استطلاع أجراه المركز أشار نحو 66% من المشتركين، إلى أنهم يعرفون أنفسهم على أنهم فلسطينيون في إسرائيل، وهناك بالمقابل مجموعات من الفلسطينيين في إسرائيل، جزء من المواطنين العرب الدروز، وجزء من البدو في الأساس، لا يعرفون أنفسهم على أنهم فلسطينيون بل يعرفون أنفسهم على أنهم عرب أو عرب (إسرائيل) (روحانا، 2011).

2.2 أثر القوانين العنصرية والتغيرات الديمغرافية على فلسطيني الداخل

1.2.2. التغيرات الديموغرافية:

في حزيران/يونيو 2015 ألقى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين خطاباً أمام مؤتمر هرتسليا السنوي أكد فيه أن المجتمع الإسرائيلي يمر بتحول واسع النطاق، هذا ليس تغييراً بسيطاً، إنه تحول سيعيد بناء هويتنا ذاتها كإسرائيليين وسيتترك أثراً واضحاً في كيفية فهمنا لأنفسنا ووطننا القومي، وهذا تغيير لا مفر منه." ومن ثم حدد الرئيس ريفلين ما اعتبرها قوى تحويلية تؤثر في المجتمع الإسرائيلي: إنها مسارات ديمغرافية (سالترمان، 2015).

كان الفلسطينيون العرب في فلسطين التاريخية يشكلون ما يقارب (89%) من مجموع السكان عام (1922م)، بينما شكل اليهود ما يقارب 11% من السكان، وفي عام (1931)، شكل الفلسطينيون العرب (84%)، من السكان وشكل اليهود (16%) وفي عام (1947م) شكل الفلسطينيون العرب (69%) من السكان في حين شكل اليهود 31% (ابراهيم، 2004). وبعد الحرب بقي نحو 11% من إجمالي عرب فلسطين في آخر عهد الانتداب، يقيمون على أراضيهم، وتركزوا في الجليل والمثلث والنقب (الشرقاوي، 2007).

عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر (1947م)، كان اليهود يشكلون نسبة (32%) من مجموع السكان في فلسطين، لكن القرار منحهم السيطرة على (56%) من أراضي فلسطين (زريق، 2011، ص36).

وبالرغم من جسامه التغيرات الديموغرافية التي نتجت نتيجة تواطئ إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين وانتشار معاداة السامية، واضطهاد اليهود في أوروبا في العقود التي سبقت الحرب العالمية الثانية وأثنائها، إلا أن التغيير الديموغرافي الأكبر وقع خلال حرب (1948م)، والتي انتهت بسيطرة

المليشيات العنصرية الإسرائيلية بقوة السلاح على أكثر من (67.7%) من أرض فلسطين التاريخية، مما أدى إلى تدمير أكثر من (531) تجمعاً سكنياً من مدن وبلدات وقرى فلسطين، ونشر يد أكثر من (957) ألف فلسطيني، أي ما يعادل 66% من الفلسطينيين في فلسطين التاريخية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

وقد أثرت نكبة عام (1948م)، على التنوع العرقي والإثني والديني في فلسطين، فقبل النكبة كان هنالك حوالي (145) ألف مسيحي، أي (7,6%) من مجموع السكان، الذين وصل عددهم آنذاك إلى (190) ألف نسمة. وبقي (34) ألف مسيحي في الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بينما أصبح (60) ألفاً، أي (41%) من المسيحيين الفلسطينيين في عداد اللاجئين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

وفي المقابل بلغ عدد المسيحيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل نكبة عام 1948 إلى 51 ألف نسمة، أي أن عددهم في ذلك الوقت كان أكثر بقليل من عدد المسيحيين في الضفة والقطاع اليوم، والذين تبلغ نسبتهم 1% من السكان فقط، مع العلم أن (30%) من المسيحيين في الأرض الفلسطينية المحتلة اليوم هم من اللاجئين. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأراضي الفلسطينية باقي الدول العربية (5.6) مليون لاجئ يتوزعون بواقع 39.6% في الأردن، و10.6% في سوريا، و8.8% في لبنان، و41% في دولة فلسطين، يعيش حوالي ثلثهم في 59 مخيماً (ابراهيم، 2004) توزع بواقع (10) مخيمات في الأردن و(10) في سوريا، و(12) مخيماً في لبنان و(19) مخيماً في الضفة الغربية، و(8) مخيمات في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

يعتبر "التوازن الديمغرافي" بين المجموعات السكانية هو قيمة سائدة في تحديد منظومة العلاقات داخل المجتمع الإسرائيلي منذ قيام (إسرائيل) وحتى اليوم، وتثير مسألة "التوازن الديمغرافي" مخاوف لدى كل مجموعة من المجموعتين تتعلّق بقدرتها على الاستمرار في الحفاظ على هويتها في الدولة مع الزمن، تثير هذه المسألة لدى السكان اليهود قضايا وتخبّطات، ما هي الوسائل الشرعية التي يمكن تبنيها من أجل الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل؟ وكيف تتلاءم هذه الوسائل مع كون (إسرائيل) دولة ديمقراطية؟ (عزيز، 2010).

1.1.2.2. التغيرات الديموغرافية في فلسطين إثر نكبة عام 1948:

مقدمة:

تعمل (إسرائيل) بشكل حثيث على تعزيز وتعميق الفكرة الصهيونية، وتجديد مستعمراتها على أرض فلسطين، وماضية بسياقها التاريخي في استكمال مشروعها الاستيطاني الصهيوني، الذي بدأته قبل النكبة وبعدها، من خلال عمليات التطهير، والمحو، والإحلال للسكان الأصليين، وقد كان التهجير الجماعي للفلسطينيين ولا يزال الهدف الرئيس للصهاينة، وشكلت هجرة الموارد البشرية الأساس لتحقيق التفوق الديموغرافي، من خلال الترانسفير الصهيوني المنظم، ولتوفير القاعدة السكانية الضرورية للمشروع الصهيوني في فلسطين، ولتعزيز هذا الوجود السكاني، واستمراره بعد قيام (إسرائيل) فقد قامت حكومات (إسرائيل) المتعاقبة بمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية، وطرد أكبر عدد من السكان الأصليين الفلسطينيين، وكانت ولا تزال الأرض ركيزة أساسية أخرى للمشروع الصهيوني، من أجل إحداث التغيير الديموغرافي لصالح اليهود.

وقد شكّل وعد بلفور غطاءً للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، واعتمد على ثلاثة أسس مركزية غير قابلة للاختزال، أو التبدل في الطريق لتحقيق إقامة دولة يهودية سيادية: الهجرة اليهودية إلى فلسطين تيسير السيطرة على الأرض، (إقليم) إقامة مؤسسات يهودية، (الييشوف) تكون نواة منظومة الدولة السيادية اليهودية الآتية، (سيادة) شكّلت هذه المركبات الثلاثة معاً العناصر الأساسية من أجل تحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، حيث سمحت الهجرة بالتأسيس لواقع ديموغرافي جديد (مدار، 2017).

كانت عملية امتلاك الأراضي الفلسطينية هي العمود الفقري في الاستراتيجية الصهيونية السكانية والاقتصادية والسياسية، وكما ذكرنا سابقاً تأسيس مؤسسات تنفيذية، تعمل بدقة وبشئى الوسائل المتاحة التي تصل إلى حدود ارتكاب المجازر البشعة، والإجلاء القسري، والاستيلاء على الأرض، وانطلقت سياسة تهويد الأرض وتحويل الملكية العربية إلى ملكية يهودية تسجل باسم الشعب اليهودي كملكية عامة، وعدم جواز نقل الملكية (توما، 1976، ص 180-181).

واستناداً إلى أنظمة الطوارئ التي سنّها الانتداب البريطاني في عام (1945م)، تم تشكيل حكم عسكري للسيطرة على الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل، وللحد من حركتهم في داخل الدولة، كان الصراع المسلح بين القوات العسكرية اليهودية، والقوات الفلسطينية المختلفة، والذي اندلع قبل مغادرة البريطانيين للمنطقة، وهو القوة الدافعة وراء التحول في التوازن الديموغرافي في فلسطين فقد

فرت الغالبية العظمى من الفلسطينيين ما بين نيسان وحزيران من عام (1948م)، الى خارج حدود الدولة نتيجة "خطة د"، وهي عملية "دفاع فعال"، قامت بها قوات الهاغنا، والتي اشتملت على أمر واضح وصريح وهو طرد الفلسطينيين من قراهم (زريق، 2014).

كان الفلسطينيون قبل النكبة في العام (1948م)، يمتلكون ما بين 2,4 و 2,5 مليون دونم من الأراضي، وقد تم تحويل أملاك اللاجئين الفلسطينيين للملكية اليهودية العامة، إضافة إلى ذلك، خسر العرب الفلسطينيون الذين بقوا في (إسرائيل) نحو 40-60% من أرضهم، وبدأت مصادر الأراضي أثناء الحرب بموجب قوانين طوارئ مؤقتة، وفي العام 1950 بدأت (إسرائيل) عملية قوننة نقل الأراضي من خلال قانون أملاك الغائبين (1950)، ثم قانون أملاك الدولة (1951)، ثم قانون استملاك الأراضي (1953). وفي أوائل الخمسينات بدأت مرحلة جديدة من نقل الأراضي استناداً إلى تسوية الملكية، أدت إلى حرمان الكثيرين من العرب من حقهم بامتلاك أراضيهم، خاصة في المناطق الحدودية من الجليل والنقب (يفتاحيل، 2012، ص 175-176).

وفي 1948/7/15 تم تعيين قيم لأملاك الغائبين، وصدرت القرارات لاحقاً بشأن الجهة المخولة بتعيين القيم وصلاحيات، وهذا التعيين هو جزء من الترتيبات بشأن استخدام أملاك الغائبين، خاصة الأرض، والتي تؤشر إلى اعتبار الاستيلاء على هذه الأملاك نهائية وغير قابل للتغيير، بالاستناد إلى قرارات وتعليمات وأوامر صادرة عن الحكومة، وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول 1948 أصدرت الحكومة المؤقتة تعليمات بشأن التصرف بأملاك الغائبين، وقع على التعليمات وزير المالية بناء على صلاحياته وبصفته قيماً أو وصياً على الأرض (عزيز، 2007).

2.1.2.2. دور الهجرة في تحول التركيب السكاني:

عدد سكان (إسرائيل) تضاعف منذ تأسيسها عشرة أضعاف: من (870) ألف نسمة عام (1948م) إلى نحو (8,3) مليون نسمة عام (2014م)، وأغلبية السكان بنسبة (75%) هم من اليهود وحصّة المولودين في (إسرائيل) منهم في تزايد مستمر، وبينما لا تزال الهجرة مصدراً من مصادر نمو سكان إسرائيل، فإن معدلات الهجرة استقرت إلى حد بعيد على مستويات أدنى بكثير من مستويات الهجرة التاريخية الإسرائيلية اليهودية الأكثر تأثيراً حدثت عبر خمس موجات هجرة قبل قيام الدولة بين عامي (1882) (الموجة الأولى) و(1939) (الموجة الخامسة)، غير ان هجرة كثيفة لنحو (700) ألف يهودي بين عامي (1948) و(1951) تمت بوصفها الفترة الحاسمة في تاريخ (إسرائيل) الديموغرافي، وفي هذه الفترة، بدل خروج السكان الفلسطينيين المحليين بالتزامن مع مجيء اليهود تكوين (إسرائيل) الإثني بشكل جذري (سالترمان، 2015).

تعتبر (إسرائيل) إحدى الدول البارزة في استيعاب المهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية مثلها مثل دول الهجرة الأخرى في العالم (كندا، الولايات المتحدة، أستراليا، نيوزيلندا)، وقد شكلت الهجرة العامل الرئيس في إقامة الدولة، وفي زيادة عدد السكان بعد قيامها، ومن ثم في تغيير تركيبة السكان الديموغرافية والإثنية. ويشكل قانون العودة لسنة (1950م)، وقانون الجنسية لسنة (1952م)، الأساس القانوني للهجرة والتجنس في إسرائيل، فهما يمنحان التعبير المبدئي لصبغة الدولة اليهودية، وفي الوقت نفسه يبلوران تركيبها السكانية، فالقانون يمنح الانتماء الإثني اليهودي ثقة كبيرة، والجغرافيا ثقلاً ضئيلاً (أي التجنس نتيجة الإقامة) (حيدر، 2011، ص255).

هاجر إلى (إسرائيل) أكثر من ثلاثة ملايين شخص في الفترة (1948 – 2008م)، وشكلوا (37.5%) من الزيادة في عدد سكانها الإجمالي، أو 44,5% من الزيادة في عدد السكان (وحتى 50% إذا أضفنا إليهم من هاجر إلى (إسرائيل) تحت مظلة قانون العودة دون أن يكون يهودياً، كقسم لا يستهان به من مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقة في أربعينات القرن الماضي (حيدر، 2011، ص255).

ويمكن التمييز بين أربع مراحل هجرة رئيسة إلى إسرائيل: هجرة ما قبل قيام الدولة، الهجرة الجماهيرية من الدول العربية، وشرق أوروبا بعد قيام الدولة خلال الفترة (1948 – 1952) وسنتي (1954-1955)، والهجرة في الفترة (1959-1989)، وهي هجرة غير منظمة، باستثناء هجرة الإثيوبيين، هجرة اليهود وغير اليهود من الاتحاد السوفياتي سابقاً ابتداء من سنة (1989)، في سنة (1948)، كان ثلثا سكان الدولة من اليهود المهاجرين، بينما انقلبت المعادلة في سنة (2008)، وأصبح من ولدوا في (إسرائيل) يشكلون أكثر من ثلثي السكان، ومن الجدير بالذكر أن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية تميز بين بلد الولادة، وبلد المنشأ (حيدر، 2011).

وهنا لابد الإشارة إلى أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تم التخطيط لها من أجل التفوق الديموغرافي، وشهدت سيلاً من الهجرات اليهودية المنظمة من الحركة الصهيونية.

والجدير ذكره أن الموجة الخامسة من الهجرة اليهودية كانت الأهم، وقد بلغ عدد من هاجر إلى فلسطين خلال الفترة (1932-1939) نحو (225) ألف يهودي معظمهم من ألمانيا ودول أوروبا الغربية وبولندا، كما تم جذب (118300) يهودي في فلسطين من قبل الحركة الصهيونية خلال الموجة الأخيرة التي سبقت الإعلان عن الدولة (1940-1948)، وليصبح مجموع اليهود في فلسطين في 15 أيار 1948 (650) ألف يهودي، في مواجهة (151) ألف فلسطيني في المناطق التي أنشئت عليها "إسرائيل"، والمقدر نسبتها بنحو (78%) من مساحة فلسطين التاريخية (أبو عرفة، 1981، ص10-11).

ومن الناحية الأكاديمية المحضة فإن الهجرة اليهودية لم تتخذ طابع الجذب والطرده وفق العوامل الموضوعية المعروفة في مجتمعات العالم، وإنما اتخذت طابعاً منظماً في الوقت نفسه عوامل الطرد الخاصة بهذه العملية، وكانت ظواهر هذه العملية تكمن أولاً في تهيئة الظروف السياسية كعوامل طرد تصل إلى حدود ارتكاب الصهاينة مجازر ضد اليهود بهدف تهجيرهم إلى فلسطين، وبالمقابل وكعوامل جذب لليهود إلى فلسطين، كانت الدعاية الصهيونية ترفع شعار "أرض الميعاد". والدعوى القومية الدينية (أبو عرفة، 1981، ص67).

3.1.2.2. البنية السكانية:

أسفرت حرب عام (1948) واتفاقات الهدنة التي تلتها في عام (1949)، بين (إسرائيل) والدول العربية المجاورة، عن ملامح جديدة توزيع أرض وسكان فلسطين، فقد قامت (إسرائيل) على ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، وشغلت الضفة الغربية وقطاع غزة الجزء الباقي أي ربع مساحة فلسطين.

وقد بقي نحو (11%) من إجمالي عرب فلسطين في آخر عهد الانتداب، يقيمون على أراضيهم، والتي تعتبر ضمن الأراضي التي قامت عليها إسرائيل، وتركزوا في الجليل والمثلث والنقب، في حين أجبر نحو (53%) من سكان فلسطين العرب والذين يقدرون بنحو (800,000) ألف لاجئ على النزوح عن أماكن سكنهم، واللجوء إلى المناطق الفلسطينية المجاورة الواقعة تحت سيطرة القوات العربية، أو أراضي الدول العربية المجاورة، خاصة لبنان وسوريا والأردن (قاسم، 2012، ص56).

يعكس التوزيع الجغرافي لليهود في إسرائيل، وتمركزهم في مراكز المدن، أهمية مناطق الجذب الاقتصادية والحضرية لليهود، حيث تستأثر منطقتي تل أبيب، والمنطقة الوسطى (49.6%)، و(12.7%) في منطقة حيفا، والمنطقة الجنوبية (24.5%)، وفي المقابل، فإن توزيع فلسطينيي الداخل عكس سياسة "إسرائيلية" معينة تخدم التوجهات الديموغرافية، حيث يتركز (70%) من العرب في منطقة الجليل، تليها منطقة المثلث 20%، ثم منطقة النقب (10%) وهناك محاولات "إسرائيلية" لتخفيف الكثافة السكانية العربية في منطقة الجليل، التي تعتبر مدينة الناصرة عاصمتها، وذلك عبر تهويد المنطقة، وجذب مزيد من اليهود المهاجرين إليها من جهة، ومحاصرتها بالمستوطنات والمدن والأحياء الاستيطانية لليهود من جهة أخرى للحيلولة دون التواصل الديموغرافي بين المجتمعات الفلسطينية (السهلي، 2009).

ونتيجة للممارسات الصهيونية فقد انخفضت نسبة السكان العرب من 52% بعد قيام (إسرائيل) مباشرة إلى (17.9%) في العام (1949) وإلى (12.9%) عام (1950) (إبراهيم، 2004).

ومن أهم نتائج التغيير الديموغرافي الذي انعكس في التعديل، الذي جرى على تعريف الفئات السكانية في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، فقبل سنة (1995)، كانت فئة "العرب" تشمل "الآخرين"، أي غير اليهود (بمن فيهم جماعات صغيرة تنتمي إلى البوذية والهندوسية والسمرية)، كما أن فئة المسيحيين لم تكن تميز بين العرب وغير العرب من المسيحيين، لكن هجرة عدد كبير من الروس الذين لم يسجلوا كيهود أدت إلى إعادة النظر في هذه التعريفات، ابتداءً من المسح السكاني لسنة (1990)، إذ لم يعد المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، ووزارة الداخلية يدمجان غير اليهود في فئة العرب أو فئة المسيحيين، وأخذاً يميزان بين المسيحيين العرب ومسيحيين الآخرين، وأضافا فئتين جديدتين هما فئة "غير مصنّفين بحسب الدين" وفئة "آخرون" (حيدر، 2011، ص259).

4.1.2.2. زيادة السكان العرب وتركيبهم في إسرائيل:

منذ قيام دولة (إسرائيل) وحتى عام (2012) زاد عدد السكان العرب في دولة (إسرائيل) حوالي ثمانية أضعاف: من (156) ألفاً سنة (1948) إلى (1325.6) ألفاً وهذا (لا يشمل سكان القدس الشرقية والجولان) حيث يشكّلون ما يقارب (18%) من سكان الدولة، بالنسبة إلى تركيبة السكان العرب (بدون سكان القدس الشرقية والجولان) فإن نسبة السكان المسلمين تساوي (83.2%) ونسبة السكان المسيحيين تساوي (8.5%) والدروز ما يقارب (8%) (سلمان، 2015).

وفي أعقاب موجة الهجرة اليهودية الواسعة إلى (إسرائيل) - انخفضت نسبة السكان العرب حتى وصلت إلى أقلّ من (14%) من مجمل السكان، ابتداءً من سنوات الخمسين حتى سنة (1966)، بقيت نسبة السكان العرب ثابتة بما يقارب 11% (سلمان، 2015، ص9).

لا شك في أن التوازن الديمغرافي بين الفلسطينيين في الداخل واليهود يعتبر أحد المركبات الأساسية التي بلورت وتبلور العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل، عام 1947، مع نهاية الحرب تبين أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين في المنطقة التي أقيمت عليها دولة (إسرائيل) غادروها (جبيزون، أبو ريا 2002، ص19).

تضاعف عدد السكان اليهود عما كانوا عليه عشية قيام الدولة، كما زادت نسبة السكان العرب في (إسرائيل) ووصلت في نهاية عام (1996) الى (19%) من مجموع السكان الإسرائيليين، ورغم الهجرة اليهودية الكبيرة من الاتحاد السوفييتي منذ بداية التسعينات الا أن نسبة المواطنين العرب في مجموع السكان لم تتخفص حتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين (جيبزون وأبو ريا، 2002، ص19).

أصبحت السياسة السكانية الإسرائيلية تعول على الخصوبة كرسيد أساسي لتعزيز الواقع السكاني اليهودي على حساب الفلسطينيين، رغم أن الدولة الإسرائيلية قامت تاريخياً على هجرة اليهود إلى فلسطين وقد شهدت الخصوبة عند اليهود نموا متزايدا منذ منتصف العقد الأخير، في مقابل انخفاض نسبي للخصوبة في صفوف الفلسطينيين.

وبينت دراسة لمركز "طاوب" لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، أن النساء العربيات في (إسرائيل) يتصرفن كنساء عصريات، حيث تتخفص نسبة الولادة لديهن مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، ويشير التقرير إلى أن معدل الولادة في البلاد يصل إلى (3.1) طفل للمرأة الواحدة، ويتضح أن نسبة الولادة في وسط النساء اليهوديات العلمانيات تصل إلى (2.2) طفل للمرأة الواحدة مع ميل واضح للارتفاع، بينما تصل نسبة الولادة في وسط النساء الحريديات إلى (7) أطفال للمرأة الواحدة، وهي في اتجاه التراجع، في المقابل، (بحسب التقرير)، فإن معدل الولادات (معدل الخصوبة) للنساء العربيات في تراجع، وخاصة المسلمات حيث تراجع من (9) أطفال إلى ثلاثة أطفال، وهو ما يتوافق مع سلوك النساء العصريات في العالم كله، في انخفاض عدد الولادات مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي (مدار 2019، ص18).

وعلى الرغم من الارتفاع في مستوى المعيشة، والتحصيل العلمي، وخروج المرأة للعمل، في (إسرائيل) لا يوجد لذلك علاقة بمسألة الخصوبة، وإنما العكس حيث يرتفع معدل الخصوبة مع ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى التحصيل العلمي، كما أن الولادة في (إسرائيل) تسير بعكس دول العالم، ففي السنوات (1996) حتى (2016) ارتفع معدل الخصوبة في وسط النساء العلمانيات من (1.8) طفل للمرأة إلى (2.2) طفل، وفي الفترة ذاتها ارتفع المعدل في وسط النساء الحريديات بـ (0.3) فقط، في حين تراجع في وسط النساء العربيات، وخاصة المسلمات من (9) إلى (3) (عرب 2019، ص48).

2.2.2. أسباب التراجع الديمغرافي بين صفوف فلسطينيي الداخل:

نقل الملحق الاقتصادي لصحيفة 'هآرتس' منتصف حزيران/ يونيو عن أستاذ علم الاجتماع، عزيز حيدر، قوله إن نسبة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي شهدت ارتفاعا ملحوظا من نسبة (17%) قبل عقدين حتى وصلت (27%)، والذي تنصب اهتماماته أكثر حول قضايا الإسكان والتعليم من الصراع العربي الإسرائيلي.

يمكن تفسير ذلك التغيير الحاصل من خلال عدة عوامل منها: ازدياد نسبة التعليم من جانب، ومهنة العمالة من جانب آخر، وارتفاع أعداد الطالبات العربيات اللواتي يطرقن الباب الأكاديمي كل ذلك كان له دور في تراجع معدلات الولادة، إذ تجاوزت نسبة الطالبات في التعليم الأكاديمي أقرانهم الشباب، ومن ناحية أخرى لتحليل الظاهرة فإن ذلك يتعلق بالتطور الحاصل على أنماط العمالة، والتطور الاقتصادي في البلدات العربية، مهنة العمالة واتساع المهن المقترنة بالطبقة الوسطى، مثل المدرسين والمحامين التي ساهمت في اتساع الطبقة الوسطى (غانم، 2019، ص59).

وبالتالي هناك مساران مختلفان لنشأة الطبقة الوسطى في المجتمع العربي، فقد ارتبط ظهور الطبقة الوسطى بالتمدد الحضري، من جهة واتساع اقتصاد السوق من جهة وصعود نفوذ السلطات المحلية في البلدات العربية على وجه التحديد، وهكذا تبلورت طبقة اجتماعية ارتبطت مصالحها بقربها من المجالس المحلية، ورسخت علاقات نفعية مصلحية، ما جعلها أقل ميولا لأخذ مواقف سياسية أكثر جذرية (عرب 48، 2017).

فالتغيرات الحاصلة في العائلة العربية هي تحولات دراماتيكية، ونشهد انخفاضا كبيرا على معدلات الولادة والسبب يعود لسعي النساء العربيات لتحسين ظروف حياتهن وحيات أولادهن، إضافة إلى أن طالبات العلم والعمل يجدن صعوبة على الملاءمة ما بين العائلة والعمل، إضافة إلى أن الزواج المبكر دون سن 21 عاما، والإنجاب المبكر دون سن 22 عاما، وعدد الأولاد الكبير، يضعفان من فرص المرأة العربية في الانخراط بسوق العمل، وترقيها لمناصب رفيعة بوظائف إدارية تكنولوجية ومهنية (عرب 48، 2017).

ويتضح مما سبق أن الفلسطينيين ينظرون بخشية وقلق كبير إلى تزايد المخاوف من نسب الخصوبة المرتفعة لديهم واعتبارهم "تهديداً ديمغرافياً"، ومساً بمكانتهم، ووجودهم الطبيعي في (إسرائيل) وما تقوم به الحكومة من مشاريع "تهويد" مناطق فلسطينية، ويعتبرها المجتمع اليهودي شرعية، فيما يعتبرها الفلسطينيون في الداخل مساً بمكانتهم المدنية والسياسية، وبمطالبهم بالمساواة وتهديداً

حقيقياً لمدنهم وقراهم، التي تعاني بشكل حقيقي من ضائقة في الأراضي، ولا تزال الخشية قائمة لدى فلسطينيي الداخل من فكرة (تبادل الأراضي على الرغم من تدمير نتياهو فكرة حل الدولتين)، وهي فكرة وزير الأمن الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان نقل بعض المدن والقرى الفلسطينية في المتلث، التي تقع بمحاذاة الخط الأخضر، إلى السلطة الفلسطينية مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى).

في المقابل يرى اليهود استكمالاً للمشروع الصهيوني في السيطرة على مزيد من الأراضي للحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل، شرطاً حتمياً للمحافظة على الطابع اليهودي للدولة، لذلك فخشية (إسرائيل) من السبب الرئيس وهو الزيادة الطبيعية العالية لدى فلسطينيي الداخل من شأنها أن تحول الأغلبية اليهودية إلى أقلية في (إسرائيل) في المدى البعيد ويعتبرها اليهود تهديداً ومسا بحقهم. وما يزيد من مخاوف (إسرائيل) انتماء الفلسطينيين في الداخل بهويتهم القومية للشعب الفلسطيني وللقومية العربية في الدول المحيطة بإسرائيل، وعلى الرغم من الأكتريية اليهودية في فلسطين التاريخية إلا انهم عملياً أقلية في المنطقة العربية والإسلامية، ويبقى اليهودي بحاجة الى الدفاع عن نفسه من هذا المنطلق.

الفصل الثالث

القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها (إسرائيل) للسيطرة على فلسطيني الداخل

عملت (إسرائيل) منذ إقامتها على سن قوانين عنصرية، ترسخ مفهوم يهودية الدولة، ومعلوم أن (إسرائيل) دولة بدون دستور مكتوب، ولا توجد وثيقة قانونية توضح علاقة الأغلبية اليهودية في (إسرائيل) بالأقلية العربية أو حقوق هذه الأقلية ومكانتها، إن الوثيقة الوحيدة التي يمكن الرجوع إليها في هذا الصدد هي "وثيقة الاستقلال"، التي يمكن اعتبارها وثيقة تاريخية تبين، في الظاهر على الأقل، موقف "الدولة اليهودية" من سكانها "غير اليهود"، علماً أن هذه الوثيقة ليست ملزمة من الناحية القانونية، ولا يمكن فرض ما جاء فيها على أي مواطن، أو أي سلطة في إسرائيل.

سنت (إسرائيل) مجموعة من القوانين الأساسية الاستراتيجية، والتي صاغت مكانة اليهودي كمواطن له امتيازات مقابل العربي، كان من بينها قانون العودة (1950م)، حيث يعد هذا القانون الركيزة القانونية الأهم، لصياغة علاقة الدولة مع اليهود، إذ تعرف بأنها دولة كل اليهود حتى لو كان هؤلاء اليهود لا يريدون ذلك، وليست دولة مواطنيها (بشارة، 2005)، ويعطي هذا القانون لكل يهودي الحق في الحصول على حق الهجرة إليها والحصول على ما يؤهله، بحسب قانون الجنسية للحصول بشكل آلي على جنسية إسرائيلية، وعملت (إسرائيل) مقابل هذا القانون على منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم بالقوة، وقامت بالاستيلاء على أملاكهم وتحويلها لأملاك دولة، ولم تكف بذلك بل قامت بسن قانون أملاك الغائبين في العام نفسه، بهدف تشريع استيلائها على أراضي اللاجئين.

1.3 القوانين العنصرية التمييزية ضد فلسطيني الداخل

1.1.3. فرض القوانين:

مفهوم القوانين العنصرية يختلف، حتى عما هو قائم لدى بعض المراكز الحقوقية الإسرائيلية، وهو كل قانون يستهدف الفلسطيني كفلسطيني أينما وجد، إن كان من خلال قوانين مباشرة، أو غير مباشرة، وقوانين أخرى تبدو في واجهتها، وكأنها تعديلات للقوانين الجنائية، إلا أنها تُسن على خلفية أحداث سياسية، وهي انعكاس لسياسة التمييز العنصري، وسياسة الحرب والاحتلال، والاستيطان، والملاحقات السياسية، وتضييق حرية التعبير والعمل السياسي (جرايسي، 2017). وتسن (إسرائيل) قوانين عنصرية، تحت عنوان: "ديمقراطية تحمي نفسها"، وهي العباءة- الخرقه- التي تحاول فاشلة التستر بها على استفحال عنصريتها (برهوم، 2016).

جاءت القوانين ضمن سياق تاريخي معين منذ إقامة (إسرائيل) التي استندت في تشريعها القانوني على المرسوم الملكي لسنة (1922م) والذي كان سائداً خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ويشكل المرجعية العليا، والأخيرة لعملية التشريع القانوني في فلسطين.

تعتبر وثيقة الاستقلال أو وثيقة إعلان الدولة، التكتيف العميق للمقولات، والأفكار، والفرضيات الصهيونية، ووفقا (لرائف زريق) تكمن أهميتها القصوى لكونها حظيت بإجماع عام، إذ وافقت عليها التيارات الصهيونية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وتشكل الوثيقة اللحظة الحاسمة والمكتفة للفكر السياسي، الذي انبثق منه كل المبنى القانوني الدستوري للدولة (زريق، 2011، ص37).

حسم قادة الحركة الصهيونية العلمانيين برئاسة دايفيد بن غوريون الأمر، وقرروا أن تكون "دولة يهودية تسمى إسرائيل"، وفرضوا موقفهم على بقية التيارات، ومنحوا هذه التسمية مضمونا ذا بعد تاريخي ومستقبلي، فكتبوا "وثيقة الاستقلال"، الصادرة يوم تأسيس إسرائيل، والتي وقع عليها رؤساء مختلف التيارات اليهودية من اليمين واليسار، وكذلك قوى يهودية غير صهيونية مثل الشيوعيين (مجلي، 2009).

ولأجل استكمال المشروع وما رافق ذلك من عملية محو للفلسطيني من المكان، شرعت وأنشأت منظومة متشابكة من القوانين ذات الصبغة اليهودية، كما سن قانون العودة اليهودي، الذي يتيح لليهود أينما تواجدوا الحصول على المواطنة، في مقابل ذلك منع عودة السكان الأصليين إلى قراهم ومدنهم، والقضاء على وجودهم (غانم، 2018).

وما نكبة (1948م) والتمييز الذي مارسه الحركة الصهيونية هو مظهر من مظاهر سياسة إسرائيل، وهو مبدأ جوهرى من مبادئ الصهيونية كونها حركة يهودية قومية، هدفها إقامة دولة يهودية مقصورة على اليهود، سوى انعكاس لرغبة الفصل وطرد الفلسطينيين والإبقاء على نقاء الدولة اليهودية من غير اليهود، والفصل هو المبدأ الناظم للمشروع الاستيطاني برمته داخل (إسرائيل) (زريق، 2018).

وبالعودة لـ (رائف زريق)، فإن وثيقة الاستقلال تعتبر نقطة الوصل بين السياسي والقانوني، بين الأخلاقي والمهني، كما يسمح فهم الوثيقة وإدراك طبيعة القانون الإسرائيلي، وتفسيراته الممكنة وآفاق تطوره، لا لأن لها موقعا قانونيا واضحا، باعتبارها جزءا من دستور الدولة، وانما لكونها الروح السرمدية التي تعيش في عقولهم قبل القانون (الدستور) وبعده، وتشكل مدخلا تأويليا للقانون والدستور نفسه، وتعتبر وثيقة اعلان الدولة بمثابة اليد الخفية، التي تتحكم في منطلق الأمور، دون أن يكون لها حضور واضح وجلي (زريق، 2011، ص37).

إن حرص الحركة الصهيونية وقيادتها صياغة وثيقة الاستقلال، بعناية ودمجت في بنودها مزيجا من الدين والسياسة والقومية والتاريخ تضي طابع المشروعية عليها وتتجنب في الوقت ذاته النقد، وتؤسس للاندماج في المجتمع الدولي، حيث تقول وثيقة الاستقلال (1948م)، "نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية، والدينية، والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية، الوطنية، والإنسانية، العامة، وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد، وعندما أُجلي الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة، حافظ على عهده لها، وهو في بلدان شتاته كلها، ولم ينقطع عن الصلاة، والتعلق بأمل العودة إلى بلاده، واستئناف حريته السياسية فيها (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 1948).

وبدافع هذه الصلة التاريخية والتقليدية، نزع اليهود في كل عصر إلى العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه، وفي العصور الأخيرة أخذت آلاف مؤلفة منهم يعودون إلى بلادهم، من طلائع، ولاجئين، ومدافعين، فأحيوا الفقار، وبعثوا لغتهم العبرية، وشيدوا القرى والمدن، وأقاموا مجتمعا آخذا بالنمو، ذا سيادة اقتصاديا وثقافيا، ينشد السلام، ويدافع عن نفسه، ويزف بركة التقدم إلى جميع سكان البلاد، متطلعا إلى الاستقلال الرسمي (مجلي، 2009).

يرى الباحث أن ما جاء من صياغة في وثيقة الاستقلال، لا يشير ولا بأي شكل من الأشكال إلى مفاهيم تمييزية كالعنصر والعرق واللون، بل إنها لا تتوافق مع القانون الدولي، غير أنها تضع بدل

ذلك مجموعة من الحدود فوق التاريخية، التي تتحول في حد ذاتها إلى جوهر غير قابل للاختراق، تندمج مع مجموعة من القوانين، والتصنيفات التي سنت بعد إقامة إسرائيل، لتحدد من هو اليهودي وأن اليهود شعب الله المختار، وتمزج الدنيوي بالطقوس الدينية التوراتية.

2.1.3. القوانين التي فرضتها (إسرائيل) ما بعد النكبة:

مقدمة:

سعت (إسرائيل) الى فرض سيطرتها بشكل ممنهج وقانوني للسيطرة على الأرض والانسان، وسنت جملة من القوانين العنصرية والتمييزية لمنع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من العودة إلى قراهم ومدنهم التي هُجروا منها، وإعادة تفعيل قوانين الطوارئ الانتدابية لتسهيل مهمتها واستخدامها في هدم البيوت ومصادرة الأراضي والحد من حقوق وحرّيات الفلسطينيين ومنعهم من تشكيل أنفسهم عبر تنظيمات سياسية وأي نشاط سياسي او جماهيري في سبيل استكمال المشروع الصهيوني وعملية الاحلال والطرده التي قامت بها.

1.2.1.3. أنظمة الطوارئ:

فرض المندوب السامي الممثل لحكومة الانتداب البريطاني أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ)، (1945م) على فلسطين في خضم الحرب العالمية الثانية وتبنت (إسرائيل) عند قيامها أنظمة الطوارئ الانتدابية بواسطة المادة (11) من أمر أنظمة السلطة والقانون، باستثناء التغييرات النابعة من قيام الدولة أو سلطاتها، علماً أنّ ردود الفعل اليهودية، رأت عند فرض الانتداب أنظمة الطوارئ في فلسطين، ان هذه الانظمة مس خطيرة بمبادئ القانون والعدل، وأنها هدم لأسس القضاء في البلاد (توما، 1982، ص71). وما زالت غالبة هذه الأنظمة سارية المفعول حتى الآن.

شكّلت أنظمة الطوارئ المرتكز القانوني لنظام الحكم العسكري، الذي فرض على الفلسطينيين، في (الجليل والنقب والمثلث واللدّ والرملة ويافا وعكا، ومجدل عسقلان)، حتى العام (1966م) بهدف اضطهاد الجماهير العربية، كما اختارت الحكومة الصهيونية أن تحافظ على هذه الأنظمة الانتدابية الجائرة، بهدف ممارسة التمييز العنصريّ إزاء الفلسطينيين (توما، 1982، ص72).

كما استخدمت السلطات الإسرائيلية أنظمة الطوارئ للحد من حقوق، وحرّيات الفلسطينيين في البلاد، ولهدم بيوتهم ومصادرة أراضيهم، وتحويلها إلى مناطق عسكرية مغلقة، ولقمع نشاطاتهم الوطنية والسياسية، والحد من حرية التعبير، وإصدار الصحف والكتب والمنشورات، ولمنع

اللاجئين والمهجرّين من العودة إلى قراهم ومدنهم التي هُجّروا منها، وفرض الرقابة العسكريّة" عليهم، وعلّلت السلطات فرض أنظمة الطوارئ على الفلسطينيين بكّي لا ينضموا إلى أعداء الدولة الخارجين، وبعد انتهاء الحكم العسكري، في أواخر العام (1966م)، نُقلت صلاحيات تطبيق أنظمة الطوارئ من الجيش إلى الشرطة وجهاز الأمن العامّ (الشاباك) (جبارين، 2011، ص 68-69).

وصادرت السلطات الاسرائيلية مساحات شاسعة من أراض الفلسطينيين عن طريق سن العديد من القوانين، وأهم هذه القوانين هو قانون امتلاك الأراضي (تصديق نشاطات وتعويضات)، (1953م)، وقد صُوّدت وفق هذا القانون أراضي القرى المقتلعة، إلى جانب أراضٍ في بلدات عربية، حافظت على بقائها بعد الحرب في العام (1948م)، ويُقدر حجم هذه الأراضي المصادرة بحوالي (1.2) مليون دونم، أُضيف إلى ذلك أنّ الكثير من الأراضي قد صُوّدت وفق أمر الأراضي (شراء لأغراض الجمهور)، (1943م)، كما صادرت السلطات الإسرائيلية في العام (1976)، بمساحة من الأرض وصلت إلى حوالي (21,000) دونم (عدالة، 2012).

ويتضح لنا أنّ القاسم المشترك بين قانون الطوارئ وفي الأنظمة والقوانين واللوائح التي سنتها بعد إقامة الدولة، أنها تمنح السلطات المختصة، مصادرة الأراضي ذات الملكية الخاصة، لأسباب أمنية، أو تحت ذرائع خدمة الصالح العام دون أن يكون الحق لصاحب الأرض الاعتراض، وبناء عليه فإن مساحات كبيرة من أراضي الفلسطينيين تمت مصادرتها من خلال هذه القوانين، ما أدى إلى تناقص مساحات واسعة من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون بشكل مستمر.

2.2.1.3. الحكم العسكري:

لقد كان الحكم العسكري الذي فرض على الفلسطينيين في فلسطين التاريخية السيف المسلط عليهم وأداة من أدوات السيطرة، والقمع والمحو، وأسس إلى منظومة أمنية قائمة على الرقابة الأمنية والحد من أي نشاطات سياسية والتعبير عن الرأي والنظر للفلسطينيين على انهم طابور خامس وأعداء، واستنادا إلى أنظمة الطوارئ التي سنّها الانتداب البريطاني في عام (1945م)، تم تشكيل حكم عسكري للسيطرة على الفلسطينيين الذين بقوا في (إسرائيل) وللحد من حركتهم في داخل الدولة.

اتبعت السلطات الاسرائيلية في العقد الاول من الحكم العسكري سياسة الترانسفير للمواطنين العرب، والتي بلغت أوجها في مذبحه كفر قاسم بتاريخ 1956/1/29، التي تمت على "هدي" تجربة مجزرة دير ياسين بتاريخ 1948/4/9، وفي العقد الثاني فقد تغيرت سياسة الدولة العبرية، بعدما اتضح أنّ الترانسفير لم يعد أمراً واقعياً وممكناً، حيث بوشر في محاصرة المواطنين العرب واقصائهم عن مؤسسات الدولة باعتبارهم خطراً على أمن الدولة، وطابورا خامساً (بيير، 2004).

كما قال بويل، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، دافيد بن غوريون، أمر بكتابة التقويم العبري في بطاقات المواطنين اليهود فقط، لتحديد قوات الأمن المواطنين العرب بشكل تام، وأوضحت أرشيفات الحكم العسكري الإسرائيلي أن مختلف الاجراءات التي أقدمت عليها الدولة العبرية من أجل تحجيم الخطر الأمني لفلسطيني الداخل، ومنها مصادرة الأراضي العربية، وتركيز السكان العرب في تجمعات مقابل انتشار المواطنين اليهود في أكثر مساحة ممكنة من الارض، تهويد الاقاليم العربية والحيلولة دون حدوث تواصل عربي، وهذا كان واحدا من أبرز دوافع اقامة مدينتي "نتسيرت عيليت" و"كرمئيل (بيئر، 2004).

والجدير ذكره أن الحكم العسكري ركز الاهتمام على بقاء الفلسطينيين مرتبطين بالمراكز المدنية اليهودية اقتصاديا وخدماتيا، ولم يعمل على تجنيد الشباب العربي في الجيش كي لا يستخدم الخدمة تذكرة دخول إلى المؤسسات الحكومية، وتعرض الفلسطينيون في الداخل للتمييز في الميزانيات وفي كافة مجالات الحياة، والعمل بشكل مخطط وحثيث على اخراج الفلسطينيين من دائرة التخطيط للمشاريع المختلفة ولشؤون حياتهم، كما عمل على منع تطور رأس مال عربي، بالاعتماد على سياسة فرق تسد، والتعامل معهم كطوائف وأقليات والتمييز بينهم، والملاحقة السياسية، ومنع تبلور قيادات عربية او هوية وطنية - قومية.

3.2.1.3. جنسية الفلسطينيين داخل إسرائيل:

اعتمدت (إسرائيل) على القانون الدولي كأساس قامت عليه وأعلنت دولتها، وهو قرار التقسيم (1947م)، الذي يقضي بأن الفلسطينيين الذين يقيمون خارج مدينة القدس (المدولة)، وكذلك العرب واليهود الذين يقيمون في فلسطين، يصبحون حال الاعتراف بالاستقلال، مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية.

لم تعترف (إسرائيل) بالجنسية الفلسطينية للفلسطينيين المقيمين فيها، ولم تمنحهم الجنسية الإسرائيلية، بينما منحت الجنسية الإسرائيلية لليهود بشكل عملي عن طريق وثيقة إعلان استقلال إسرائيل، وقانون العودة الذي جعل هذه الدولة وطناً لكل اليهود، ومن حق كل يهودي الحصول على جنسيتها، ومن هنا نستطيع أن نقول: بظهور دولة (إسرائيل) توقف مفعول الجنسية الفلسطينية (في إسرائيل)، وأصبح سكان (إسرائيل) العرب عديمي الجنسية، مع أن قرار التقسيم (181) يوجب على (إسرائيل) منحهم الجنسية الإسرائيلية فوراً (قفيشة، 2000، ص30).

وقد جاء قانون الجنسية الإسرائيلية الذي سن عام (1952م)، ليؤكد على اكتساب الجنسية بواسطة العودة، وبينما يمنح قانون العودة لأي يهودي الحق آليا بالهجرة إلى إسرائيل، فإن قانون الجنسية يمنح الجنسية مباشرة لهذا الشخص، أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين فلم ينطرق قانون العودة لجنسيتهم، باعتبارهم أجنب بمقتضى هذا القانون.

لكن منحت الجنسية الإسرائيلية لبعض العرب في قانون الجنسية الإسرائيلية الصادر في 14 تموز/ يوليو (1952م)، وذلك عن طريق التجنس بشروط هي: أن يكون مسجلاً في أول آذار/ مارس عام 1952 كساكن بموجب قانون تسجيل السكان الإسرائيلي لسنة (1949م)، وأن يكون ساكناً في (إسرائيل) يوم نفاذ قانون الجنسية، وأن يكون ساكناً في إسرائيل، أو في منطقة أصبحت أرضاً إسرائيلية بعد تأسيس الدولة، من يوم قيام الدولة حتى سريان مفعول قانون الجنسية، أو دخل (إسرائيل) بشكل قانوني خلال هذه الفترة (قفيشة، 2000، ص31-32).

يرى الباحث أن جملة القوانين التي سنتها (إسرائيل) كانت ولا تزال وسيلة مهمة، وأداة للسيطرة لتحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية، وسياسية حيث تمكنها من طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم والاستيلاء عليها، وتوطين المهاجرين الصهاينة مكانهم، ومن ثم تحويل اغتصاب سلطة الحركة الصهيونية للأراضي والممتلكات الفلسطينية من وضعها المؤقت الطارئ إلى وضع دائم، ويقطع الطريق عن الفلسطينيين لأي مطالبة قانونية بتلك الممتلكات أو الأراضي.

2.3 تطور فرض القوانين منذ العام (2009 لغاية 2015)

مقدمة

تعمل (إسرائيل) بشكل مثابر على حسم الصراع مع الفلسطينيين، وظلت قضية الصراع على الأرض والسيطرة عليها هدفاً مركزياً، واستهداف المكان والإنسان الفلسطيني ركيزة أساسية وعلى سلم أولويات القيادة الصهيونية، وسن وتشريع القوانين ووضع السياسات التمييزية في طريقة التعامل مع الفلسطينيين في فلسطين التاريخية منذ إقامة (إسرائيل) في عام (1948م)، وقد هيمن اليهود المهاجرون من أوروبا الشرقية على مقاليد الحكم فيها، وتسعى (إسرائيل) بشكل حثيث على حسم الصراع مع الفلسطينيين، وحسم هويتها القومية اليهودية الدينية، والإسراع في سن التشريعات والقوانين والسياسات والإجراءات العقابية والمسيسة التي ترسخ سلطة المواطنة الهرمية على أساس إثني يضع اليهودي في قمة الهرم والفلسطيني في أسفله، واتباع سياسات تشجع الاندماج الفردي الفلسطيني وإنضاج عملية الأسرلة، والقبول بالسلطة التي أسست قواعدها.

1.2.3. معطيات عامة:

بلغ تعداد سكان (إسرائيل) في نهاية (2009م) نحو (7.509.3) مليون نسمة بمعدل نمو (1.8%)، وقد بلغ السكان من اليهود (5664.9) يشكلون (42%) من يهود العالم و (75.4%) من سكان إسرائيل، ووصل عدد السكان العرب (1.525.0) هم (20.3%) من مجمل السكان، فيما صنف (319.40) نسمة من بين المجموع الكلي، كأخرين (4.3%) يذكر ان هذه الأرقام تشمل السكان العرب في القدس المحتلة والذين يصل عددهم بحسب المصادر الإسرائيلية (268.6) ألف نسمة (دائرة الإحصاء المركزية، 2019).

بدأ العام (2009) بمجموعة من الأحداث المفصلية ذات الطابع الاستراتيجي بدأت ملامحها وآثارها بعيدة المدى تكتمل بعد عقد من الزمن على حكم اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو، ودمجه ببنى الفكر النيو ليبرالي والصهيونية المتجددة وصبغت الواقع السياسي والدبلوماسي في (إسرائيل) في حينه، وكان للحرب على غزة وما نتج عنها من مكاسب عسكرية وداخلية.

2.2.3. حقبة نتنياهو الثانية:

كان لتولي بنيامين نتنياهو ولايته الثانية أثر كبير في شرعنة الخطاب السياسي، الذي يعتبر الفلسطينيين خطراً على يهودية الدولة، وقد حدثت تغييرات خطيرة وكبيرة في الخطاب السياسي الصهيوني ضد فلسطينيي الداخل، وأظهر ميلاً وانزياحاً مستمراً وحثيئاً نحو اليمين الاستيطاني المتطرف بشكل عام، واليمين المتطرف الجديد بشكل خاص، وينعكس هذا الميل بشكل مباشر على السياسات الإسرائيلية لضبط مواطنة الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتطويعها لتتلاءم مع يهودية الدولة، من خلال سن القوانين وطرح مشاريع القوانين التي تسابق أعضاء الكنيست من اليمين في تقديمها واقتراحها على جدول أعمال الكنيست، والممارسات التحريضية ضد للفلسطينيين، وعبرت هذه القوانين بشكل واضح عن التوجهات العامة لممارسة مزيد من الانتهاكات والتضييق ضد مكانة الفلسطينيين السياسية والقانونية، كما تواطأ أعضاء الكنيست في الائتلافات الحكومية التي شكلت ما يسمى اليسار أو من المعارضة مع اليمين المتطرف.

وكان من نتائج هذه السياسة بروز التيار الفكري الـ "نيوصهيوني" الحاكم، وتوسيع دائرة تقييد الحريات وهامش العمل السياسي، وملاحقة القوى السياسية الفلسطينية في الداخل، والمواقف السياسية والآراء التي تتهاوى الإجماع الصهيوني المهيمن (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2019).

3.2.3. المراحل التي مرت بها (إسرائيل) والانزياح أكثر نحو اليمين:

تجلى الصراع بين فلسطينيي الداخل والمؤسسة الإسرائيلية على الهوية والمكانة، واشتد التمييز والقمع بشكل واضح، وكيف يعمل الطرف الأضعف والمضطهد على التمسك بهوية الجماعة وتقويتها من أجل المساواة في المجتمع. وهذا يعني أن فرصة تحول (إسرائيل) إلى ديمقراطية علمانية ليبرالية، تكون فيها شرعية كل مواطن مصانة، بغض النظر عن هوياتهم الجمعية، هي فرصة غير واقعية في المستقبل المنظور، إذ يبدو أنه لا اليهود ولا الفلسطينيون متشوقين لتبني هذا الوضع وعليه وفي ظل ظروف كهذه، فإن تنمية الهوية القومية من قبل جماعات الأقلية، ربما يفيد في توضيح مطالبهم الفردية لا في تبديدها، وفوق ذلك فإن تنمية هوية الجماعة، وتوضيح المطالب الانفرادية التي تملك الخاصية العضوية الكلية- يسهل تطوير القوة السياسية المطلوبة للوصول إلى تحقيق هذه المطالب (يونان، 2007، ص 27).

شهدت الفترة من (2009) إلى (2015) الانزياح نحو اليمين بخطى سريعة، من دون أي تغيير يحد منه، وهو ما يتجلى بانجراف (إسرائيل) نحو دولة أكثر يمينية، وأكثر قومية وأكثر دينية، مع استمرار سن القوانين العنصرية ضد الفلسطينيين، والتي تتجه نحو تأكيد قومية ويهودية الدولة، ومرت (إسرائيل) بثلاث مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه من زحف نحو اليمين المتطرف، وتتكسر لحقوق الفلسطينيين الجماعية. ترافقت مع انزياحات بنيوية، وتحول هرمي منتظم، وتدرجي في البنى الداخلية للدولة وتركيبية النخب والتوجهات الأيديولوجية.

المرحلة الأولى: والتي يمكن تسميتها "إسرائيل الأولى"، وتعود جذورها إلى فترة اليشوف، وتميزت بسيطرة حزب مباي العمالي الاشتراكي الأشكنازي على مفاصل الدولة ووجهته، وامتدت حتى العام (1977)، أدت إلى تغيير كبير في تركيبية وشكل المجتمع الإسرائيلي، أما **المرحلة الثانية** فقد تميزت بانقسام الساحة السياسية الحزبية إلى معسكرين أساسيين، وذلك وفق ثنائية الليكود (يمين)، العمل (يسار)، وبدأت مع فوز حزب الليكود عام (1977)، واعتبرت هذه الفترة مرحلة صعود قوة "إسرائيل الثانية"، التي تضم بإضافة إلى اليهود الشرقيين والحريديم (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2017).

وتميزت هذه المرحلة بانزياح الشرقيين نحو اليمين الليكودي، كنوع من الاحتجاج على سياسات حزب العمل التاريخية تجاههم، ثم إقامة حزب شاس في بداية ثمانينات القرن الماضي بعد انفصال الحريدية السفارادية عن الأشكنازية، بسبب ما اعتبروه سياسات تهميشية واستعلائية ضدهم.

وتميزت هذه المرحلة أيضا بصعود قوة الشرقيين، وتحول حزب شاس تدريجياً، إلى قوة انتخابية حاسمة في تقرير الائتلافات الحكومية والسياسات الداخلية خاصة (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2017).

وتكمن أهمية مرحلة "إسرائيل الثانية" بالتشابك بين السياسي والطائفي بشكل كبير، إذ بلغت نسبة اليهود الشرقيين، في العام (1977)، (44%) تقريباً من مجموع اليهود الإسرائيليين، وتجنّدوا بشكل جماعي لدعم بديل مباي، بسبب سياساته العنصرية تجاههم، وشكل هذا التشابك أساس تشكيل حركة شاس والتي اعتمدت الدمج ما بين البعد الطائفي الشرقي والمركب الديني، لتشكل حزبا جاذبا لكثير من الشرقيين، من دون أن تتحول إلى بديل كامل للشرقيين عن الليكود، بسبب بعدها الديني والانفصالي بالذات (عنبتاوي، ب.ت).

4.2.3. (إسرائيل) الثالثة

شهدت الساحة الإسرائيلية منذ انتخابات العام (1999م) بدايات تشكيل وصعود "إسرائيل الثالثة"، وتميزت بانتهاء أو تقلص ظاهرة الأحزاب الكبيرة وصعود أحزاب الوسط، والصغيرة، والتحول من نظام الحزبين إلى نظام تيارات الكتل التي يغلب عليها الآن التيار اليميني - الاستيطاني - الديني - الحريدي، كما تميزت بهيمنة الخطاب اليميني الاستيطاني النيوليبرالي الشعبوي القومي المشبع بالمفردات الدينية، ويأتي ذلك لصعود تدريجي لقوة جديدة هي فئة المستوطنين الذين يشكلون اليوم (10%) من سكان (إسرائيل) ويتمتعون بقوة كبيرة في مواقع اتخاذ القرارات بسبب انهيار منظومة الحزبين، وصعود منظومة الكتل/ التيار (شحادة، 2009).

جدير ذكره أنه في الوقت الذي بدأ تشكل اليمين الشرقي مصدر دعم لليكود في الثمانينات، وكان فيه حضور المستوطنين ضعيفا كماً، فإن هذا الوضع بدأ يتغير مع تزايد أعداد المستوطنين، وتأثيرهم في الليكود، وتغلغلهم فيه من جهة، ووجود حزب يمثل مصالحهم ممثلاً بـ "البيت اليهودي" من جهة أخرى، كما تشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية في العام (1977) بلغ نحو (1300) مستوطن، ونزايد هذا العدد إلى (150) ألف مستوطن عام 1997، ثم قفز إلى ما يقارب (650) ألف مستوطن اليوم (وئام، 2017).

يرتبط هذا الانزياح بعوامل اجتماعية ديمغرافية، كتغير طبيعة المجتمع الإسرائيلي من مجتمع أكثر علمانية إلى مجتمع أكثر تدينا ومحافظاً، وكذلك التحول التدريجي للمجتمع الإسرائيلي من مجتمع مهاجرين استعماري علماني، بغالبيتته العظمى غداة إقامة (إسرائيل) إلى مجتمع أكثر تدينا ومحافظاً حالياً، وكان أغلب اليهود الإسرائيليين يعرفون أنفسهم غداة إقامة إسرائيل، أنهم علمانيون ينتمون

لتيارات اشتراكية، فإن أقل من (40%) من اليهود اليوم يعرفون أنفسهم بأنهم علمانيون، و(11%) يصفون أنفسهم بأنهم حريديون، (24%) هم متدينون ومتدينون محافظون، (23%) محافظون غير متدينين. كما أن (14-18%) من اليهود في (إسرائيل) يعرفون أنفسهم كمتدينين قوميين وعددهم حوالي (750) ألف شخص (غانم، 2017).

يرى (أوف بن) رئيس تحرير صحيفة هآرتس أن المطلب المركزي لنتنياهو من الفلسطينيين هو الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ويبدو أن رفضهم لهذا المطلب يخدم نتيناهو في سياق الجدل الإسرائيلي الداخلي، لأنه يعزز صورته باعتباره الزعيم المتمسك بالمبادئ الأساسية للصهيونية وبحقوقها التاريخية، إن مقاربة نتيناهو هذه تقف أيضاً في صلب خطته الرامية إلى تعزيز التراث القومي، وفي صلب المبادرات التربوية، التي يقوم بها وزير التربية والتعليم غدعون ساعر (بن، 2010).

يرى الباحث أن الانزياحات الأيديولوجية والقومية والدينية، وما رافقها من سياسات اليمين المتبعة عمقت الفاشية والشعبوية تجاه الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، والتي ترى فيهم عدواً خارجياً وطابوراً خامساً يتضامن مع أشقائه الفلسطينيين والعرب، وتتعامل الدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية معهم ضمن منظور أمني، باستخدام أدوات السيطرة العسكرية التي اتبعتها نحو عقدين من الزمن وهي تعود الآن بطرق متنوعة، من أجل تثبيت فكرة وحقيقة أن دولة (إسرائيل) هي الوطن القومي اليهودي، وهي مستمرة بعملية صياغة لمواطنهم كمواطنة مهددة ويجب ضبطها مقابل المواطنة الطبيعية اليهودية التي أقيمت الدولة كإطار حاضن لتطويرها.

5.2.3. مفهوم اليمين الإسرائيلي:

برزت فكرة اليمين في المجتمع الإسرائيلي، للتمييز بين القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية والتي تنقسم إلى أحزاب يمين ووسط ويسار، مثلما هو الحال لدى التمييز بين القوى والأحزاب السياسية في أي مجتمع سياسي آخر (خالد، 1988، ص7) لكن هذا التمييز استند إلى التقسيم الراجح في (إسرائيل) لمعسكري اليسار واليمين في البداية، والذي اعتمد علي تقاليد تاريخية تمتد إلى الصراع بين حركة العمل الصهيونية التي سيطرت علي اليسوف من جهة، والحركة التصحيحية التي انشقت عن المؤتمر الصهيوني العالمي عام (1925) (بقيادة فلاديمير جابوتنسكي) من جهة أخرى، الأولي اشتراكية الطابع، والثانية ليبرالية الطابع (بشارة، 2005، ص24).

ويمكن القول إن اليمين في الفكر الإسرائيلي يقوم على عدة مبادئ رئيسة هي: وجوب قيام دولة (إسرائيل) على كل أرض فلسطين التاريخية، وأن القوة هي السبيل لقيام دولة (إسرائيل) وضمان

استمرارها، وبما أن الفلسطينيين هم جزء من الشعب العربي فمن المستحسن ترحيلهم إلى دول عربية أخرى، حتى تكون (إسرائيل) دولة يهودية خالصة (شلت، 2016).

يعتبر "اليمن الجديد" أحد التسميات الدارجة في (إسرائيل) للتمييز بين تيار اليمين التتقيحي التقليدي، ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب "إسرائيل بيتنا"، وحركات شبه فاشية مثل «إم ترنتسو» بقيادة وزير الامن السابق افيغدور لبيرمان (إذا أردتم) و"عاد كان" (حتى هنا) وغيرهم (شلت، 2016).

وفي ظل هيمنة نظام سياسي -اقتصادي جديد من وجهة نظرهم، ناتج عن تزواج بين نيوليبرالية نتتياهو وبين صهيونية جديدة يمينية وقومية، يمثلها تحالف كل من الأحزاب الحريدية المتشددة دينياً والأحزاب المتدينة، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في كل من حزبي الليكود وكادمية، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب يسرائيل بيتينو، وحركة إم ترنتسو وغيرهم (مدار، 2012، ص 19-20).

6.2.3. أبرز القوانين العنصرية والتمييزية (2009-2011):

1.6.2.3. قانون المواطنة:

يقر القانون أن "كل قادم إلى (إسرائيل) بحسب قانون العود (1950) هو مواطن إسرائيلي من منطلق عودته"، كما يمنع الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون البلاد حتى العام (1948م) أن يأخذوا جنسية إسرائيلية أو حتى إقامة، على أساس قواعد منع عودة اللاجئين الفلسطينيين. وجاء تعديل (9) للبند (11) في قانون (سحب المواطنة) (2008)، الذي يسمح بسحب مواطنة كل مواطن، إذا ما "قام بعمل فيه شيء من خيانة الأمانة لدولة إسرائيل"، وهي تعريف واسع قد يتضمن أخذ جنسية أو إقامة في احدى الدول العربية والإسلامية التسعة المعروفة كدولة عدو، أو في قطاع غزة، (عدالة، 2012).

2.6.2.3. قانون منع المس بدولة (إسرائيل) بواسطة المقاطعة:

قانون المقاطعة: الذي صدق عليه في (2011/7/11)، يمنع المواطنين الإسرائيليين أو المنظمات الإسرائيلية العمل على فرض المقاطعة على المؤسسات الإسرائيلية، أو المستوطنات الإسرائيلية غير

القانونية في الضفة الغربية، القانون يتيح المجال لتقديم دعاوى مدنية ضد كل شخص ينادي بالمقاطعة، بحجة أن ذلك يسبب "ظلمًا مدنيًا" أو ضررًا جديدًا، كما أن القانون يمكن من إلغاء تخفيضات الضرائب أو إلغاء حقوق قضائية، وامتيازات أخرى ممنوحة للجمعيات الإسرائيلية وللمؤسسات الأكاديمية، الثقافية، والعلمية، التي تتلقى تمويلًا من الدولة، في حال دعت إلى مقاطعة (إسرائيل) (عدالة، 2012).

من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية والكنيست لا تكتفيان بسن قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيين، بل الحد نهائيًا من المطالب القومية لفلسطيني الداخل، ومحاولاتهم تحسين شروط حياتهم اليومية.

3.6.2.3. قانون منع إحياء ذكرى النكبة:

كان من أبرز القوانين التي سنت في الكنيست في العام (2011م) قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، أو باسمه الرسمي، تعديل اقتراح قانون أسس الميزانية، تخفيض ميزانية أو دعم بسبب نشاطات ضد مبادئ الدولة، ويمنع هذا القانون هيئات أو مؤسسات حكومية، أو تلك التي تحصل على تمويل حكومي كالسلطات المحلية، من تنظيم أو تمويل فعاليات تتناقض مع أسس الدولة، أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهودية وديمقراطية، وينص القانون كذلك على إلغاء تمويل، واتخاذ إجراءات قضائية ضد كل من يصدر بيانًا يحرض على العنصرية والعنف والإرهاب، أو يدعو إلى الكفاح المسلح، أو يؤيد عملاً إرهابياً ضد إسرائيل، وقانون النكبة هو أوسع وأبعد من مجرد محاولة لقمع الوعي الوطني والسرد التاريخي (مدار، 2012).

وفضلاً عن هذا الحراك اليميني في مجال سن القوانين، شهدت الأعوام من (2011 - 2015) ولا تزال أحداثاً بارزة على المستوى الإسرائيلي، والهجوم على المحكمة العليا لكبح توجهاتها الليبرالية، وعلى المنظمات اليسارية، وعلى وسائل الإعلام والصحافيين، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين، سواء من خلال سن قوانين أخرى، أو من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى تضيق الخناق على حقوقهم ووجودهم، كما هو الحال في منطقة النقب (مدار، 2011).

يرى الباحث أن هذه القوانين والتشريعات استهدفت حرية التعبير عن الرأي، وحرية التنظيم وحرية العمل السياسي، وأحدثت تمييزاً على أساس انتماء قومي، ما عزز من الخطاب الشعبوي اليميني، الذي يرى في الفلسطينيين وممثلهم في الكنيست، تهديداً على طابع الدولة ووجودها، وعلى هذا الأساس توجه التهم الجنائية والإجراءات العقابية بحق أعضاء الكنيست العرب مثل النائب باسل غطاس.

وقد تميزت هذه القوانين بمس المكانة السياسية، والقانونية للفلسطينيين وانتهاكها، ومحو الذاكرة الجماعية والهوية القومية، وتضفي مشاريع القانون شرعية على المفهوم الذي يدعي أن هنالك مواطنين يمثلون تهديدا مباشرا أو تهديدا كامنا، ضد الدولة وتعمل الشرعية كذلك على الربط بين المواطنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين، والولاء وهو ما يعني أن الدولة، والمؤسسات والمجتمع الإسرائيلي باتوا يتعاملون مع المواطنين العرب كخطر على طابع الدولة وكتهديد كامن لها.

3.3 أبرز القوانين العنصرية 2016-2018

يطرح الباحث أهم القوانين العنصرية والتمييزية والتي استهدفت فلسطينيي الداخل، وهي استمرارا للقوانين التي سنتها حكومات نتنياهو خلال العقد الأخير، وما يميز هذه الفئة من القوانين، أنه في حين كانت القوانين العنصرية، ذات بعد استراتيجي عام، مثل سلسلة القوانين التي تنظم مصادرة الأراضي، وقانون العودة، فإن القوانين التي سنت خلال العامين الماضيين (2016-2018) تتركز أكثر في التفاصيل الدقيقة لحياة فلسطينيي الداخل، كقانون القومية اليهودية.

لا يمكن فصل ما يجري الآن من سن قوانين بخطى متسارعة، عن السياق التاريخي للقوانين التي سنت خلال السنوات الماضية أثناء حكم اليمين بقيادة نتنياهو، أو بعد إقامة إسرائيل، وكيفية التحول في البعد الاستراتيجي وقد انطلقت الصهيونية للقضاء على من تبقى من الفلسطينيين من خلال عمليات الإبادة والطرده الممنهج في فلسطين التاريخية (1948)، للسيطرة على أكبر مساحات من الأرض، وعلى وجود فلسطينيي محدود فيها، وصممت قوانينها العنصرية التمييزية لخدمة هذا الغرض.

1.3.3.1 تشريع مزيد من القوانين العنصرية والتمييزية:

سعت الائتلافات الحكومية اليمينية المتعاقبة، بقيادة نتنياهو المستمرة منذ العام (2009)، منذ انتخابات (2015) وبعدها، بسن مجموعة من القوانين، التي استهدفت الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، من بينها: قانون النكبة، قانون منع التسلل، قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية اليهودية، قانون منع المس بدولة (إسرائيل) من خلال الدعوة للمقاطعة، قانون منع الأذان، قانون الإقصاء، قانون الإرهاب.

عمل نتنياهو وحزبه "معسكره القومي" في العقد الأخير، في إعادة صياغة حدود الديمقراطية في إسرائيل، وحدود المعارضة فيها، وحدود الإجماع القومي الإسرائيلي، بما يتلاءم مع الفرضيات الأساسية لأيدولوجيا اليمين المتطرف، وزادت حكومة نتنياهو في السنوات الأربعة الأخيرة، من

توسع اليمين واليمين المتطرف في السيطرة على مراكز القوة والنفوذ في الدولة والمجتمع، كالاقتصاد وأجهزة الأمن والشرطة ووسائل الإعلام، والمحكمة العليا والجهاز القضائي، والادعاء العام وجهاز التعليم والجامعات، وذلك على حساب "النخب المعتدلة"، أو الموالية ليسار الصهيوني؟ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

كما ان الواقع الحالي يؤكد على أن نتائهاو ترك بصمة واضحة في النظام السياسي الإسرائيلي، يصعب محوها حتى في حال رحيله، وساهم صعود اليمين الجديد، المتمثل بالقضاء على اليمين التقليدي الليبرالي والابتعاد عن الهوية الصهيونية أيضا لمصلحة الهوية الدينية - اليهودية الغيبية، في السنوات الماضية، ووضع هذه البصمة، من خلال صعود نخب سياسية وقانونية/قضائية وعسكرية (وإن لم تكن في الصف القيادي الأول) ولكن تنتمي إلى اليمين المسياني، وتجرب (إسرائيل) نحو نظام ليس بعيدا عن الفاشية (الظاهر، 2019).

وخلال السنوات التي نتناولها في هذا المبحث سنرى أنه تمت معالجة عشرات القوانين، من بينها قرار للجنة السلوكيات، بمثابة نظام قانوني، يعاقب من يخرقه.

ويمكن استنتاج الذروة في سن القوانين العنصرية اعتمادا على أنه في الولاية البرلمانية الـ (17)، فترة حكومة إيهود أولمرت (2006 - 2009) أقر الكنيست نهائيا (17) قوانين من هذه الفئة، في حين أن هذا الرقم سجلته الولاية البرلمانية الحالية في العام البرلماني الأول، كما أنه في الدورة البرلمانية الـ (18)، في فترة حكومة بنيامين نتانياهو الثانية (2009- 2013) تم اقرار (8) قوانين بشكل نهائي (برهوم، 2016).

وظهرت تجليات القوانين العنصرية التي تمثلت في القانون العنصري الأخطر والأشمل، والذي يمس حياة فلسطينيي الداخل بشكل مباشر، هو كتاب الموازنة السنوية العامة، للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتميز العنصري الواضح ضد الفلسطينيين في الداخل، ما ينعكس على حياتهم اليومية والاساسية بشكل سلبي. وأحد الأهداف الاستراتيجية للميزانية السنوية الإسرائيلية، هو إبقاء فلسطينيي الداخل شريحة هشة وضعيفة اقتصاديا واجتماعيا في جميع المجالات (مدار، 2016).

2.3.3. نماذج من القوانين العنصرية والتمييزية

سنت الكنيست خلال العام (2016)، القوانين التمييزية والمعادية للديمقراطية، التي تقيد حرية التعبير والرأي والتنظم وتكوين الجمعيات، وغيرها من الآثار المترتبة على فلسطينيي الداخل، وبين

الانتخابات الماضية العامة، التي عقدت في آذار 2015، وحتى نهاية عام 2016، أقرّ الكنيست الإسرائيلي قوانين عنصرية تمييزية ومقيدة للحريات.

1.2.3.3 قانون التفتيش الجسدي

أقرت الكنيست في الأول من شباط/فبراير (2016) قانون التفتيش الجسدي، قانون صلاحيات من أجل الحفاظ على أمن الجمهور، يوسّع القانون صلاحية أفراد الشرطة في تفتيش المارة، لمجرد إحساسهم بشبهات، حتى لو كانت غير عينية وغير محددة (الكرمل، 2016) وانتقد النائب في القائمة المشتركة، جمال زحالقة القانون مشيراً إلى أن "الكلّ يعرف أنّ القانون يستهدف العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وقد يمس من يشبهون العرب من اليهود الشرقيين، الهدف هو إعطاء غطاء قانوني للشرطة في كلّ ما تفعل، وفق القانون، ويستطيع أي شرطي أن يفتش كلّ شخص، حيثما شاء وأينما شاء (عرب 48، 2016).

2.2.3.3 قانون الإقصاء البرلماني:

يستهدف القانون التمثيل السياسي لفلسطيني الداخل، وتفصيله على مقياس اليمين، والسماح بإقصاء أيّ عضو في الكنيست لفترة غير محددة بموافقة (90) عضو كنيست، وكان قد طرح أعضاء الائتلاف الحكومي اقتراح قانون لإقصاء البرلمانيين، الذين يتصرفون بشكل غير لائق أعقاب لقاء أعضاء الكنيست الفلسطينيين، (من حزب التجمع الوطني الديمقراطيّ حنين زعبي، وجمال زحالقة وباسل غطّاس)، عائلات منفذّي عمليات ضد (إسرائيل) من سكان القدس، بغرض تحرير جنّامين ابنائهم التي حجزتها (إسرائيل) (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، 2016). وفي اقتراح تعديل على نص القانون، قدّمه الوزير زئيف إلكين من (الليكود) جاء الطلب لتحديد سبب إقصاء أولئك الذين "يؤيدون كفاحاً مسلّحاً لدولة عدو، أو حركة إرهابية ضد إسرائيل".

من خلال هذا القانون تستطع الكنيست وفقاً له إقصاء أيّ عضو في حال عبر شفويًا، عن تعاطفه مع مخرب، وهو يعالج مشكلة أعضاء الكنيست الفلسطينيين، واقترحت أن يتم، إقصاء أو تجريم أحزاب فلسطينيّة بأكملها، بدل من إقصاء أعضاء الكنيست الذين يمكن استبدالهم بأعضاء آخرين يدعمون نفس الأفكار (الكرمل، 2016).

3.2.3.3. قانون مكافحة الإرهاب:

صدر هذا القانون في يونيو (2016)، ويوسع كثيرا من نطاق قانون العقوبات الإسرائيلي، ويتضمن أحكاما شديدة من أنظمة الطوارئ الإلزامية الانتدابية من العام (1945)، ويتضمن القانون تعريفات فضفاضة وغامضة لـ "الإرهاب" و"المنظمات الإرهابية"، والتي يمكن استغلالها من الأجهزة الأمنية لتجريم الاحتجاج السياسي الشرعي بما فيها الأنشطة الإنسانية والثقافية، ضد السياسات الإسرائيلية والاحتلال (لجنة المتابعة، 2017).

4.2.3.3. قانون الجمعيات "قانون شفافية التمويل":

أقرت الهيئة العامة للكنيست، في (2016/7/12)، قانون الجمعيات بالقراءة الثالثة والأخيرة، بموافقة (57) عضواً ومعارضة 48 عضواً آخرين، القانون يلزم الجمعيات التي تحصل على تبرعات من خارج البلاد على تقديم تفاصيل الدعم، فإن الجمعيات المستهدفة ستكون مجبرة على تقديم تفاصيل التبرعات من الخارج (مبلغ التبرع والمتبرع) لمسجل الجمعيات، وعندها، يُجبر مسجل الجمعيات على نشر أسماء الجمعيات على موقعه الخاص، وفي المقابل فإن الجمعيات نفسها ستُجبر على تقديم التقرير ذاته في عدة إعلانات مختلفة وعلى شكل رسائل شخصية لمنتخبي أو عمالي الجمهور (عرب 48، 2017).

جاء القانون لتضييق الخناق على منظمات حقوق الإنسان، وخاصة في مجال التمويل، وذلك على إثر نشر تقرير لجنة تفصي الحقائق الدولية، الذي اتهم (إسرائيل) بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان الإسرائيلي (2014)، على غزة.

وتظهر متابعة التشريعات والقوانين المطروحة في الكنيست الإسرائيلي، تزييدا مستمرا في التشريعات التي تسهل عملية ترسيخ هوية (إسرائيل) اليهودية اليمينية، وذلك منذ انتخاب حكومة نتنياهو الثانية في (2009)، حيث سنت عدة قوانين تستهدف بحسب جمعية حقوق المواطن "الديمقراطية الإسرائيلية" ومن بينها المساس بقيم حقوق الإنسان، مثل المساواة وحرية التعبير والاحتجاج والتنظيم، والمساس بمؤسسات الديمقراطية مثل السلطة القضائية والمؤسسة الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمساس بالفرد ومنظمات حقوق الإنسان (مدار، 2016).

وتنعكس السياسات التحريضية تجاه العرب، ومساعي نزع الشرعية عن مواطنهم في المواقف العامة من العرب في إسرائيل، وفي تعمق فكر الترانسفير تجاههم، وقد نفذ معهد "بيو" الأميركي في الفترة الممتدة بين تشرين الأول (2014) وأيار (2015)، أي قبل اندلاع هبة القدس استطلاعاً

للرأي يعد الأضخم من نوعه لفحص التوجهات السياسية في (إسرائيل) وقد تبين أن ما يقرب من نصف الإسرائيليين يريدون طرد العرب أو نقلهم خارج إسرائيل، حيث قال (48%) من اليهود الإسرائيليين إنهم يوافقون أو يوافقون بقوة على ضرورة طرد العرب أو نقلهم خارج إسرائيل، وقد أيد الطرد ما بين 54 و71 في المئة من اليهود الذين يعتبرون أنفسهم متشددين أو متدينين أو محافظين مقارنة بستة وثلاثين في المئة من العلمانيين (جرايسي، 2017).

ومع الانزياح الإسرائيلي تجاه اليمين المتدين، كما بينت دراسة أجراها مركز "نيو ويف للأبحاث" لاستطلاع توجهات الشباب الإسرائيليين، فإن (60%) من الشباب الذين شملهم المسح يرون أنفسهم أصحاب آراء يمينية، إضافة إلى عدم الاكتراث في إعطاء أي صورة ديموقراطية عن الكيان الإسرائيلي أمام المجتمع الدولي، كذلك فإن الكنيسة بدأت تتوغل في القوانين الأشد خطورة، والتي تشهد خلافات إسرائيلية داخلية حولها (عرب 48، 2017).

وكان التغول الأكبر في هذه القوانين، أعني التجرو على سن قوانين في غاية الخطورة، وقد بدأ سن هذه القوانين فوراً بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، في أوائل شهر تشرين الثاني 2016، مثل قوانين تتعلق بالقدس المحتلة، وقوانين ضم الضفة، وآخرها قانون القومية العنصري، الذي مكث في أروقة البرلمان الإسرائيلي 7 سنوات، ومرت عليه ثلاث ولايات برلمانية حتى تم إقراره كلياً (جرايسي، 2017).

في هذا السياق يقول رئيس تحرير صحيفة هآرتس (الوف بن) في مقال له بعنوان "هيمنة اليمين"، لقد نتناهو "انقلاباً" نحو اليمين في السنوات الأربعة الأخيرة، وتركز الانقلاب في "الضم الزاحف" لأراضي الضفة الغربية، واستبدال النخب في إسرائيل، حيث تبدلت المحكمة العليا، وقمعت الأكاديميا ومؤسسات الثقافة، كما أعلن عن "اليسار" والعرب كـ "خائنين وداعمين للإرهاب"، كما تحول الإعلام إلى اليمين الديني، ولكن دوره لم يستكمل بعد، فالبناء الاستيطاني يسير "ببطء"، والقيادة العسكرية والأمنية تواصل إظهار "رسميتها"، بدلاً من تكريس نفسها بكل قوة، لتحقيق أحلام نتناهو، وبالنتيجة، فإنه يوجد لنتناهو ما يفعله لترسيخ "انقلابه" وتعميقه (بن، 2018).

5.2.3.3. قانون القومية:

شهد العام (2018) ذروة في تشريع القوانين العنصرية الذي تجلى في قانون أساس الدولة القومية الذي ينص على كون دولة إسرائيل - دون تحديد حدودها - الدولة الحصرية للشعب اليهودي وفيها يمارس حقه في تقرير مصيره دون غيره، ويحول هذا القانون منطق الدولة اليهودية ليصبح الهوية

الدستورية الناظمة لنظام القانون والسياسة في إسرائيل، هذا يعني رسمياً ودستورياً أن الفلسطينيين في (إسرائيل) أصبحوا في وضع الرعايا، إذ إنه لا توجد أي ضمانات دستورية لمواطنتهم (زريق، 2019، ص227).

كما ينص على أن اللغة العبرية ستصبح اللغة الرسمية في إسرائيل، بينما ينزع هذه الصفة عن اللغة العربية، وتعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل على تشجيعه ودعم إقامته وتثبيتته". حيث قال النائب الفلسطيني في الكنيست يوسف جبارين "عضو لجنة الدستور" بعد التصويت: "تتصرف الدولة كحركة تهويدية وكولونيالية تواصل تهويد الأرض وسلب أصحابها الأصليين حقوقهم" (صحيفة الشرق الأوسط، 2018).

وفي النظر للقانون الأساس والذي يقر بأن (إسرائيل) هي دولة الشعب اليهودي، هو موضوع مطروح في الكنيست الإسرائيلي منذ فترة طويلة، وتعود جذوره الحديثة إلى فترة المفاوضات في مؤتمر أنابوليس (2007/11/27)، حيث أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت على ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولم يفوت الرئيس الأميركي باراك أوباما الفرصة، حيث أكد هو الآخر ما تفوه سلفه إيهود أولمرت، وأيد الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وكرّر ذلك أمام لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) في العام (2008)، وكذلك في أيلول من العام (2010) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما أكد التزام الولايات المتحدة بالاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية (محارب، 2011).

كما أن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني شرطت ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، كجزء من المفاوضات حول الحل الدائم مع الفلسطينيين.

1.5.2.3.3 المس بمكانة اللغة العربية:

تحظى اللغة العربية في (إسرائيل) باعتراف كلغة رسمية بموجب "مرسوم ملكي منذ الانتداب البريطاني، وحدد هذا القانون أن اللغة العربية هي لغة رسمية في إسرائيل، ولا يزال هذا القانون ساري المفعول في إسرائيل، وعند إعلان قيام إسرائيل، تم إلغاء المكانة القانونية للغة الإنجليزية وتم الإبقاء على المكانة القانونية للغتين العربية والعبرية، وتتعامل الدولة مع كون اللغة العربية لغة رسمية، إلا أن قرارات المحاكم والقوانين وجلسات الكنيست وغير ذلك من الوثائق الرسمية لم تتم ترجمتها أبداً للغة العربية، وانحصرت دلالات كونها لغة رسمية في مجالات محددة مثل التدريس باللغة العربية في المدارس العربية، يافطات الطرق، البريد، الطابع وغير ذلك من الأمور الرمزية (زريق، 2018، ص221).

ومنذ مطلع التسعينيات بدأت المحكمة إلزام السلطات باحترام حق الأقلية العربية باستخدام لغتها، وفي عدد من الأحكام القضائية، تم الاعتراف بحق الأقلية العربية بلغتها: ولها الحق في نشر الإعلانات بالعربية، والتوجه للسلطات باللغة العربية، والكتابة بالعربية على بطاقة التصويت للانتخابات، إضافة العربية على لافتات الشوارع الرئيسية وفي المدن التي تسكن فيها أقلية عربية كبيرة (عدالة، 2002).

وبناء على قرار من محكمة العدل العليا يُلزم فيه المُدن المُختلطة (تل أبيب - يافا، الرملة، اللد، عكا، حيفا وبتسيرت عيليت)، بإضافة لافتات باللغة العبرية في إطار مناطق نفوذهم، تم تقديم هذا القرار سنة (2002) رداً على التماس جمعية "عدالة" وجمعية حقوق المواطن بعد إن ادعت الجمعيتان في الالتماس التقدم للمحكمة أن غياب اللافتات بالعربية، يحمل تمييزاً ضد المواطنين العرب في المدن المختلطة، ويمس شعورهم بالانتماء وبمعرفة المدينة، وفي حيثيات القرار المؤيد للالتماس، أكد على أن لكل إنسان الحق في المحافظة على لغته، وأن للغة العربية مكانة خاصة في (إسرائيل) (هريون وبراك، ب.ت).

إن اللغة العربية هي لغة أكبر أقلية في إسرائيل، عاشت على هذه الأرض منذ القدم قبل قيام (إسرائيل) وهي لغة ترتبط بالميزات الثقافية، التاريخية والدينية للأقلية العربية في إسرائيل. إنها لغة السكان الذين يريدون العيش في (إسرائيل) كمواطنين أوفياء ومتساوي الحقوق، مع احترام لغتهم وثقافتهم (بين 6-19% من السكان) (عدالة، 2002).

ويوضح المرسوم الملكي البريطاني على أرض فلسطين (1922) حتى (1947) أن اللغة العربية والعبرية، لغات رسمية قرارات الحكومة (1939)، تُنشر بالعبرية والعربية، وجميع الأوامر والإعلانات الرسمية والاستمارات الرسمية للحكومة وجميع الإعلانات الرسمية لسلطات محلية وبلديات في مناطق نفوذ تُحدد بأمر من الحكومة (بالإنجليزية)، خاضعة لجميع الأنظمة التي ستقرها الحكومة، يُسمح باستخدام اللغات الثلاثة في الوزارات والمحاكم. بموجب البند 15 (ب) لأمر أنظمة الحكم والقضاء، (1948) أي أمر يُجبر على استخدام اللغة الإنجليزية- ملغي، كما تم شطب الأمر الذي ينص على أنه في حالة وقوع تضارب يكون النص الإنجليزي هو المُلزم (هريون وبراك، ب.ت).

2.5.2.3.3. القانون يصادر حق تقرير المصير لجميع الفلسطينيين:

إن الهدف من هذا القانون ليس مناطق فلسطيني (1948)، إذ إن البند 1/أ يشير إلى أن أرض (إسرائيل) هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وفيها قامت إسرائيل، أما البند 1/ب فإنه يشير إلى أن (إسرائيل) هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يمارس حقه في تقرير المصير، وأما البند 1/ج فإنه يشير إلى أن حق تقرير المصير في دولة (إسرائيل) هو حصري للشعب اليهودي، صحيح أن القانون لا يساوي تماما بين أرض (إسرائيل) وبين دولة إسرائيل، لكنه لا يفرق بينهما بشكل واضح، منه لا يقول شيئاً عن حدود الدولة، وهذا يعني أن حق تقرير المصير في أرض إسرائيل، هو حق حصري للشعب اليهودي (عدالة، 2018).

ومن وجهة نظر دولية فإن قانون الأساس "القومية" يتناقض بوضوح مع المبادئ القائمة في صلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر لعام 1947 بشأن تقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولتين، وهو القرار الذي دعا كل دولة من الدولتين إلى تبني "دستور ديمقراطي"، يضمن عدم التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال، بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس"، وكذلك يضمن "جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في الحماية القانونية المتساوية" (مكتبة داغ همرشولد، ب.ت).

القانون ينتهك مبادئ أساسية في القانون الدولي، وخاصة الحق في الحماية المتساوية أمام القانون، والتمييز على خلفية الانتماء القومي أو الدين أو اللغة أو الثقافة، وهي مبادئ أساسية تنص عليها المعاهدات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل، بما في ذلك الإعلان الدولي لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري لعام (1965)، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (1966)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام (1966)، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام (1989) (وقد وقعت دولة (إسرائيل) على ثلاثتها في العام (1991)) (مكتبة حقوق الإنسان، ب.ت).

ووفقا لما سبق ان القانون يتناقض مع القانون الدولي، وي طرح ذلك سؤالاً جوهرياً حول شرعية (إسرائيل) التي تدعي انها نظام ديمقراطي ويسنها قانون القومية تظهر انها نظام كولونيالي وفقاً للقانون الدولي. وعلى الرغم ان القانون يؤكد على سياسات وقوانين عنصرية قائمة منذ العام 1948، خاصة تهويد فلسطين في جميع المجالات، التي تتعلق بالأرض والمسكن واللغة والثقافة وتسمية الأماكن ومنع حق العودة وترسيخ فلسطين على أنها "أرض يهودية"، والعديد من البنود في "قانون أساس القومية" هي المبادئ ذاتها التي جاءت في وثيقة اعلان استقلال إسرائيل، والقانون لا يستهدف فلسطيني الداخل فقط انما يستهدف الشعب الفلسطيني وحقوقه ومصيره، فالقانون يؤكد ومن خلال قانون أساس استراتيجي،

أن القدس والجولان السوري اللذين يعتبران محتلين وفق القانون الدولي، جزء لا يتجزأ من (إسرائيل) ويخضعها للهوية الدستورية لدولة (إسرائيل) كونها دولة يهودية ولليهود فقط.

هذا القانون ينفي بشكل صريح حق العودة للاجئين الفلسطينيين، لكون الدولة وفق القانون ذاته تحقق حق تقرير المصير لليهود فقط، والهجرة والمواطنة فيها تحدد وفق قانون العودة لإسرائيل، ولذلك، يدخل قانون القومية إلى المجال غير الشرعي، ويؤسس لنظام كولونيالي ذي خصائص فصل عنصري سافر، لأنه يسعى إلى الحفاظ على نظام تسيطر فيه مجموعة إثنية قومية على مجموعة إثنية قومية أصلانية أخرى تعيش في نفس المنطقة الجغرافية، في حين يعزز التفوق الإثني، الذي يتجلى في ترسيخ السياسات العنصرية في معظم مجالات الحياة الأساسية.

كما أن القانون لا يكفل أي حق جماعي للأقلية الفلسطينية، وهي أقلية قومية أصلانية، وتعتبر هذه الحقوق الجماعية أساسية، لأنها تتبع من الاختلاف الجماعي القومي، الذي يميّز مجموعة الأقلية عن مجموعة الأكثرية، وتعرف الحقوق الجماعية على أنها حقوق متأصلة في الخطاب الدولي، ومن حقوق الأقلية بسبب خصوصيتها الجماعية، أن تسعى إلى ضمان المساواة لأبناء وبنات الأقلية، ومنحهم حماية قضائية ودستورية متساوية على المستويين الفردي والجماعي.

الفصل الرابع

الآثار التي تترتب على القوانين العنصرية والتمييزية في استهداف فلسطينيي الداخل

منذ النكبة عام (1948م) انتهجت (إسرائيل) بعد قيامها سياسة واضحة في التعامل مع الأقلية العربية، وفي أفضل حالاتها، على أنها مجموعة مواطنين مؤقتين، يجب التخلص منهم، وأقلية قومية هامشية، ولم تعترف (إسرائيل) بأي حقوق سياسية للأقلية الأصلانية، ومُنِع فلسطينيو الداخل من القيام بأي نشاط سياسي، مثل تشكيل الأحزاب، وإصدار الصحف، وأي عمل له علاقة بالتواصل مع الرأي العام، وقمع حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم، والتي وقعت (إسرائيل) على جملة من هذه الحقوق كالعهدين الخاصين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من أن المجتمع الدولي اعترف بإسرائيل، ومنحها شرعية وجودها، وهذا ما شكل دعماً كبيراً لها، غير أن هذا الاعتراف كان سلبياً بالنسبة إلى فلسطينيي الداخل، إذ إنه مكن (إسرائيل) من عزل الأقلية العربية الفلسطينية عن القضية الفلسطينية العامة، وخفض سقف مستواها من قضية قومية إلى قضية اسرائيلية داخلية، وأصبحت قضية فلسطينيي الداخل قضية حقوق مدنية ومساواة، ولم تحظ باهتمام الرأي العام العالمي.

لا تزال (إسرائيل) تتعامل مع فلسطينيي الداخل، على أنهم يشكلون تهديداً أمنياً على الدولة، وخطر التعاون مع أطراف خارجية قائم في اذهان صناع القرار الإسرائيلي، ورسخ هذه الفكرة والرؤية وطريقة التعامل مع الفلسطينيين بأنهم خطر أمنى على الدولة أول رئيس لحكومة (إسرائيل) (ديفيد بن غوريون) ولم يحدث تغيير في الاستراتيجية الإسرائيلية، وهي قاعدة أساسية في صلب السياسة الإسرائيلية الرسمية تجاه الفلسطينيين في الداخل والمستمرة حتى الآن، وفرضية أن الفلسطينيين

"خطر أمني" و"طابور خامس" لا تزال قائمة، وإنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من مشكلات (إسرائيل) الأمنية، فإن عند (إسرائيل) الاعتبارات الأمنية في كل ما هو مرتبط بـفلسطيني الداخل ذو وزن وثقل وأهم من اعتبارات الديمقراطية والمساواة.

1.4 الحقوق المدنية والسياسية، الملاحقة السياسية

1.1.4. بداية التحول تجاه ضبط مكانة فلسطيني الداخل:

استمرت (إسرائيل) خلال تسعينات القرن الماضي بفرض قوانينها العنصرية وسياساتها التمييزية ضد فلسطيني الداخل بهدوء، وليس بالشكل التنافسي الذي نشاهده منذ عقد من الزمن بين أحزاب اليمين، من تشريع متغول للقوانين العنصرية والإقصاء للفلسطينيين، وخلال تلك الفترة عملت (إسرائيل) على منح أفضلية لليهود كإطار، وهي قيم الدولة (كدولة يهودية) ونظام العمل داخل هذا الإطار هو نظام ديمقراطي استخدامي يحدد أدوات اللعبة، وحددت شرط المشاركة في اللعبة الديمقراطية بقبول القيم المكونة للدولة كدولة الشعب اليهودي.

غير أنه في نهاية تسعينات القرن الماضي وبداية الالفية الثانية وقعت أحداث في المجتمع الفلسطيني في الداخل، أنتجت تغييراً في طبيعة العلاقة بين فلسطيني الداخل والسلطة الاسرائيلية، حيث شهدت نهاية العام (2000) اندلاع انتفاضة الأقصى، وهبة أكتوبر في فلسطين التاريخية تضامناً مع أشقائهم الفلسطينيين، وحرب لبنان الثانية في العام (2006)، ومن ثم الحرب على غزة نهاية (2008) بداية (2009) (شحادة، 2009). إضافة إلى لحروب الممتدة منذ 2008 حتى حرب 2014 التي استمرت (51) يوماً وأيضاً جالات التصعيد المستمرة، واستهداف قطاع غزة، إضافة إلى هبة القدس في العام (2015).

كما بدأ نمو ونضوج وعي قومي وطني وبرز التيار الوطني بين صفوف الأقلية الفلسطينية في الداخل، وكان لنشر وثائق الرؤية المستقبلية في أواخر العام (2006 و2007)، دور مهم في وضوح الرؤية، والتعبير عن عدم الرضا على طبيعة النظام القائم، والانتهاكات التمييزية ضدهم والمطالبة بإقامة دولة كل مواطنيها.

كان لهذه المحطات تأثير مباشر في طبيعة العلاقات بين (إسرائيل) والفلسطينيين بشكل عام، وفي المقابل رفعت (إسرائيل) مستوى الملاحقة السياسية الأمنية، لتيارات فكرية وتنظيمات سياسية وحرزبية، رأت (إسرائيل) أنها تتحمل مسؤولية مباشرة عن الوعي السياسي لدى فلسطيني الداخل، وعن تغيير سلوكهم السياسي حتى باتوا في نظرها، يشكلون تهديداً كامناً على طبيعة (إسرائيل) كدولة يهودية.

2.1.4. البداية العام 2009:

تميزت الفترة من العام (2000) وحتى بدايات العام (2009)، بتغيير جذري في العلاقة بين فلسطينيي الداخل، والدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية (امطانس، 2017). ومن الملاحظ أن هذه السياسات وهذا التغيير يعتبر الميزة الأبرز لبداية عهد وعقد جديد من المس بمكانة الفلسطينيين، وأخذت العلاقة من جانب (إسرائيل) تجاه فلسطينيي الداخل تأخذ طابعا أكثر عنصرية والتعامل معهم كأعداء في كثير من القضايا، وأنها لم تعد ترى في فلسطينيي الداخل مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي.

وتكرس إجماع فلسطينيي يرفض قبول دولة (إسرائيل) كدولة يهودية ويطالب بتغيير طبيعة النظام القائم. وقد تحول هذا الرفض أو الصراع على طبيعة الدولة الى ركيزة أساسية في الشرخ أو الصراع بين الأقلية الفلسطينية وبين المجتمع اليهودي والدولة. هذا الشرخ تعمق في العام (2009) بشكل جلي، وبات يتأثر، أكثر من أي وقت مضى (غانم، 2009).

شكل العام (2009) فصلاً جديداً في تعامل (إسرائيل) والأغلبية اليهودية مع فلسطينيي الداخل، نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات تراكمت في العقد الماضي، بدأ من انتفاضة الأقصى، ومرورا بحرب لبنان ونشر الوثائق المستقبلية وليس انتهاء بالحروب طويلة المدى على قطاع غزة، ونتائج الانتخابات الأربعة واستمرار حكم نتنياهو في قيادة اليمين وانزياحه نحو مزيد من العنصرية والفاشية وتعمقها بشكل واسع في المجتمع الإسرائيلي.

شهدت بداية العام (2009) حالة إجماع في إسرائيل، وان هذه الحالة نفسها تنعكس على محاولات المؤسسة الحاكمة فرض قواعد تعامل جديدة على المواطنين العرب تهدف إلى تكريس حالة اللا مواطنة الكاملة المشروطة والمهددة، وتؤسس لفرض قواعد صارمة لقواعد الديمقراطية المتاحة أمام الأقلية العربية، يُحدّد فيها سقف المطالب الجماعية المتاحة للأقلية الفلسطينية وفقا لاحتياجات وضروريات المشروع الصهيوني، وان هذه الرؤية والتعامل مع الفلسطينيين قائمة على اجماع صهيوني ويعكس طابعا سياسيا من اصحاب القرار في (إسرائيل) والغالبية العظمى من فئات شرائح المجتمع الإسرائيلي (شحادة، 2009).

وقامت (إسرائيل) بتكثيف استعمال الجزرة، بغية احتواء الأقلية الفلسطينية، دون التنازل عن آليات التبعية والإقصاء، لقد سادت في سنوات التسعينات قناعة لدى صناع القرار بشأن الأقلية الفلسطينية، مفادها انه يمكن احتواء مشكلة الأقلية الفلسطينية بدفع ثمن معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة، ودون المساس بطابعها الديمقراطي (شلحت، 2016).

شاهدنا خلال العقد الماضي محاولات (إسرائيل) المستمرة لقمع الهوية الفلسطينية وهضم حقوق الفلسطينيين السياسية والقومية، وتقليص هامش العمل السياسي لفلسطيني الداخل، وكى وعيهم السياسي، وفرض يهودية الدولة بالقانون، لمحو الذاكرة، ومنع إحياء ذكرى النكبة، إضافة الى خطرها القانوني المباشر بهدف رسالة توضح أن هذه القوانين هي انتهاك حقوق فلسطيني الداخل بشكل مشروع، ومنح شرعية لقوانين المواطنة والولاء، ومقاربتها بان الفلسطينيين يشكلون تهديداً أو تهديداً كامناً.

3.1.4. تداعيات الحرب على غزة:

كان للحرب على قطاع غزة في 2008/12/27، (وقتل خلال الهجمات الإسرائيلية الجوية الحربية الأولى نحو (250) فلسطيني وأصيب المئات)، صدى كبير بين صفوف فلسطيني الداخل، ولدى سماع الأنباء، بدأ الفلسطينيون بالتظاهر احتجاجاً على الحرب وسقوط عدد كبير من الشهداء، حيث خرجت مظاهرة عصر ذلك اليوم من وسط مدينة الناصرة (وكالة وفا، 2008).

أظهرت الحرب الإسرائيلية منذ بداياتها، الفروق الجذرية بين موقف اليهود وموقف الفلسطينيين، وبحسب استطلاع "مقياس الحرب والسلام" الذي أجراه مركز (تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب) بعد بدء الحرب بأسبوع ونصف الأسبوع، اتضح أن 94% من اليهود يؤيدون الحرب، و92% يعتبرونها مجدية أمنياً لإسرائيل، 92% من اليهود أيدوا الهجوم الجوي على قطاع غزة، وذلك رغم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية ومعاناة المدنيين (ياعر وهرمان، 2008).

ويتضح لنا تفاوت ردود الفعل من السياسيين والصحافيين الذين هددوا وحذروا فلسطيني الداخل، ونشر مقال لـ (شلومو تسيدك) في نهاية شهر 2008/12، في صحيفة هآرتس، وجه من خلاله تحذيراً مباشراً للمواطنين العرب، قال فيه "كان المتوقع أن يتعلم عرب (إسرائيل) الصمت (على الأقل) في مثل هذه الأوقات، إن لم يستطيعوا التعاطف مع معاناة دولة اليهود ومدنها الجنوبية، على جميع مواطني (إسرائيل) التعبير عن ولائهم للدولة، ولقراراتها الديمقراطية، ومن ليس في استطاعته أن يكون شريكاً في هذه الديمقراطية، لأنها تتناقض مع هويته القومية، فليذهب من هنا إذا، وليهاجر إلى دولته الجديدة، وغزة هي خيار فعلي" (تسيدك، 2008).

كما عبر بعض السياسيين، عن مواقف أكثر تطرفاً، ففي خطاب له، في 2008/12/29، خلال جلسة خاصة للكنيست لمناقشة الحرب قال رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو: أقول لعرب (إسرائيل) تقيأوا المتطرفين من داخلكم، وحافظوا على نسيج التعايش بيننا، وأقول للمتطرفين حاذروا، فسوف نعمل بيد من حديد ضد مؤيدي حماس في داخلنا، نحن نطالب من جميع مواطني دولة (إسرائيل)

بالولاء التام للدولة، من ليس لديه الولاء التام للدولة التي يعيش فيها، سيجد صعوبة في المطالبة بجميع الحقوق منها (مدى الكرمل، 2009).

وكان ليبرمان قد قال أنه حان الوقت لوضع معادلة واضحة بين المواطنة والولاء، وبين التأمين الوطني والخدمة الوطنية، بين المطالبة بحق العودة وحق التهجير لذلك، فهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون هنا طابورا خامسا، الذين يشكلون ذراعا سياسيا في كنيست (إسرائيل) للمخربين من تنظيم حماس؛ هذا العمل هو خيانة فعلية (مدى الكرمل، 2009).

لم يتوقف الأمر عند التحذير والتهديد ضد فلسطينيي الداخل، ومع موجة الاحتجاجات خلال الأيام الأولى من الحرب، استدعى جهاز المخابرات العامة (الشاباك) السكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، (أيمن عودة)، وحقق معه حول دوره في تنظيم المظاهرات، وكتابة مقالات ضد الحرب، وطالبه بلجم موجة الاحتجاج، كما استدعى الشاباك عشرات الناشطين في حزب التجمع للتحقيق معهم، وحذرهم من المشاركة في تنظيم مظاهرات الاحتجاج ضد الحرب (وكالة وفا، 2008).

بالإضافة إلى اعتقال المتظاهرين، جرت اعتقالات وإجراءات أخرى في صفوف القيادات العربية، فقد اعتقل الأمين العام لحزب التجمع، (عوض عبد الفتاح)، لليلة واحدة ثم أطلق سراحه دون تقديم لائحة اتهام. كذلك اعتقل القياديان في حركة أبناء البلد: (محمد كناعنة ورجا إغبارية) (عرب 48، 2009).

وللتوضيح بدأت الحرب على غزة، بالتوازي مع بدأ معركة الانتخابات الإسرائيلية، التي تنافس عليها حزب الليكود، وظهر جليا الفروق السياسية والانتماءات القومية بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل، وكان لذلك أيضا إسقاطات على تعامل الأحزاب اليهودية، والمواطنين اليهود مع المواطنين العرب وأحزابهم، علاوة على ذلك، موقف الفلسطينيين المعارض للحرب، وأعمال الاحتجاج رفعت مسألة المواطنة الممنوحة للفلسطينيين في (إسرائيل) ونشاط بعض الأحزاب العربية، إلى أولويات الحملة الانتخابية لدى بعض الأحزاب الإسرائيلية (شحادة، 2009).

على إثر الحرب تشكل شبه إجماع بين الأحزاب الصهيونية، على تشريع خطاب ليبرمان وحزبه (إسرائيل) بيتنا، الذي طالب بسنّ قانون يقرن بين قسم الولاء للدولة من جهة، والمواطنة من جهة أخرى، ويدعو لتبادل مناطق بين دولة (إسرائيل) والدولة الفلسطينية المستقبلية.

كما نرى من خلال العقد الماضي أن التمييز وسن القوانين العنصرية وإقصاء المجتمع الفلسطيني، مست بشكل بفلسطينيي الداخل، والتركيز على قمع الهوية والوعي السياسي القومي، وفرض الاعتراف بيهودية الدولة. بواسطة قوانين لها صبغة عقاب جماعي، عقاب على مستوى الأفراد عن

طريق قانون الجنسية وسجل السكان أو الحصول على بطاقة هوية. بالإضافة محاولة (إسرائيل) فرض الخدمة القومية المدنية على الشباب الفلسطينيين من أجل تزييف الوعي السياسي القومي، وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي، وفي المقابل مصالحه بينهم وبين مؤسسات الدولة والجيش، ما يشكل مرحلة انتقالية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب العرب، ناهيك عن انعكاس سياسات الإهمال في ارتفاع مطرد ومقلق العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني.

4.1.4. قمع الهوية الفلسطينية وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة:

شكلت معركة الانتخابات التي أجريت في فبراير/ شباط (2009)، بالنسبة لبعض القيادات في الساحة السياسية الإسرائيلية، تربة خصبة للهجوم على فلسطينيي الداخل، وعلى رأس هذه القيادات التي شنت الهجوم، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، وحزبه (إسرائيل) بيتنا، ورفع شعار الحملة الانتخابية للحزب لا مواطنة بدون ولاء، في محاولة من ليبرمان صياغة المواطنة الممنوحة للفلسطينيين من جديد، واشترط التوقيع على وثيقة ولاء للدولة، وللعلم، وللنشيد القومي، لإعلان الاستقلال ولدولة (إسرائيل) كدولة يهودية صهيونية.

في 2009/1/12، قدمت طلبات ثلاث للجنة الانتخابات المركزية، لمنع حزب التجمع من خوض الانتخابات، بحجة تماثل الحزب مع الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وفي التاريخ ذاته قررت لجنة الانتخابات المركزية، منع التجمع من خوض الانتخابات، حيث قررت منع القائمة العربية الموحدة، وذلك رغم أن نص القانون يبين أنه لا يكفي التماثل مع الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) كي يشطب الحزب (عدالة، 2009).

خلال السنوات الماضية في مقابل تلك التحولات تكرر إجماع فلسطينيي يرفض قبول دولة (إسرائيل) كدولة يهودية، ويطالب بتغيير طبيعة النظام القائم، وقد ترجم ذلك في الانتخابات الأخيرة للكنيست من خلال انهيار التصويت للأحزاب الصهيونية لدى المجتمع الفلسطيني (شلت، 2016).

في مجال المكانة السياسية، الهوية، وصيغة المواطنة الممنوحة للمواطنين العرب، وهي مركبات المحور الثاني للتيار النيوليبرالي، نجد أن الحكومات الإسرائيلية الأخيرة، خاصة منذ انتخابات العام (2009) تطبق سياسة محافظة بشكل متطرف، تسعى لفرض يهودية الدولة على الفلسطينيين، (وهو مركب أساسي من مركبات هوية المحافظين الجدد في إسرائيل، والذي تحول إلى إجماع عام) بواسطة القانون وقمع الهوية والذاكرة الفلسطينية، وزيادة التمييز بوتيرة عالية وتقليص هوامش العمل السياسي، حتى على مستوى الأفراد (شهادة، 2009).

يتضح لنا أن التحولات في المجتمع الإسرائيلي والحكومة هي تحولات إستراتيجية، لها انعكاسها على مستقبل الأقلية الفلسطينية، وستزيد من حدة الصراع، وربما تأخذ منحى تصادمياً في المستقبل غير البعيد، ربما هذا التحول الأبرز في العام (2009) على ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وفوز بنيامين نتنياهو برئاسة الحكومة وتشكيل الائتلاف الحكومي، بدأت الحكومة والكنيست بتركيبته الجديدة اليمينية، يرفع سقف المطالب في مشاريع القوانين العنصرية، التي طرحت في الكنيست الجديدة، وتبنت الحكومة بعضها، مع أن هذه القوانين والتطرف في (إسرائيل) ليس جديداً على الساحة السياسية، والبرلمانية والقانونية، إلا أن الجديد في العام (2009)، هو حدتها ومدى شرعيتها داخل المجتمع الإسرائيلي.

6.1.4. ملاحقة القيادات السياسية:

في شهر يونيو/حزيران 2009، أعلن وزير الداخلية عن حزب شاس (إيلي يشاي) عن نيته طرح تعديل لقانون المواطنة، لكي تعاد للوزير صلاحية نزع مواطنة سكان إسرائيل، بذريعة أن من حصل على المواطنة قد قدم بيانات كاذبة حول هويته أو ماضيه، دون مصادقة من المستشار القضائي للحكومة والمحكمة (روفي، 2009) سيتمكن وزير الداخلية بحسب التعديل المقترح من نزع المواطنة، حتى لأسباب سياسية أو "موقف أيديولوجي" للمواطن، وبخاصة في الحالات التي اقتنع فيها الوزير بأن هذا الفرد يعمل ضد دولة (إسرائيل) كدولة يهودية أو ضد الشعب اليهودي (شهادة، 2009).

شهد العام (2010) ارتفاعاً في العداء تجاه القيادة الفلسطينية وأعضاء الكنيست الفلسطينيين، إذ قام أعضاء يهود في الكنيست، والحكومة، وكتاب الرأي العام بمهاجمة سلوك ومواقف السياسية التي يتخذها النواب والقيادات الفلسطينية، والتي تعبر عن الهوية القومية والتواصل مع الأشقاء في الوطن العربي، وتعمل الدولة والمؤسسة الإسرائيلية منذ إقامة (إسرائيل) عام (1948)، على إسكات كل رغبة لدى الفلسطينيين بإقامة علاقات مع الدول العربية، وخاصة الدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولا سيما بعد زيارة عزمي بشارة سورية (شهادة، 2009).

وكان عزمي بشارة قد زار بيروت، للتأكيد على أهمية تواصل الفلسطينيين في الداخل مع عمقهم العربي، وهذه الزيارات كانت تهدف إلى تحدي المؤسسة الحاكمة وخرق قواعد اللعبة التي رسمتها في تنظيم العلاقات بين العرب في الداخل ووطنهم العربي، فالهدف تحدي المؤسسة الحاكمة ورفض التواصل مع الوطن العربي عبر البوابة الإسرائيلية، والعرب ليسوا جسر سلام، ولا وسطاء بين أمتهم وشعوبهم العربية، وبين (إسرائيل) (وكالة وفا، 2005).

في شهر نيسان عام (2010)، حصلت لجنة المتابعة العليا للمواطنين الفلسطينيين على دعوة رسمية من السفير الليبي في الأردن، للقيام بزيارة رسمية إلى ليبيا، لبت لجنة المتابعة الدعوة ونظمت وفدا ضم نحو أربعين شخصية قيادية، من نواب كنيست، ورؤساء سلطات محلية وصحافيين (الوطن، 2010).

وقد توجه عدد من أعضاء الكنيست اليهود بطلبات إلى لجنة الانتخابات المركزية بمنع النواب المشاركين في الوفد من الترشح في الانتخابات المقبلة، وذلك بناء على تعديل قانون أساس الكنيست 2008، والطلب من رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، بإلغاء بعض حقوق النواب العرب المشاركين في الوفد إذ ان النواب العرب الذين التقوا القذافي يعملون منذ فترة طويلة ضد دولة إسرائيل، وهم يشكلون عمليا طابورا خامسا داخل الكنيست. نتيجة لهذه المطالب (المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، 2011، ص 274-275).

7.1.4. المشاركة في أسطول الحرية:

شارك ناشطون من أنحاء العالم مع قيادات من فلسطيني الداخل في أسطول الحرية بغية كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وذلك في شهر مايو/أيار من العام (2010) وهم محمد زيدان رئيس لجنة المتابعة، الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي، والشيخ حماد ابو دعابس رئيس الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، وحنين زعبي النائب العضو في الكنيست عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والناشطة السياسية لبنى مصاروة في أسطول الحرية، وناشطون من أنحاء العالم بغية كسر الحصار الإسرائيلي على غزة. شن الجهاز القانوني، والسياسي، والمجتمع الإسرائيلي هجوما على القيادات العربية (خوري، 2010).

في 2010/6/7 قررت لجنة الكنيست تقديم توصية إلى الهيئة العامة للكنيست بسحب ثلاثة امتيازات من حقوق النائبة زعبي، منح لكل نائب في البرلمان. تلك الامتيازات هي: امتياز الخروج من البلاد، امتياز الحصول على جواز سفر دبلوماسي، امتياز تغطية النفقات القضائية من قبل الكنيست في حال تقديم النائب إلى المحكمة. وقد صودق على الاقتراح بأغلبية سبعة نواب ومعارضة نائب واحد فقط، هو النائب إيلان غلؤون (من ميرتس) (الكنيست، 2010).

يتضح لنا أن الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة والأحزاب الحاكمة، وائتلافها في الكنيست قد سيطرت على الكنيست وعلى مواقع صناعة القرار، ويقف خلفها المجتمع الإسرائيلي ويدعم مواقفها، لفرض سياسات وقوانين تسعى لتقويض مكانة فلسطيني الداخل، هذه السياسة والمحاولات تشكلت بعد انتخابات العام (2009) وسيطرة أحزاب اليمين، المستمرة حتى الان في سياساتها التي تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل بوصفهم تهديدا وخطرا على طابع الدولة، بالإضافة إلى سن

القوانين التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر الفلسطينيين، وتضييق هامش الحريات والعمل السياسي لهم، وملاحقة المواقف السياسية المعبرة عن رأيهم والتي تتأهض الإجماع الإسرائيلي المهيم.

8.1.4. تقليص حيز العمل السياسي:

شهدت الولاية الرابعة لحكم نتياهو محاولات تقليص حيز العمل السياسي للفلسطينيين، وتصعيد التضييق والتحريض عليهم، مقابل التشديد على هوية الدولة القومية اليهودية وقيم الولاء لها، وشهد عام (2015) مساعي حثيثة لضبط الهوية الثقافية والمدنية، داخل المجتمع اليهودي للجماعة اليهودية كهوية يمينية، وقد تم ذلك عبر إطلاق مجموعة من الحملات والمبادرات، والتشريعات لنزع الشرعية عن الحركات والمنظمات والشخصيات المعارضة للاحتلال، والتشكيك في ولائها وتمثيلها للدولة وهي على حافة الخيانة.

ونشرت في هذا الإطار حركة "إم ترتسو" اليمينية في 14 كانون الأول 2015 تقريراً عنوانه "المدسوسون" ضمنته أسماء منظمات إسرائيلية تتلقى الدعم من ممولين خارجيين، من أجل تشويه وجه إسرائيل، وتحويل جنود (إسرائيل) إلى مجرمي حرب (مصطفى، 2017).

أسس نتياهو للتغول اليميني، وبنى نتياهو مجده ونجاحه في انتخابات (2015)، على التحريض ضد فلسطينيي الداخل، عبر فيديو نشره على حسابه الخاص على فيسبوك وقال "العرب يتدققون إلى صناديق الاقتراع بأعدادهم الكبيرة"، (كيوان، 2015) واستمر في تبني هذا الخطاب واستخدام لغة التهديد والوعيد على إثر عملية ديزنغوف في تل أبيب التي نفذها نشأت ملحم من قرية عرعة بقوله إنه لن يسمح أن تكون دولتان داخل دولة إسرائيل.

شهد عام (2015)، ارتفاعاً ملحوظاً في مظاهر العنصرية والكراهية في إسرائيل، بزيادة بنسبة (20%) مقارنة بعام (2014)، وتزايدت الكراهية بشكل خاص في فترة انتخابات الكنيست، إضافة إلى تبني لغة تحريضية تخوينية، وقد اتخذ نتياهو قراراتين مهمين في إطار خفض سقف العمل السياسي الممكن لفلسطينيي الداخل، أولاً من خلال اتخاذ قرار بحظر الحركة الإسلامية - الشق الشمالي، حيث نشر القرار في 2015/11/15، وطرح نتياهو قانون الإقصاء الذي يقصد منه بشكل خاص أعضاء "التجمع الوطني الديمقراطي" في الكنيست، حيث أقرت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست الإسرائيلي، في 2016/2/29 مشروع قانون يسمح بإقالة عضو كنيست، من دون تحديد فترة إبعاده عن الكنيست (زعيبي، 2016).

9.1.4. تصاعد العنصرية وتحليلاتها السياسية:

شرعنة تصريحات نتنياهو استمرار التحريض اليميني الإسرائيلي، إلى درجة وصل فيها التحريض إلى الهجوم الجسدي على النائبة زعبي، كما حدث خلال مشاركتها في كلية (رمات غان) في مناظرة سياسية، حول دور المرأة في السياسة (صباغ، 2016).

وقد استجاب العديد من الناشطين المتطرفين الإسرائيليين إلى طلب (باروخ مارزل)، مرشح قائمة يأحد بحضور المناظرة وقد تعرضت النائبة زعبي إلى محاولات هجوم جسدي بتحطيم يدها وإغلاق فمها (معاً، 2016) وصلت إلى حد أن أحدهم رشها بالعصير مهدداً، كان أفيغور لبيرمان، رئيس حزب يسرائيل بيتنو من أبرز المحرضين وكما كان متوقعا على القيادة الفلسطينية، فقد هاجم أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشدة خلال حملته وانضم نفتالي بينت، رئيس حزب البيت اليهودي، إلى التحريض (وكالة فلسطين اليوم، 2015).

لم تقتصر تصريحات نتنياهو التحريضية على فترة الانتخابات فقط، فبعد عملية إطلاق النار على حانة في قلب مدينة تل أبيب، التي نفذها نشأت ملحم من عارة، بتاريخ 2016/1/1، سائق سيارة أجرة عربي في اليوم وقتل خلالها شخصين، وزعمت الشرطة أنه قتل أيضا نفسه، قام نتنياهو بالتحريض على العرب من خلال التوعد بأنه سيجمع السلاح غير المرخص في المجمعات العربية وأنه لن يسمح بأن تكون هناك دولتان داخل دولة إسرائيل، وزير الأمن الداخلي، أردان، الذي اعتبر أن التحريض بعد هذه العملية، أيضا القيادات العربية في (إسرائيل) حرّضت على أجهزة الأمن وأن استنكراتها حادثة تل أبيب شكلية وليست حقيقية، واتهمها بأنها تشجع مثل هذه الأعمال (زعبي، 2016).

10.1.4. الملاحقة الأمنية كأداة سياسية:

تميزت فترة حكم نتنياهو في ولايته الثالثة بتجذر ثقافة الملاحقة السياسية تجاه ممثلي الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، ووصلت ذروتها في العام (2015) بحظر الحركة الإسلامية الشمالية، وملاحقة التجمع الوطني الديمقراطي، عبر إبعاد نوابه عن الكنيست مع بداية العام (2016). كما طالت الملاحقة السياسية ممثلين آخرين، فسجن عضو الكنيست السابق، سعيد نفاع، وقدمت لائحة اتهام ضد النائبة حنين زعبي، وصدر حكم بالسجن بحق الشيخ رائد صلاح، وصدر أيضا أمر منع سفر بحقه وبحق نائبه الشيخ كمال خطيب شمل الإبعاد عن القدس (زعبي، 2016).

11.1.4. حظر الحركة الإسلامية:

استمراراً للسياسة الإسرائيلية الممنهجة في ملاحقة الحركات السياسية الفلسطينية شهد عام (2016)، تكثيف ملاحقة للحركة الإسلامية الشمالية، وذلك تبعاً لقرار حظر الحركة في تشرين الثاني (2015)، الذي أعقبته حملة ملاحقات وتضييق لم تحف واعتقلت الشرطة الإسرائيلية، في تموز (2016)، نائب رئيس الحركة الإسلامية، كمال خطيب، وفرضت عليه الإقامة الجبرية عليه لمدة خمسة أيام، بعد أن حَقَّت معه على نشاطه التحريضي الذي يمارسه في الصحف،، علماً أن وزير الداخلية الإسرائيلي، (أرييه درعي)، أمر في العام (2016)، بتجديد منع (خطيب) ومعه رئيس مكتب العلاقات الخارجية للحركة، (يوسف عواودة)، من السفر إلى خارج البلاد (مصطفى، 2017).

12.1.4. قضية باسل غطاس:

خلال العام (2016) بادر العديد من النواب اليهود في الكنيست بمشاريع قوانين عنصرية لملاحقة النواب الفلسطينيين، وبعض مدراء منظمات حقوق الانسان، إضافة الى التحريض وتوجيه الاتهامات للفلسطينيين بالإرهاب.

وفي ديسمبر/كانون الأول (2016) ادعت الشرطة الإسرائيلية أنها عثرت على عدد من الهواتف صغيرة الحجم أثناء زيارة قام بها النائب باسل غطاس لسجن "كتسيعوت" جنوب إسرائيل، واعتقل النائب غطاس على ذمة التحقيق قبل أن تقرر محكمة إسرائيلية الإفراج عنه ووضع قيد الإقامة الجبرية، وفي يناير/كانون الثاني (2017) قرر المدعي العام الإسرائيلي تقديم لائحة اتهام، تشمل تهمة "الإرهاب" بحق النائب غطاس على زعم تهريبه هواتف لأسرى فلسطينيين (الجزيرة نت، 2017).

وفي العام ذاته قامت الشرطة الإسرائيلية بحملة اعتقالات همجية طالت عشرات من نشطاء وقيادات من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلفية ادعاء وجود مخالفات فساد مالية في تمويل الانتخابات للكنيست عام (2013)، وما رافق ذلك من حالة التهريب وحملة اعلامية تحريضية رافقت حملة الاعتقالات (غانم، 2018).

كما لاحقت (إسرائيل) حرية الرأي والتعبير، حيث واصلت (إسرائيل) استهدافها للمواطنين الفلسطينيين بسبب مشاركتهم محتوى عبر شبكة الإنترنت، وبإمكان إسرائيل، عن طريق استخدام قانون العقوبات (1977) تحت عنوان "التحريض على العنف والإرهاب"، محاكمة الأفراد، وفرض حكم عليهم قد يصل إلى خمس سنوات من السجن الفعلي، بسبب منشوراتهم في الإعلام الاجتماعي،

أو بسبب ما تسميه تحريضا قادم يدعو، إلى أعمال عنف وإرهاب، ويتم استخدام القانون بصورة تمييزية لاستهداف الفلسطينيين في إسرائيل، بسبب ما يشاركون به على شبكة الإنترنت (الاجتماعي، 2019).

13.1.4. قضية الشاعرة دارين طاطور:

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الشاعرة الفلسطينية (دارين طاطور) في تشرين أول (2015) في فترة هبة القدس، بعد أن كتبت دارين قصيدة نشرتها على حسابها الشخصي على الفيسبوك بعنوان قاوم يا شعبي قاومهم، وعلى أثر هذه القصيدة جرى اعتقال دارين، وجرى توجيه تهمة التحريض إليها وجرى تقديم لائحة اتهام ضدها في شهر تشرين أيلول من العام ذاته، اعتقلت دارين مدة قاربت ثلاثة أشهر، وجرى بعدها إطلاق سراحها بشروط مقيدة، من ضمنها الحبس المنزلي، ووفقا لما ذكرته وسائل الاعلام أن الشرطة الإسرائيلية والمحكمة الإسرائيلية ترجمت القصيدة بشكل خاطئ، واحتجزتها لمدة 97 يوما قبل تسريحها للاعتقال المنزلي ومنعها من استخدام الهاتف النقال وشبكة الانترنت (الاجتماعي، 2019). وفي شهر تموز (2018)، حكمت المحكمة اللوائية في الناصرة على الشاعرة الفلسطينية دارين طاطور بالسجن لمدة خمسة شهور، بتهمة "التحريض على العنف، وتأييد المنظمات الإرهابية من خلال منشورات في الإعلام الاجتماعي" (وكالة وفا، 2018).

14.1.4. رجا إغبارية:

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية (رجا إغبارية)، في شهر سبتمبر/ أيلول (2018)، من بيته في ام الفحم (إغبارية) عضو في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وقائد سياسي في حركة أبناء البلد، حققت الشرطة الإسرائيلية معه حول منشورات شارك بها عبر الفيسبوك في الإثني عشر شهرا التي سبقت الاعتقال، وسمحت محكمة مدنية إسرائيلية باحتجازه بشبهة "التحريض على العنف، ودعم تنظيم إرهابي عبر شبكة الإنترنت"، وبعد مرور شهر تقريبا، أطلقت المحكمة المركزية في حيفا سراح إغبارية للحبس المنزلي، وفرضت عليه شرط منع استخدام الهاتف أو شبكة الإنترنت، إلى جانب رفع كفالة بقيمة (10.000) شيكل إسرائيلي (الاجتماعي، 2019).

يرى الباحث أنه منذ عودة نتتياهو إلى الحكم بولايته الثانية على إثر تشكيل الليكود الائتلاف الحكومي، وتولي نتتياهو رئاسة الحكومة، والتحويلات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي، وانزياح أكثر نحو اليمين والفاشية، وانعكس الخطاب الإسرائيلي السياسي في الحملة الانتخابية وبمحاولات

التضييق، وتشريع القوانين العنصرية والتمييزية، والتي تجلت في قوانين أساس استراتيجية، استهدفت مكانة الأقلية الفلسطينية وحقها في تقرير مصيرها، واستمرار الملاحقة الأمنية والاعتداءات والمضايقات التي تتعرض لها الأقلية الفلسطينية وقيادتها السياسية، في مقابل رفع سقف المطالب السياسية لفلسطيني الداخل، سارت الأمور خلال السنوات العشرة الماضية باتجاه تصادمي ولا يزال مستمراً.

كما لاحظنا أن الحكومات اليمينية المتعاقبة عملت خلال العقد الماضي بشكل جدي، وحثيث على مطالبة فلسطيني الداخل بحسم قضية المواطنة، والتأكيد على الولاء للدولة ويهوديتها.

2.4 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والممارسات العنصرية

قامت (إسرائيل) بتمييز فلسطيني الداخل بشكل رسمي، وتعريفهم بمسميات مثل: "أقليات، وغير اليهود والجماهير العربية، ومسلمون، ومسيحيون، ودروز، وبدو، والوسط العربي"، وكذلك تم التمييز في بطاقة الهوية الشخصية، ما أدى إلى عزل الفلسطينيين، عن الأكثرية اليهودية في جميع مجالات الحياة، حتى العلاقات اليومية بين الجماعات والأفراد، وظهرت المعاملة الخاصة في العمل، والسكن، والخدمات.

وكان للتوزيع الجغرافي دور في تسهيل مهمة (إسرائيل) وتعزيزه، بالقيام بإجراءات وسياسات تمييزية في مجال السكن، هذه السياسة لم تشجع الفلسطينيين للسكن في المدن المختلطة والمدن اليهودية، فلا تزال الأغلبية العظمى من الفلسطينيين تعيش في تجمعات سكانية خاصة بها، وقد ساهمت هذه الحقيقة في تكريس العزل المؤسسي، حيث قامت (إسرائيل) بعزل الفلسطينيين من خلال إقامة جهاز خاص بالتعليم العربي، وكان الهدف ولا يزال من إقامة هذا الجهاز هو تسهيل عملية السيطرة والرقابة.

هذه السياسة عززت من ثقافة التفاعل الاجتماعي الفلسطيني الداخلي، الذي بدوره ساهم في المحافظة على التجانس في حياة القرية الاجتماعية والثقافية، والعادات والتقاليد والفلكلور المشترك، التي شكلت قواعد أساسية في تقوية النسيج الاجتماعي والعلاقات اليومية، إذ أن نسبة كبيرة من العاملين في البناء والزراعة، والمنشآت الصناعية هم من القرى.

فسياسة العزل الاجتماعي والجغرافي، إضافة إلى سياسة التمييز السياسي والاقتصادي، والاختلاف

الثقافي وأنماط الحياة، وسياسة العزل التي عززتها (إسرائيل) من خلال السياسات العامة ثقافياً، والتي كان ولا يزال الهدف منها إبقاء الفلسطينيين أقلية مهمشة ضعيفة على جميع المستويات، مقطعة الأوصال ومتعددة الولاءات والانتماءات، وعدم قدرتها على التنظيم والعمل على تقوية الصراعات والمنافسة الحمائية، وتسهيل عملية السيطرة الأمنية والسياسية عليها، ومنع أي مقاومة نضالية ضد سياسة الدولة، وهذا كان واضحاً في فترة الحكم العسكري حيث سيطرت الإدارة العسكرية العشرين سنة الأولى وكانت الأداة والوسيلة الرئيسة في تطبيق هذه السياسة.

1.2.4. مؤشرات عامة حول واقع فلسطيني الداخل:

عدد السكان: يقدر تعداد السكان الفلسطينيين في (إسرائيل) (باستثناء القدس والجولان) في النصف الأول من العام (2018) بنحو (1.5) مليون نسمة، تسكن أكثريتهم في الجليل بواقع (51%)، ونحو (32%)، في منطقة المثلث ومدن الساحل الفلسطيني، في حين يسكن 17% في النقب، نصفهم في قرى غير معترف بها رسمياً (يوسف، 2018).

وما زال المجتمع الفلسطيني في أراضي (48) يمتاز بكونه فتيًا جدًا، رغم التغييرات الديموغرافية الحاصلة في العقد الأخير، ففي العام (2017)، بلغت نسبة الأفراد حتى الرابعة عشرة من العمر نحو (34.1%) مقارنة بـ (40.3%) في العام (2007)، كما بلغ العمر الوسيط (22) عاما مقارنة بـ (19) قبل عقد من الزمن، ويظهر أن النسبة الأكبر لهذه الفئة العمرية هي من المسلمين (35.0%)، بينما تصل النسبة بين المسيحيين إلى (22.1%) ونحو (26.7%) بين الدروز، في المقابل يلاحظ ارتفاع في نسبة المسنين من جيل (65) سنة فصاعداً، حيث بلغت (4.4%) مقارنة بـ (3.2%) قبل عقد من الزمن (يوسف، 2018)..

ويعاني المجتمع العربي في (إسرائيل) أكثر ما يعاني من الفقر، وذلك بسبب سياسات الحكومات الإسرائيلية، ووفقاً لتقرير صادر عن دائرة الاقتصاد الرئيسي في وزارة المالية الإسرائيلية، في شباط/فبراير (2018)، فإن نسبة المواطنين العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغت (54.3%) ("ذي ماركر" - 2018/2/20).

أما تقرير مؤسسة التأمين الوطني، فإنه يشير إلى أن نسبة الفقر في أوساط العرب بلغت 47.5% في العام 2017 (الظاهر، 2018).

2.2.4. ارتفاع في نسب الأمراض المزمنة:

برز ارتفاع حاد في العام (2017) في معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة في العقد الأخير، (14.8%) من مجمل الفلسطينيين في أراضي (48)، أفادوا بأنهم يعانون من أمراض مزمنة، بواقع (15.6%) من النساء، مقابل (14.0%) بين الرجال، في حين بلغت نسبة الإصابة في العام (2007) في المعدل العام (10.6%) بواقع (9.8%) من الذكور و(11.3%) من الإناث.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الصعب حيث يعيش ما يقارب من نصف الأسر العربية (47.1%) تحت خط الفقر (مؤسسة التأمين الوطني، 2018) فإن المواطن العربي هو الذي سيعاني أولاً وبالأساس من هذا الارتفاع في تكاليف الخدمات الطبية والصحية، إضافة الى أن نسبة العرب المالكين للتأمين الصحي المكمل والتأمين الخاص هي (51%) وهي أقل من المجتمع اليهودي مع العلم أن 32.2% فقط ممن يملكون هذه التأمينات قد قاموا باستخدامه (خطيب، 2019).

تبرز الفجوات القائمة بين المناطق الجغرافية من حيث توفر الأسرة العلاجية في المستشفيات إذ تعاني منطقة الشمال ومنطقة الجنوب من هذا النقص مقارنة بمناطق المركز مع العلم أن حوالي (70%) من السكان العرب يسكنون في هذه المناطق، كما أن سكان هذه المناطق يعانون من البعد الجغرافي عن المستشفيات والمراكز الطبية المنطقية حيث يبعد أقرب مركز طبي منطقي مسافة 45 كم بالمعدل في منطقة الشمال و 41 كم بالمعدل في منطقة الجنوب. وبهذا فإنها تزيد وتعمق الفجوات في الصحة بين المناطق وبين المجموعات السكانية وداخل المجموعات وفق انتماءاتها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي (خطيب، 2019).

3.2.4. صور ومظاهر التمييز العنصري الصهيوني ضد فلسطينيي الداخل:

1.3.2.4. المجال الاقتصادي:

(25.1%) من الأسر العربية تقيّم حالتها الاقتصادية، على أنها صعبة أو صعبة جداً، من الجهة الأخرى يرى (37.8%) من الأسر بأن وضعها الاقتصادي جيد. ويتضح من ذلك أن الأسر المعتمدة في الأساس على القطاع العام، هي الأكثر رضاً عن واقعها الاقتصادي بنسبة (58.0%) كذلك المعتمدة على المشاريع الأسرية بنسبة (57.4%) لتتخفف تلك النسبة إلى (33.1%) بين الأسر المعتمدة على القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالفروع الاقتصادية، فإنّ (32.2%) من الرجال الفلسطينيين، يعملون في فرع الإنشاءات، بينما شكل فرع تجارة وإصلاح المركبات ما نسبته (15.3%) أما التعدين والصناعات التحويلية فقد شكلت (13.9%) وشكل النقل والتخزين (11.4%)، يشار إلى أن ارتفاع نسبة العاملين في فرع الإنشاءات مقارنة بالعام (2007) حيث بلغت النسبة في حينه (25.4%) (خطيب، 2019).

2.3.2.4. تغييرات ملحوظة في سوق العمل:

يشهد سوق العمل تغييرات ملحوظة عند الفلسطينيين في أراضي فلسطين الداخل، منذ عقد من الزمان، حيث بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل بين الأفراد من جيل (15) عاماً فصاعداً في العام (2017) (49.9%) في المعدل العام، مرتفعة بثماني نقاط تقريباً في العقد الأخير، وذلك منذ العام (2007)، حيث بلغت النسبة في ذلك الحين (42.6%) في المعدل العام. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل بالسنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة المشاركة الحالية للنساء في سوق العمل (32.9%) مقارنة بـ (18.9%) في العام (2007) (خطيب، 2019).

3.3.2.4. أين يعمل نساء ورجال فلسطيني الداخل؟

82.6%، من العاملين والعاملات الفلسطينيين في أراضي 48 هم مستخدمون بأجر، 80.1% بين الرجال و87.9% من النساء، في حين أن 16.6% أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم بواقع 19.4% بين الرجال و10.7% من النساء (خطيب، 2019).

بحلول عام (2010)، شهد مستوى المعيشة بين العرب في (إسرائيل) تحسناً، مع تزايد في أعداد العرب من الطبقة الوسطى. في عام (2017)، ذكرت صحيفة هآرتس، التي وصفت العرب "الشباب المهنيين الحضريين الجدد" في إسرائيل، وأن العرب، خاصة النساء، يتابعون التعليم العالي بأعداد متزايدة، ويبحثون بشكل متزايد عن وظائف من ذوي الياقات البيضاء، وفقاً للبروفيسور عزيز حيدر من الجامعة العبرية في القدس، في عام (2017)، كان حوالي (27%) من العرب من الطبقة المتوسطة (مقابل 17% قبل عقدين من الزمن)، وحوالي 3%، كانوا من الأثرياء، وعلى الرغم من أن معظم العرب لا يزالون في الفئات ذات الدخل المنخفض، إلا أن الطبقة الوسطى العربية تتوسع بشكل كبير (Arlosoroff, 2017).

4.2.4. التمييز في المجال التعليمي والثقافي:

1.4.2.4. مهنة التدريس الأوسع انتشاراً بين النساء، وتزداد شيوعاً بين الرجال:

أما مهنة التدريس، فهي أكثر الفروع الاقتصادية انتشاراً بين النساء، حيث بلغت النسبة 31.1%، في حين شكّل فرع التجارة ما نسبته 26.1%، وجاء في المرتبة الثالثة فرع الخدمات الصحية بنسبة 16.3%، وللمقارنة، نجد تغييرات ملحوظة في العقد الأخير، ومقارنة بالعام (2007)، هناك انخفاض في فرع التعليم، حيث بلغت النسبة في حينه 45.1%، مقابل ارتفاع ملحوظ في فرع التجارة حيث بلغت 11.9%، وارتفاع في فرع الخدمات الصحية من 9.4%، في حينه.

وتعتمد 56.8% من الأسر الفلسطينية في أراضي الثمانية والأربعين، تعتمد على الأجور والرواتب كمصدر لدخلها الأساسي، في حين بلغت النسبة قبل عقد من الزمن نحو 51.3%، وتتوزع مصادر الأجور والرواتب على ثلاث قطاعات رئيسية بواقع 22.0% من القطاع الخاص الإسرائيلي، و20.7% من القطاع الخاص العربي مقابل 14.1% من القطاع العام (خطيب، 2019).

2.4.2.4. ارتفاع في نسبة طلاب الطب:

وبلغت النسبة العامة في معرفة القراءة والكتابة بين السكان الفلسطينيين في (إسرائيل) (15 سنة فأكثر) 96.4%، هذا ولوحظ ارتفاع في نسبة معرفة القراءة والكتابة مقارنة بقيل عشر سنوات، حيث بلغت تلك النسبة في العام (2007) نحو 95.1%، في المعدل العام. نسبة الالتحاق بالتعليم فوق الثانوي (كليات وجامعات) بين النساء، تفوق النسبة بين الرجال، إذ بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم فوق الثانوي 8.8%، في المعدل، بواقع 6.1%، بين الذكور و11.5%، بين الإناث. هذا وسُجّل ارتفاع بنسبة الملتحقين في التعليم فوق الثانوي في المعدل العام مقارنة للعام 2007، حيث بلغت النسبة 7.7%، في حينه، ويعود ذلك لارتفاع نسبة الملتحقات بالتعليم بين الإناث، حيث بلغت النسبة 8.8%، في العام (2007)، في حين سجل انخفاض في نسبة الذكور والتي بلغت 6.7% في حينه (يوسف، 2018).

العلوم التربوية وإعداد المعلمين التخصص الأكثر شيوعاً بين النساء، وبلغت النسبة 37.6% قد حصلن على شهادات عليا في هذا المجال، في حين وصلت النسبة بين الذكور إلى 13.5%، وقد تركت نسبة النساء العالية في هذا المجال أثرها على المعدل العام، الذي بلغ نحو 26.1% (يوسف، 2018).

أما بخصوص الأفراد الذين يدرسون حالياً، فإنّ 31.5% من الذكور توجهوا إلى مهن طبية مساعدة، في حين أن 27.2% منهم اختاروا تعلّم الطب، ومعظمهم في جامعات خارج البلاد، ونحو 10.0% المهن الهندسية و9.5% اختاروا التجارة وإدارة الأعمال، أما الإناث فيتضح أن 18.6% منهن اخترن المهن الطبية المساعدة، و18% اخترن العلوم الاجتماعية، و13.8% اخترن التربية وإعداد المعلمين ونحو 10.4% اخترن الطب (يوسف، 2018).

3.4.2.4. مواطنون من الدرجة الثانية التمييز ضد الفلسطينيين:

كان ولا يزال التمييز يمثل مشكلة اجتماعية، وسياسية كبرى في النظام التعليمي الإسرائيلي، ولم تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على رأب أو تقليل الفجوات بل تساهم في تعميقها، من خلال اتخاذ القرار بشأن السياسات والموارد التعليمية التي تفرضها، وهناك بون شاسع من حيث الجودة بين هذه المدارس وسائر المدارس العامة التي يذهب إليها أبناء اليهود الإسرائيليين الذي يشكلون أغلبية السكان في إسرائيل.

فمدارس أطفال العرب الفلسطينيين كثيراً ما تكون مكتظة بالتلاميذ، وليس بها العدد الكافي من المدرسين، ومبانيها رديئة وتعاني من تردي مستوى الصيانة، إن وجد فيها أي نوع من الصيانة أصلاً، ولا توفر هذه المدارس من المرافق والفرص التعليمية ما توفره المدارس الأخرى للأطفال الإسرائيليين. ويتناول هذا التقرير التمييز الذي تمارسه (إسرائيل) ضد الأطفال العرب الفلسطينيين من مواطنيها فيما يتعلق بضمان الحق في التعليم (Human Rights Watch, 2000).

اعتبرت الحكومات المتعاقبة في (إسرائيل) المواطنين العرب خطر أمني، كما أن انتماءهم القومي والديني يشبه الانتماء لدى العدو الفلسطيني، الأمر الذي يخرج الجمهور العربي من الإجماع القومي الإسرائيلي، ولا يسمح بأن يتحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع مدني تعددي. وفي المقابل، هناك تزايد في فض شرعية الحيز العام الإسرائيلي عند الجمهور العربي الفلسطيني، في ظل عملية العصرنة يمر بها المجتمع الفلسطيني، وتتمثل في ارتفاع المستوى الثقافي والممارسة السياسية، وفي تطور قيادة قطرية شابة بديلة من القيادات التقليدية. انطلاقا من هذا الواقع (أبو عصب 2011، ص409).

لم تكن سياسة التعليم المتعلقة بالعرب في (إسرائيل) مبنية يوماً على الاعتراف بحقهم في تطوير هويتهم وتحصيلهم العلمي في ظل تعددية ثقافية إسرائيلية، وإنما أنشأت الدولة جهاز تعليم خاصة بالعرب (فصل عنه التعليم الدرزي لاحقاً)، كما إن العزل في جهاز التعليم وفي منهاج التعليم تستغله

المجموعة المهيمنة كآلية للسيطرة على مجموعات الأقلية. ففي حين يركز جهاز التعليم العبري على التوجه القومي - الصهيوني، فإن جهاز التربية والتعليم العربي خال من أي توجه قومي عربي أو وطني فلسطيني، بناء على الفرضية التي تعتبر العرب أخطر أمنية، وأنهم قد يعملون على زعزعة الاستقرار في الدولة (أبو عصب، 2011، ص409).

وبصورة عامة، انعكس عدم التماثل في أهداف كل من التعليم العربي والتعليم العبري في الموضوعات التعليمية المتعددة وخصوصا في موضوع تدريس اللغة العربية واللغة العبرية، وذلك بما للغة من أهمية كمركب مركزي في الثقافة والهوية (الحاج، 1996).

كما أن جهاز التعليم الإسرائيلي لم ينجح في خلق قاسم مشترك للتعددية الثقافية، ففي حين عمل التعليم في المدارس العربية من أجل سيطرة الثقافة العبرية وسيادتها، لم يكن هنالك أي محاولة لتعريف الطالب اليهودي بالثقافة والتاريخ والحضارة العربية أو الإسلامية من خلال كتب التدريس، ويمكن التوصل إلى نتيجة أن التوجه الذي تبناه جهاز التعليم الإسرائيلي حتى اليوم كان توجهها تربويا ذا مركزية إثنية وليس تعددية ثقافية، أما في المدارس العربية فكان التوجه لتعددية ثقافية مسيطرة (الحاج، 1996).

وفيما يتعلق بالثقافة العربية، لقد عمل جهاز التربية والتعليم قدر المستطاع على ألا يساهم تدريس اللغة العربية في تقوية الانتماء القومي لدى الطلبة وتعزيزه. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم تعريف أهداف التعليم العربي بشكل عام ومبهم مع تجاهل العوامل القومية (أمارة، 2002).

لم يدرس الطلبة العرب موضوعات أدبية كتبها أدباء وشعراء فلسطينيون، وبالذات أولئك الشعراء الذين أصبحوا رمزا للحركة الوطنية الفلسطينية، أمثال محمود درويش، وفي المقابل تم التركيز في تدريس اللغة العبرية في المدارس العربية على إطلاع الطلبة العرب على الثقافة والتاريخ اليهوديين. وفي المدارس العبرية تم التركيز في تدريس اللغة العبرية على أنها رافعة للانتماء القومي، ولتعزيز الهوية القومية. أما فيما يتعلق بتدريس اللغة العربية في المدارس العبرية، فالهدف هو إكساب الطالب معرفة أساسية في اللغة وآدابها، وذلك لتحقيق متطلبات آنية للتعامل مع الواقع العربي (الحاج، 1998).

نلاحظ أن الفجوات في التعليم مرتبطة بالعديد من العوامل، لا شك أن أحد العوامل الهامة ذات الأثر هو سياسة جميع الحكومات الاسرائيلية في مسألة تخصيص مصادر لجهاز التعليم العربي بالنسبة للجهاز اليهودي، وهذا التمييز السلبي اخذ في الازدياد ويتجلى في وثائق اسرائيلية رسمية مثل

تقرير مراقب الدولة، وتقرير (إسرائيل) للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه لم يجر حتى الآن أي إصلاح جدي على هذا الأمر، وإيضاً ليس هناك أي اعتراف بواجب القيام التمييز ايجابي لصالح التعليم العربي (الحاج، 2011، ص410).

إضافة إلى ذلك فإن قسماً كبيراً من المفتشين والمعلمين العرب الذين تم قبولهم للعمل في جهاز التعليم العربي، خاصة في السنوات الأولى لقيام الدولة، تسنى لهم ذلك بفضل فربهم من المؤسسة الحاكمة وليس بفضل مؤهلاتهم، وأحياناً بفعل توجه مباشر من قبل أفراد جهاز الأمن العام (1985، ص410).

يرى الباحث أن السياسات الإسرائيلية التمييزية مستمرة والفجوة قائمة، ولم يشعر فلسطينيو الداخل بشعور المواطنة الكاملة في إسرائيل، ولا يوجد توازن بين ما يمنح للطلاب اليهود، وما يمنح للطلاب الفلسطينيين، ولا يزال تمويل التعليم في المدارس العربية، لا يتناسب حتى مع نسبة العرب الفلسطينيين بين مجموع السكان، وظل التمييز قائماً منذ سنوات طويلة، هناك قدر كبير من التفاوت بين الموارد المتاحة للتعليم في القطاع العربي في مقابل القطاع اليهودي، وينعكس هذا التفاوت في شتى جوانب التعليم في القطاع العربي مثل الاحتياجات الأساسية من البنية الأساسية وعدد الطلاب في الفصل، وعدد ساعات الإثراء التعليمي، ومدى الخدمات المساعدة المقدمة لهم، والمستوى التعليمي للمدرسين المهنيين.

5.2.4. الضائقة السكنية وهدم البيوت:

يعاني فلسطينيو الداخل من سياسات الهدم والقوانين العنصرية والتمييزية، بحقهم في قضايا الأرض والمسكن وسياسة هدم البيوت، ويعرف الجميع أن هناك تمييزاً وعنصرية، مستمرة منذ سنوات، شهدت هجوماً عنيفاً ومباشراً على أرض ومسكن الفلسطينيين، وذلك على ضوء سياسات حكومة اليمين المعلنة بخصوص، البناء غير المرخص، والهدف من ورائها هو تركيز أكبر عدد من الفلسطينيين في أقل مساحة من الأرض.

يعتبر ملف الأراضي أكثر الملفات التهاباً في المجتمع العربي في إسرائيل، وهو مصدر لكثير من مشاعر الغبن والظلم والتمييز السائدة، إذ ينظر المجتمع العربي، إلى الأرض ليس فقط باعتبارها مورد ضروري بل لكونها رمزا وطنياً لبقائه في البلاد، لأن المجتمع العربي كان مجتمعاً زراعياً بأغلبه قبل قيام إسرائيل، وقد قدمت لجنة أور التي شكلت لفحص أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى في أكتوبر (2000)، وتاريخ وأسباب التوتر في العلاقات بين العرب واليهود في (إسرائيل) (سويتش، 2001).

1.5.2.4. نقص حادّ في الأراضي وارتفاع في نسبة الساكنين في شقق:

يعاني الفلسطينيون في داخل الخط الأخضر من نقص حاد، ومتفاقم في الأراضي بصورة عامة، وخصوصاً في الأراضي المخصّصة للبناء، ولا تخفى على أحد حاجة هذا المجتمع إلى وحدات سكنية، وتفاقم هذه المشكلة مع الوقت، سيؤدي إلى تحوّل هذه القضية، إلى إحدى القضايا الأشدّ إلحاحاً التي تقلق الأسر الفلسطينية اليوم، وعلى مدى السنوات القادمة.

في العقد الأخير، برز الارتفاع الحاد في نسبة الأسر الفلسطينية التي تسكن في الشقق السكنية، 41.6% مقارنةً بـ 24.6% في العام (2007) بينما انخفضت نسبة الأسر الساكنة في مساكن خاصة ودور مستقلة على قطعة أرض إلى 53.0%، مقارنةً بـ 73.2%، في العام (2007)، أما بخصوص ملكية المسكن، فيتبيّن أن الغالبية العظمى من العائلات الفلسطينية في أراضي (48) ما زالت تملك البيوت التي تسكنها 90.3%، في حين 6.7% فقط من الأسر تسكن في بيوت مستأجرة.

و45.2% من الأسر الفلسطينية تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة على الأقل خلال (5) سنوات بنية المجمع الفلسطيني الشاب في أراضي (48) تحدد احتياجاته المستقبلية، حيث 45.2% من الأسر الفلسطينية في أراضي 48 تحتاج لوحدة سكنية واحدة على الأقل على المدى القريب، أي خلال السنوات الخمس القريبة، وترتفع تلك النسبة إلى 59.5% للمدى البعيد، أي للسنوات العشر القادمة. في المقابل، يتّضح عجز الأسر الفلسطينية عن توفير احتياجاتها من المسكن، حيث يتبين بأن 67% من الأسر التي تحتاج لوحدة واحدة على الأقل في المدى القريب ليس لها القدرة على توفير ذلك، وتنخفض النسبة قليلاً على المدى البعيد بنحو 55.2% (الجليل، 2018).

2.5.2.4. قانون كمينيتس - اقتراح قانون التخطيط والبناء (التعديل 109)، 2016:

أُخذ في يوم 19.6.2016 القرار الحكومي رقم (1559)، الذي يدور حول تعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء، والذي يركز، كما ورد في مستهلّ القرار، إلى تقرير "الطاقم للتعاطي مع ظاهرة البناء غير القانوني" (تقرير كمينيتس)، في إطار القرار أصدر أمر لهيئات مختلفة في الحكومة على كلا المستويين السياسي والمهني، بالعمل بطرق مختلفة، ومن ضمنها عن طريق تعديلات تشريعية، "لتعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء، ومعالجة الانتهاكات والتعدي على الأراضي العامة" في الدولة، وخصوصاً في البلدات العربية (عدالة، 2017).

وبناء على ذلك، نشرت في يوم 2016/6/30 مذكرة قانون التخطيط والبناء، التي تضم عددا من الاقتراحات لتعديل قوانين قائمة، والتي أصبحت في يوم 2016/8/1، بمثابة اقتراح قانون حكومي: اقتراح قانون التخطيط والبناء (التعديل رقم 109)، 2016 "الاقتراح" أو "قانون كمينيئس". الهدف من التعديلات المقترحة، هو تشديد التطبيق والعقوبة في مخالفات البناء كفرض الغرامات وفترات السجن في مخالفات البناء، وكذلك توسيع دائرة العقوبة على هذه المخالفات، ولا يجوز تجاهل تبعاتها بعيدة الأمد على المواطنين العرب، ولا يجوز تجاهل السياق الذي جاءت ضمنه تحديداً: قرار الحكومة و(1559)، ونية الدولة مواجهة ظاهرة البناء بلا ترخيص في المجتمع (عدالة، 2017).

ويأتي هذا القانون استمراراً لتجاهل الحكومة الإسرائيلية أزمة السكن المزممة التي يعاني منها الفلسطينيون في الداخل، وسياسة الإهمال والتمييز المؤسساتي المستمر، ويتزامن مع موجة التصعيد الممنهج في إثارة قضية البناء غير المرخص، وسياسة هدم البيوت الفلسطينية، وتدعيمها بقرارات حكومية.

وفي الخامس من نيسان/ ابريل 2017، تم إقرار مشروع قانون بالقراءة النهائية يستهدف فلسطينيي الداخل، في قضية البناء، أو ما يسمى "البناء غير المرخص" الاضطراري، ويهدد القانون آلاف البيوت بتسريع أوامر الهدم، دون أن تكون صلاحية للمحكمة بوقفها، كما يفرض غرامات باهظة جدا على أصحاب هذه البيوت (عرب 48، 2017).

3.5.2.4. معطيات حول سياسة هدم البيوت:

تمهيد:

معطيات عن ظاهرة هدم البيوت، المكونة من أربعة مركبات، النقب والحلال (دهمش، المنصورة، سركيس وغيرها)، والأحياء العفوية في البلدات العربية، (أحياء تم بناؤها قبل التخطيط) والبيوت المنفردة. ويقدر حجم الظاهرة على النحو التالي: عشرة آلاف بيت في النقب، القرى والحلال بين الفي وألفين، الحارات بين 15-20 ألفا وعشرات البيوت المنفردة.

ووفقا للدكتور (حنا سويد) من المركز العربي للتخطيط البديل، في كلمة له في المؤتمر الخامس عشر "الارض والمسكن"، قال: نتحدث عن (250-300) ألف بيت، أي أن كل بيت عاشر من البيوت العربية هو بدون ترخيص، ولكن من يعانون من الضائقة الحالية هم أصحاب البيوت المنفردة، والحلال وهم بين ألف إلى ألفي بيت في ضائقة، لأنه لن يكون هدم الأحياء كاملة (سويد، 2015).

ووفقا للمعطيات التي ذكرتها مخططة المدن (عناية بنا جريس) في مؤتمر المركز العربي للتخطيط البديل، فإن 85%، من السكان العرب يسكنون في بلدات منفصلة، وهم يشكلون 17%، من السكان على 3,5 %، مناطق النفوذ. وقد ارتفعت أسعار الأراضي بـ 450% في البلدات العربية.

ويتضح من المعطيات الرسمية أن المواطن العربي يحتاج إلى (190) راتبا شهريا ليتسنى له اقتناء مسكن بينما المعدل القطري هو (145) راتبا، وفيما يتعلق بالمعطيات المتعلقة باستصدار رخص بناء في أعقاب المخططات، يتبين أنه تم إقرار 22,823 وحدة سكن منها فقط 1,241 وحدة في البلدات العربية، في لواء الشمال في العام (2013) (المركز العربي للتخطيط البديل، 2015).

4.5.2.4. السياسة المتبعة تجاه الفلسطينيين في النقب:

يواجه الفلسطينيون في النقب أكثر المشاكل المتعلقة بالإسكان والأراضي وأشدّها تعقيدا، إذ تعاني البلدات العربية في النقب من عدم اعتراف الدولة ومؤسساتها بوجودها، وهي بدون بنية تحتية، أو خدمات، الدولة مستمرة في حملاتها المتتالية لهدم البيوت.

يذكر أن الحكومة الإسرائيلية عرضت في العام (2008) خطة لحل قضية الأراضي وقضية البلدات الفلسطينية غير المعترف بها في النقب، عرفت باسم "توصيات لجنة برافر" لتسوية" قضية استيطان البدو في النقب.

وتأتي الخطة استكمالاً لقرار الحكومة من العام (2005)، بإلقاء مهمة معالجة مشكلة البدو على عاتق مجلس الأمن القومي، المجلس الذي يرى في المجتمع البدوي تهديداً للدولة، والذي عرف المجتمع البدوي في النقب على أنه: "مادة متفجرة"، تكمن بداخلها طاقة المواجهة عنيفة، في المقابل، تتجاهل الحكومات المتعاقبة الاحتياجات الأساسية لهم، من خلال إهمال البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والتطوير الاقتصادي والمرافق الخدماتية (فلسطين اليوم، 2009).

جاءت عملية هدم قرية العراقيب الفلسطينية للمرة المائة في منطقة النقب، (حزيران 2016)، لتكشف حقيقة المساعي الإسرائيلية المتواصلة لتهويد ما تبقى من الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا في منطقتي الجليل في الشمال، والنقب في الجنوب، وذلك بهدف خلخلة الوجود السكاني العربي وحشره في نقاط جغرافية وعلى مساحات محدودة، وترك المساحات الواسعة من الأرض لعمليات التهويد والاستيطان، ومصادرة الجيش الإسرائيلي لما تبقى من الأراضي العربية، وقد توافقت هذه الخطوة الصهيونية، مع مصادقة اللجنة الوزارية الإسرائيلية لما يسمى "تطوير النقب

والجليل"، على مخطط لتوطين (300) ألف يهودي في منطقتي النقب والجليل، في مشروع عرضه "سلفان شالوم" الذي شغل منصب وزير تطوير النقب (بدوان، 2010).

يرى الباحث أنه خلال السنوات الماضية لم يحدث تغيير أو تطوير اقتصادي مهم بين صفوف فلسطينيي الداخل، واستمر التمييز بشكل مقونن من خلال السياسات الإسرائيلية الممنهجة فقد الفلسطينيون الركائز الأساسية الزراعية عند مصادرات الأراضي التي استولى عليها اليهود، إضافة إلى أن الدولة ومؤسساتها لم تبادر إلى إقامة بنية تحتية صناعية، أو تطويرها في المدن والقرى الفلسطينية، وقد اضطر العمال الفلسطينيون إلى مغادرة بلداتهم والسفر يومياً للعمل في المدن اليهودية، وتجاهلت الدولة تطوير له علاقة بالأوضاع الاقتصادية من خلال تقليص الميزانيات، وظلت الفجوات بين الاقتصاد في أوساط فلسطينيي الداخل واليهود كبيرة وآخذة في التوسع.

كما يلاحظ أن ضائقة السكن بين صفوف فلسطينيي الداخل، ومصادرتها، وغياب مناطق بناء ملائمة، إضافة إلى عدم إقرار خرائط هيكلية، ومناطق نفوذ، عدم وجود بناء شعبي، والاهم أنه لم يتم إقامة أي مدينة، أو بلدة عربية جديدة منذ العام (1948)، كما أن أسباب أزمة وضائقة السكن في المجتمع الفلسطيني هي أسباب سياسية بامتياز، ليظل الفلسطيني محاصراً في مدينته وقريته.

6.2.4. العنف بين صفوف فلسطينيي الداخل:

مؤشرات حول النساء:

بلغ عدد النساء العربيات في (إسرائيل) حتى العام (2017)، جيل (18) سنة فما فوق (445,476) امرأة، وفي قراءة عامة لمجمل المعطيات الصادرة عن المسوحات الميدانية التي تمت في مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية "ركاز" في جمعية الجليل يمكن الإشارة إلى التغيير الإيجابي في العقد الأخير فيما يتعلق بالتعليم والثقافة، العمل والاقتصاد عند النساء العربيات.

وحسب مركز ركاز قُتل (76) مواطناً في جرائم قتل مختلفة في المجتمع العربي، خلال العام (2018) ويُستدل من المعطيات المتوفرة، أن (14) امرأة قتلت منذ مطلع العام 2018، بينما قُتل (62) شخصاً بجرائم مختلفة، غالبيتها ارتكبت باستخدام السلاح الناري وأخرى ارتكبت بالاعتداء والطنن بالسكاكين والآلات الحادة والدهس. وتكررت المشاهد المأساوية وانعدم الأمن والأمان إثر تزايد أعمال العنف والجريمة في البلدات العربية بالبلاد، وسط نقاعس الشرطة وصمت المواطنين ما يفتت النسيج المجتمعي. بينما قُتل (72) مواطناً عربياً بينهم (10) نساء في جرائم قتل مختلفة في البلاد العام (2017) (جمعية الجليل، 2019).

قال مراقب الدولة الإسرائيلي في تقرير خاص: إن أجهزة الأمن، وخاصة الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، فشلت في منع انتشار واستخدام السلاح غير المرخص في المجتمع العربي، الأمر الذي كان له الأثر الهائل على ارتفاع نسبة الجريمة في الشارع العربي (سما، 2018).

وفي العام (2017) وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه قُتلت (10) نساء عربيات، وفي تقرير صادر تحت عنوان: "مواجهة الشرطة لحياسة السلاح غير القانوني، وأحداث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي والمدن المختلطة في الأعوام 2014 - 2016"، عدد المراقب في هذا التقرير مجموعة من الإخفاقات في معالجة السلطات لهذه الظاهرة التي تواصل حصد الأرواح (عرب 48، 2018).

وجه بعض المسؤولين في المجتمع الفلسطيني في الداخل الاتهام المباشر لشرطة إسرائيل، وتقاعسها في مواجهة العنف، فقد قال النائب جمال زحالقة، في جلسة خاصة للجنة الداخلية في الكنيست: إن "ظاهرة العنف في المجتمع العربي خطيرة جداً، وتتذر بكارثة اجتماعية محدقة، وتتطلب معالجة جذرية من جهاز الشرطة". وتساءل ما إذا كانت قيادة الشرطة والمسؤولون في وزارة الأمن الداخلي، قد أعدوا خطة واضحة لمحاربة العنف والجريمة، واعتبر زحالقة أن تقصير الشرطة في محاربة الجريمة، وانعدام الردع اللازم لحالات الإجرام، هو ما يؤدي إلى استمرار حالات القتل، وتزايد نسب العنف (كنوز نت، 2018).

وتعمل مؤسسات الدولة في (إسرائيل) على دمج الشباب الفلسطيني في الجيش والشرطة والخدمة المدنية على إثر زيادة نسب العنف والجريمة، وتقوم (إسرائيل) بتشجيع الشباب الفلسطيني للانخراط في الجيش للابتعاد عن الجريمة، في ظل البطالة، من خلال مشاريع ينفذها جهاز الأمن الداخلي مثل مشروع "بلدة بلا عنف" وهدفه المعلن محاربة العنف والجريمة، غير أن معيار نجاح المشروع هو كمية وعدد المنتسبين للخدمة المدنية (عبدالفتاح، 2019).

يرى الباحث أن الدولة ومؤسساتها لم تضع السياسات والبرامج من أجل الحد من الجريمة، وادعاء الحكومة الإسرائيلية المتعاقبة بأنها خصصت الميزانيات الخاصة، لمكافحة العنف والجريمة، ومنحت صلاحيات غير محدودة للموظفين في الوزارات، لتحديد سلم الأولويات وطرق صرف الميزانيات، نجد أن المسؤول عن الصرف وزارة الأمن الداخلي وهي مسؤولة عن برامج مكافحة العنف والجريمة، وهؤلاء هم أنفسهم من يشجعون الجريمة بطرق مختلفة، كما أنهم لا يعملون على صرف هذه الميزانيات للمجتمع الفلسطيني.

ووفقاً لتقرير مراقب الدولة، فإن انعدام التنسيق بين الشرطة، والشاباك، والجيش الإسرائيلي أدى إلى فقدان معلومات استخباراتية في التحقيقات، بشأن انتقال الأسلحة في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في الحالات التي حققت عدة جهات فيها بالتوازي، ورغم ادعاء الشرطة بأنها تحارب ظاهرة حيازة السلاح واستخدامه في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الواقع يؤكد على أن عدد هذه الجرائم ارتفع، الأمر الذي يدل على عدم مواجهة الشرطة بشكل فعال هذه القضية.

في غياب أي تحرك حقيقي من خلال اللجان التمثيلية لفلسطيني الداخل، ولجان الرقابية المهنية من داخل المجتمع الفلسطيني، لمراقبة العمل بشفافية، والأهم من كل ذلك أن يكون المستوى السياسي في الدولة يحمل نوايا حقيقية، للقضاء على هذه الظاهرة الذي أغرقت المجتمع الفلسطيني في الجريمة، وهذا ما يجب على قيادات فلسطيني الداخل العمل للقضاء عليه بكل جدية، لأن التعامل مع هذا الملف الخطير يجري من منطلقات ردود الفعل، واقتصرت على مظاهرات واحتجاجات موسمية، لا ترقى إلى الحد الأدنى من متطلبات مقاومة، ومواجهة هذه الظاهرة، التي تهدد نسيج المجتمع الفلسطيني في الداخل.

3.4 الرؤية المقترحة لتعزيز قدرة فلسطيني الداخل

1.3.4. على مستوى فلسطيني الداخل:

أقيمت (إسرائيل) عام (1948) كدولة للشعب اليهودي، وتجاهلت الأقلية العربية الأصلانية، واتبعت سياسات التهجير والطرده، وعبرت عن شكل الدولة من خلال أهدافها، ورموزها، وعززت طبيعتها كدولة يهودية من خلال القوانين العنصرية، والتمييزية مثل قانون العودة والجنسية التي شرعتها وتعديل قانون أساس الكنيست أو غيرها من القوانين، ولم يكن آخرها قانون قومية الدولة، ولم تكف (إسرائيل) بتجاهل حقوق الفلسطينيين بل استمرت محاولاتها مستمرة بالمس بالمكانة القانونية لفلسطيني الداخل، والتكبر لحقوقهم سواء كأفراد أو جماعة.

انقطع فلسطينيو الداخل عن عموم الشعب الفلسطيني والعالم العربي، وأجبروا على حمل جنسية (إسرائيل) بعد إقامة الدولة، وعانوا جراء ذلك سياسات تمييز بنيوية حادة، وتهديد بالتهجير والطرده، واضطر الفلسطينيون في الداخل بعد النكبة، للعيش في عزلة وحصار، وفي قطيعة مع الشعب الفلسطيني ومحيطه العربي، وعاش المجتمع الفلسطيني الذي بقي داخل فلسطين التاريخية على الهامش، مجتمعاً قروياً وريفياً في غياب القيادة السياسية والنخب المدنية التي أجبرت على الهجرة، ومن بقي من نخب سياسية وثقافية ظلت محاصرة مغيبة عن محيطها الثقافي والسياسي.

لا يمكن تناول موضوع العلاقة المتبادلة بين فلسطيني الداخل وبين مؤسسات الدولة العبرية خارج السياق الاستعماري للصراع، وعلينا أن نتفق بادئ ذي بدء بأننا نعاني من سياسة الاضطهاد والتمييز العنصري في الحقوق والإقصاء التام من قبل كافة مؤسسات الدولة اليهودية، ليس لأننا أقلية مهاجرة مثلاً، أو لأسباب تتعلق باللون أو مكان السكن أو الدين، وإنما لأننا جزء من الشعب الفلسطيني وهو الشعب الأصلي الذي تعرض ولا يزال لأعتى مشروع استعمار استيطاني إحلالي في التاريخ الحديث، وهذا يعني أن علاقات القوة والسيطرة القائمة بيننا وبين الأكثرية اليهودية نابعة من ومركزة على نتائج هذا المشروع الاستعماري المستمر (غطاس، 2017).

ويضيف غطاس، بعد ما يقارب السبعين عاماً على النكبة، فإن هذا الواقع الاستعماري الاستيطاني الذي نعيشه حتى الآن يتكرس في القوانين التي تسن بفعل الأغلبية اليهودية والإجماع القومي الصهيوني، كما يجري تكريسها على الأرض عبر استخدام الأذرع التنفيذية للدولة، وكذلك لمؤسسات الاستيطان الصهيوني شبه الحكومية، مثل الصندوق القومي وقسم الاستيطان وغيرها. وما يعيننا نحن في هذه المداخلة ليس الاستعراض التاريخي ولا تفاصيل الخطاب، سواء للضحية المقموعة أو الجاني القامع، وإنما الفعل السياسي للمجتمع الفلسطيني في الداخل من خلال جدلية كونه ضحية هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني (غطاس، 2017).

عاش العرب في (إسرائيل) عزلة عن المراكز الأساسية للحضارة العربية، لكنهم من الناحية الأخرى عاشوا في حجر صحي عن التراجعات وعن عملية الجزر في السياسة العربية والثقافة العربية بعد فشل المشروع القومي العربية بصيغته الأصلية في الستينات (بشارة، 1992، ص2).

كما كان لتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو للسلام مع إسرائيل، وقع كبير على فلسطيني الداخل على الرغم من أنهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من القضية الفلسطينية، فقد اعتبروا أن المنظمة تجاهلتهم في العملية السلمية، وإن هذا التجاهل هو استكمال لنهج التجاهل، الذي اعتمده منظمة التحرير تجاه فلسطيني الداخل طوال السنين الماضية، والذي يعبر عن مدى التفاعل المتدني بين الطرفين، وأنهم لم يكونوا شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية والسياسية للفلسطينيين التي أنشئت في الداخل والمهجر خلال الستينات. كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تر في همومهم الوطنية موضوعاً رئيساً على جدول الأعمال الوطني.

وتعاملت (إسرائيل) مع قضايا فلسطيني الداخل على أنها مسألة إسرائيلية داخلية، وكذلك منظمة التحرير التي لم تطرح قضايا تتعلق الفلسطينيين خلال المفاوضات مع إسرائيل، إضافة إلى فلسطيني الداخل لم يمارسوا ضغطاً في هذا الموضوع.

مع مرور الوقت، اتضح لفلسطيني الداخل، أنه لا يوجد أمامهم أي مجال عملي، ليكونوا جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، على أساس المساواة مع الفئات الفلسطينية الأخرى، وقد وجد فلسطينيو الداخل أنفسهم يخوضون معركتهم وحدهم

1.1.3.4. فلسطيني الداخل والانتفاك عن منظمة التحرير الفلسطينية:

كان واضحاً للعيان أن اتفاق أوسلو بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل، تجاهل الأقلية الفلسطينية في الداخل، ومشكلاتهم ولم تكن على جدول أعمال القيادة الفلسطينية، وأدرك فلسطينيو الداخل أن قضاياهم هي قضايا خاصة بهم كأقلية، وتتعلق بهم فقط، وعملت القيادة الفلسطينية على التدخل في شؤونهم، عندما كانت م.ت.ف، بحاجة إلى اعتراف متبادل من جانب إسرائيل، وخصوصاً بعد مؤتمر مدريد الذي عقد سنة (1991)، حينما طلبت م.ت.ف، أن تكون شريكة شرعية في المفاوضات مع إسرائيل، وبصورة عكسية حاولت قيادة م.ت.ف، أن تستغل إسرائيلية "عرب 48" لمصلحة أهداف المنظمة (روحانا، 1998).

ولذلك شجعت منظمة التحرير القيادات الفلسطينية في الداخل، والمقربين من حزب العمل على دعم الحزب في الانتخابات أو الائتلاف الحكومي، لقد عارض هذا التوجه عدة قوى وطنية فلسطينية في الداخل، ورأت في فلسطينيتها بالذات مصدراً أيديولوجياً لحركتها السياسية، مثلاً واضحاً لهذا التوجه لدى م.ت.ف، وكان الضغط الذي مارسته المنظمة على زعماء الحركة التقدمية للسلام كي يتعاونوا مع الحزب الديمقراطي العربي في انتخابات سنة (1992)، وذلك من أجل دعم الائتلاف المرجو مع حزب العمل (روحانا، 1998).

شكل إعلان المبادئ الموقع بين الفلسطينيين وإسرائيل (اتفاق أوسلو)، والاعتراف بمنظمة التحرير ومفاوضتها، نقطة انطلاق وبداية لمسار يفترض أن يؤدي إلى حل ما للقضية الفلسطينية، وبقيت في هذا المسار حلقة ناقصة، وهي قضية مكانة فلسطيني الداخل، ووضعيتهم السياسية، وتعتبر دوائر السلطة الإسرائيلية هذا الموضوع قضية داخلية وعليه فهي لا تفاوض حولها أي طرف، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية بدورها، لم تطرح هذا الموضوع على جدول المفاوضات مع الإسرائيليين، وقد نشأ وضع غريب، في حين تبذل الجهود لمحاولة إيجاد حل شامل للقضايا المتعلقة بين (إسرائيل) والفلسطينيين، بقيت مشكلة الأقلية الفلسطينية في (إسرائيل) على الهامش، وفي الكثير من الأحيان غائبة (مصطفى، 2013).

فلسطينيو الداخل ينتمون إلى الشعب الفلسطيني تاريخياً وقومياً، ولكنهم لا يشاركون بأغليبتهم في المشروع الوطني الفلسطيني، الذي تمثله منظمة التحرير بتجلياته المختلفة، منذ مشروع الدولة الواحدة مروراً بقبول الحل المرحلي، ثم قبول حل الدولتين وإنهاء الاحتلال، وصولاً إلى طريق مسدود اليوم (غانم، 2019، ص60).

لقد فهم الكثيرون خطوة المنظمة هذه، كترغبة من جانب م.ت.ف، في التضحية بمصالح بعض العناصر الوطنية العربية في إسرائيل، لمصلحة الأهداف السياسية الخاصة بالمنظمة. وهذا ما تتبعه اليوم أيضاً القيادة الفلسطينية بعد إقامة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ بدأت القيادة الفلسطينية تشجيع إنشاء صلات وطيدة أكثر، ببعض العناصر المحافظة والتقليدية من الفلسطينيين في إسرائيل، وربما للاعتبارات الانتخابية والائتلافية نفسها، وبالتأكيد ليس اكرثاً للمصالح الحقيقية للفلسطينيين في (إسرائيل) (روحانا، 1998).

2.1.3.4. التنظيم الجماعي لفلسطينيو الداخل:

لم يعيش فلسطينيو الداخل في فراغ، فقد عملوا منذ النكبة على تطوير، وتنظيم أنفسهم في تنظيمات ومؤسسات تمثيلية، ولم يشاركوا بشكل جماعي في مؤسسات منظمة التحرير، وكان انضمامهم كأفراد بشكل شخصي، وعملوا في المشهد السياسي ضمن المعايير الإسرائيلية، وفي إطار مؤسساتها، وهذا ما ميزهم عن عموم فئات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة (1967) والشتات، وبلوروا شخصيتهم وخصوصيتهم كجزء من أبناء الشعب الفلسطيني، ومؤسساته التمثيلية الخاصة به، ومكنهم ذلك من الحفاظ على هويتهم القومية، ولكن في الوقت نفسه إقصائهم من عملية التحرير الوطني العام.

تنظيم فلسطينيو الداخل أنفسهم واشتغالهم في العمل السياسي لم يكن جديداً، وقد سبق النكبة حيث ازدهرت المؤسسات العربية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، من خلال الأحزاب والحركات والتيارات السياسية منها اللجنة التنفيذية العربية، المجلس الإسلامي الأعلى، اللجنة العربية العليا، الهيئة العربية العليا، وعلى إثر النكبة دمرت (إسرائيل) المؤسسات الفلسطينية بالكامل، وهاجرت أغلبية النخب المدنية في المجتمع الفلسطيني، وبعد النكبة وقيام إسرائيل، وحاولت المؤسسة الإسرائيلية إحباط قيام أي تنظيمات عربية قومية جديدة مثال على ذلك ملاحقة "حركة الأرض" (أمارة، محمد وكبها، مصطفى، 2005).

بدأت في سبعينات القرن الماضي تنشأ نواة من المثقفين من الطبقة الوسطى، نشطت في بناء مؤسسات ذات طابع قومي، لتنظيم فلسطينيي الداخل مثل: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، العربية، الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، الاتحاد القطري للطلاب الثانويين العرب، لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، وشكلت هذه المؤسسات بدايات لإعادة تنظيم وبناء المجتمع الفلسطيني في (إسرائيل) (أمارة ، 2011).

وفي العام (1974) نشر تقرير عن السلطات المحلية العربية، أكدت فيه وجود فجوة هائلة في حجم المساعدات والمخصصات الحكومية المقدمة لفلسطيني الداخل من جهة، والمجتمع اليهودي من جهة أخرى، وفي حزيران/ يونيو من العام نفسه، أقيمت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، بهدف العمل على الصعيد البلدي، من أجل تحقيق المساواة، ولا سيما في حجم ومستوى المنح والمساعدات، التي تقدمها الحكومة إلى السلطات المحلية الفلسطينية.

وكان لأحداث يوم الأرض التي وقعت في 30 آذار/ مارس 1976، دور مهم فقد شكل منعطفاً حاداً في مسيرة اللجنة، التي حصرت نشاطها حتى ذلك الوقت في المجالات البلدية، كالصحة والتعليم والميزانيات على المستوى البلدي المحلي (غانم ومصطفى، 2011، ص358).

منذ ذلك التاريخ أخذت اللجنة بالعمل لحل مشكلات فلسطينيي الداخل كأقلية، مثل: مشكلات عامة يومية، ومن ضمنها مسائل سياسية وأيديولوجية، فقد وجهت اللجنة على خلفية أحداث يوم الأرض، مذكرة رسمية إلى رئيس الحكومة في ذلك الوقت، (يتسحاق رابين) شددت فيها على حق الأقلية الفلسطينية في الاعتراف بها رسمياً كأقلية قومية، وكجزء من الشعب الفلسطيني، وليس فقط كأقليات دينية وثقافية تضم مسلمين، ومسيحيين، ودروزاً، كما طالبت بإعادة الأراضي التي صادرتها الدولة لأصحابها من ابناء الأقلية العربية (غانم ومصطفى، 2011، ص358).

ولدت لجنة المتابعة العليا سنة (1982) من رحم اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، فاللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، لم تستطع أن تتشكل كتتنظيم قطري قومي، بسبب التناقضات الكبيرة في تركيبها، وكان معظم رؤساء المجالس المحلية قد انتخبوا حمائلياً أو طائفيّاً، وكما كان لعدد كبير منهم، صلات بالأحزاب الصهيونية والمؤسسة الإسرائيلية، فلا غرابة في أن المؤسسة الإسرائيلية هي التي شجعت قيام اللجنة القطرية، لرؤساء المجالس المحلية العربية عن طريق أصدقائها من رؤساء المجالس المحلية (أمارة ، 2011).

في البداية كان الهدف الاساس من إقامة لجنة المتابعة هو دعم السلطات المحلية، ودعمها في أزماتها المالية ولم يكن دورها وصلاحياتها واضحا، من خلال الاجتماع الذي عقد في 30 تشرين الأول عام (1982) لسكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية مع أعضاء الكنيست العرب، أعلن فيه عن إقامة لجنة المتابعة. وقد بدا واضحا أنه لا يوجد معيار محدد لعملها، فمرة أثارت قضايا السلطات المحلية، وأخرى تابعت وعالجت قضايا تتعلق بالمجتمع الفلسطيني في الداخل، غير أنه وفي ظل التطورات السياسية والاحداث اليومية التي فرضت اجندتها وبدأت اللجنة تعالج قضايا فلسطيني الداخل المختلفة، وبدأت تستقطب وسائل الإعلام، والرأي العام الاسرائيلي. وكان لحرب لبنان عام (1982)، وما تلاها من أحداث وخروج منظمة التحرير من لبنان، عجل في تطور عمل وأداء عمل اللجنة أو ديناميكيته (محارب، 1998، ص24).

في المقابل لم يكن بمقدور هذا الجسم أن يتخطى المحلية، فالرفض الأولي من اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية، تتبنى بأغلبية كبيرة قرار لجنة الدفاع عن الأراضي العربية الإضراب في يوم الأرض، سنة (1976)، يدل على ماهية هذا الجسم (بشير، 2006). وفي ظل الأزمة المالية الخانقة والمزمنة للسلطات المحلية العربية، سعت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية، في سبيل إيجاد حلول في إطار التشاور مع القيادة العربية القطرية، وبالأخص أعضاء الكنيست العرب (محارب، 1998، ص24).

وسبق مولد لجنة المتابعة في سنة (1980) تطور مهم على نشاطات اللجنة، عندما قررت، على خلفية الاغتيالات التي ارتكبتها تنظيم إرهابي يهودي، ضد رؤساء البلديات في الضفة الغربية في حزيران/ يونيو، إعلان يوم إضراب عام للفلسطينيين في إسرائيل، احتجاجا على الحادث المذكور، وعلى استمرار الاحتلال، وتضامنا مع الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات والأراضي المحتلة، في كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد كان هذا أول حدث مركزي تتدخل فيه اللجنة بشكل مباشر فيما يتعلق بقضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وبمجملة القضية الفلسطينية، متخذة مواقف واضحة تساند إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب (إسرائيل) (غانم، مصطفى، 2011، ص360).

وحدث تحول جوهري آخر في مسيرة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية على أرضية حرب لبنان سنة (1982)، بإعلان إقامة لجنة المتابعة العليا، لشؤون العرب في إسرائيل، كهيئة عليا ينضوي في إطارها، إضافة إلى رؤساء السلطات المحلية، أعضاء الكنيست العرب، وأعضاء اللجنة المركزية في الهستدروت، وممثلو الحركة الإسلامية، وحركة أبناء البلد، وممثلو اتحاد الطلبة

الجامعيين العرب واتحاد الطلبة الثانويين العرب، وممثل المجلس القطري لأولياء الأمور العرب، وممثلو الفلسطينيين في المدن المختلطة (غانم ومصطفى، 2011، ص360).

وعلى الرغم من حداثة إقامة لجنة المتابعة فقد برزت التناقضات في الجسم الجديد، منذ إقامته بسبب التناقضات بين القوي الفاعلة فيه، وخاصة بين الأقطاب البارزة فيه آنذاك، الحزب الشيوعي (راكاح) وحزب العمل، ومبام، وكان التوتر في البداية على خلفية تجاهل وسائل الإعلام الإسرائيلية أعضاء الكنيسة من (راكاح)، وإبراز أعضاء الكنيسة العرب من الأحزاب الصهيونية، كان هناك تخوف من قبل الحزب الشيوعي، من سيطرة الفاعلين في الأحزاب، والحركات الأخرى على الجسم الجديد، ومن السيطرة على اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وبدأ التملل من رؤساء المجالس المؤيدين للحزب الشيوعي، مطالبين بوضع حدود فاصلة وواضحة بين لجنة المتابعة، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية (فروزنفيلد والحاج، 1990).

وعلى الرغم من ضعف هيكلية البناء التنظيمي للجنة، والتناقضات بين القوى المختلفة فيه، إلا أنه لم يكن في استطاعة أي من الأجسام الأخرى المحلية، تقديم الحلول لقضايا كثيرة، كل هذا ساعد في المحافظة على وجود لجنة المتابعة العليا بل توسيعها وأطلق عليها "لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل"، وكان إبراهيم نمر حسين رئيس بلدية شفا عمرو، في العام (1981) منصب رئيس اللجنة القطرية للرؤساء، بعد وفاة رئيس مجلس الرامة، وبعد إقامة لجنة المتابعة، في العام (1982)، ترأس إبراهيم نمر حسين رئاسة اللجنتين، بسبب العلاقة الوثيقة في المضامين والبنية التنظيمية بين اللجنة القطرية ولجنة المتابعة (ريخس، 1993، ص148).

عوامل تدهور لجنة المتابعة:

وعلى الرغم من أن لجنة المتابعة أخذت بعدا تمثيليا، وقياديا للجماهير العربية في جميع المجالات والقضايا، إلا أن هنالك عوائق كثيرة حدت من فاعليتها، ونشاطها، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي أخذت مكانة لجنة المتابعة ومركزها في التدهور، وذلك جراء عدة عوامل منها:

حيث تحولت اللجنة، التي قادت نضال العرب في قضايا المساواة، بسرعة من هيئة لحل المشكلات ومحاولة الوصول إلى أوسع تفاهم ووافق، إلى هيئة يتبارز ويتجادل فيها ممثلو الهيئات والقوى السياسية المتعددة، من دون القدرة على طرح أو اقتراح طرق ملائمة للتصدي للمشكلات العويصة، التي يواجهها الفلسطينيون في (إسرائيل) (غانم، مصطفى، 2011).

إضافة إلى ما يلي: لا يوجد نظام داخلي ينظم عمل لجنة المتابعة، وعدم وجود آلية واضحة لعملية اتخاذ القرارات، كما أن اجتماعات اللجنة غير منتظمة، عدم وجود جهاز متفرغ للجنة المتابعة، لا يوجد ميزانية للجنة المتابعة، عدم وجود ميثاق للعمل الوطني، اجتماعات اللجنة حسب الحاجة التي تفرضها الأحداث السياسية، أو الحاجة التي يفرضها إحياء ذكرى وطنية فلسطينية في الداخل، ومع مرور السنوات، جرى توسيع ذلك في إطار عمل اللجنة القطرية، ولكن لا تزال مسألة ميزانية لجنة المتابعة محدودة ومصادر غير واضحة، مما يؤثر في قدرتها على نقل قراراتها إلى حيز التنفيذ (أمارة، 2011، ص 93).

3.1.3.4 دور لجنة المتابعة ونشاطها السياسي:

بحكم ما تمثله هذه اللجنة من بعد تمثيلي واسع، فقد اعتبرت بمثابة برلمان لفلسطيني الداخل، وأصبحت تشكل أعلى جهة مسؤولة عن إدارة شؤونهم الحياتية، بما في ذلك قيادة نضالهم وتحركاتهم وجهودهم الهادفة، إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية في إسرائيل.

فمنذ منتصف الثمانينيات، بدأت لجنة المتابعة تأخذ طابع جسم تمثيلي وقيادي للجماهير العربية في إسرائيل، وبدأ الدور القيادي يبرز بعد أن دعت إلى العديد من الإضرابات العامة (الإضراب الأول الذي دعت إليه كان يوم المساواة في 24 من حزيران 1987 (محارب، 1998، ص 24).

على الرغم من جميع المعوقات والتحديات التي ذكرت سابقاً، إلا أن اللجنة، تعتبر تنظيماً قطرياً يقوم على أساس الانتماء القومي، ولكنه ليس تنظيماً قومياً، بل هو يجمع في داخله كافة التناقضات التي ذكرت (بشارة، 1998، ص 149).

يرى الباحث أن تشكيل لجنة المتابعة هي رسالة من فلسطيني الداخل تقول إن الفلسطينيين قادرون على الفعل، وتجاوز خلافاتهم وتناقضاتهم، ويمكن أن يكونوا لاعبا مهما على الساحة الإسرائيلية، وليس على هامش الدولة ومؤسساتها، التي وضعت السياسات والإجراءات للحد من دوره وسقف تطلعاته. لقد بذلت ولا تزال تبذل جهود بهدف مأسسة لجنة رؤساء السلطات المحلية، ولجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل، وهو ما يشكل بداية الطريق، في اتجاه تفعيل اللجنتين، وزيادة نجاعتها، وعملها كممثلين لمصالح فلسطيني الداخل.

4.1.3.4. وثائق الرؤى والتصور المستقبلي لفلسطيني الداخل:

اتخذ الفلسطينيون بعد سنوات من تشكيل لجنة المتابعة، خطوة مهمة من أجل تحديد ملامح مستقبلهم السياسي، والوجودي في بلادهم ضمن سياق الصراع التاريخي، ووضعوا مجموعة من الوثائق من أجل رؤية مستقبلية للفلسطينيين في الداخل وعلاقتهم بإسرائيل، جاءت وثائق الرؤى مفاجأة للمؤسسة السياسية والأمنية في إسرائيل، وكانت نتاجاً لتطور الخطاب المدني، والسياسي، والقومي، للفلسطينيين في الداخل، وسعت إلى التوفيق بين خطاب المواطنة، والخطاب الوطني القومي الأصلاحي من جهة أخرى، واستخدمت لغة حقوقية مبنية على مفاهيم العدالة والمساواة والمواطنة، كان وقع هذه الوثائق كبيراً على إسرائيل، وشكلت تحدياً في مواجهة الخطاب الصهيوني، وفكرة الدولة اليهودية الديمقراطية، وطالبت بالمواطنة الكاملة المتساوية، واكتسبت هذه الوثائق أهميتها لأنها ولدت من رحم التوافق الوطني الفلسطيني، والتفاف المئات من النخبة السياسية والمدنية حولها، وشكلت خطوة تحذيرية مهمة لإسرائيل، على مدى قدرة الفلسطينيين في الداخل في مواجهة سياساتها، وأنهم لم يعودوا مجرد أقلية هامشية قابلة للإخضاع، وأصبحوا يشكلون تحدياً.

في العامين (2006 و 2007) نشرت أربع وثائق رؤى أساسية: وثيقة "التصور المستقبلي" الذي أصدرته اللجنة القطرية، لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، ووثيقة "الدستور الديمقراطي"، عن مؤسسة "عدالة"، ووثيقة "حيفا"، عن مركز مدى الكرمل، تضاف إليها وثيقة "دستور للجميع"، التي صدرت عن مركز مساواة. وكان طرح هذه الرؤى خطوة مهمة (غانم، 2019، ص60).

أهداف وثيقة التصور المستقبلي:

سعت الوثائق الأربعة المقدمة لتفكيك البنى الاستعمارية الاستيطانية لدولة إسرائيل، من أجل مواطنة متساوية، وتناولت كذلك مقاربة للمصالحة بين مركبات المواطنة والأصلاحية، ووضع تصور جماعي لمستقبل فلسطيني الداخل، يتيح الجمع بين مركبات متناقضة، ويسمح بالقيام بمصالحة تاريخية، لكن من ناحية الدولة ومؤسساتها الأيديولوجية، وحراس "القيم والبنى" فيها، وكان هذا بمثابة تمرداً ناعماً يسعى إلى تفكيك بنيتها اليهودية، ونزع الفينة عنها (التي هي روحها) (غانم، 2019، ص60).

أعلنت الوثيقة أن العرب الفلسطينيين في (إسرائيل) بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا، ولطبيعة علاقتنا مع الدولة، ومع شعبنا الفلسطيني، وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الإمكان، تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية، السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، وتبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والفكرية والبحثية (لجنة المتابعة، 2006، ص3).

تهدف الوثيقة إلى بلورة تصور مستقبلي استراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل، إلى الإجابة عن السؤال التالي: من نحن؟ وما الذي نريده لمجتمعنا. إلى تنظيم الصفوف، وإيجاد نقاط الالتقاء لوجهات النظر، والمعتقدات والرؤى المختلفة والمتناقضة أحياناً، على أساس الثوابت والمصالح الوطنية، وإلى التأثير في جدول الأعمال الإسرائيلي، وإلى إثارة النقاش في المجتمع الفلسطيني في الخارج، ونحو الدولة والمجتمع اليهودي، والرأي العام العربي والعالمي (لجنة المتابعة، 2006، ص5-6).

وتضمنت الوثيقة مطالب فلسطينيي الداخل في ثمانية مجالات أساسية، بدءاً بالهوية الجماعية للفلسطينيين وعلاقتهم بإسرائيل: والحفاظ على هويتهم العربية الفلسطينية، ويتطلعون إلى تحقيق المواطنة الكاملة في الدولة ومؤسساتها، وتحقيق إدارة ذاتية مؤسسية تضمن لهم حق إدارة شؤونهم الخاصة كمواطنين في مجالات التعليم والثقافة والدين، كجزء لا يتجزأ من الدولة والمواطنة الإسرائيلية (لجنة المتابعة، 2006، ص10-11).

بالإضافة إلى سعيهم لتحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية. أن تكون هذه الإدارة الذاتية مبنية على أساس الديمقراطية التوافقية، التي هي بمثابة نظام يجبر وجود مجموعتين قوميتين في الدولة، اليهود والفلسطينيين، يضمن المشاركة الحقيقية في السلطة والموارد واتخاذ القرار لكلا المجموعتين. ويتطلب هذا التوجه إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية، وضرورة شروعها في العمل على إصلاح ما حدث، وإقرار الدولة بكونها وطناً مشتركاً لمواطنيها من العرب الفلسطينيين واليهود، وبأن للعرب الفلسطينيين في (إسرائيل) مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي (لجنة المتابعة، 2006، ص10-11).

5.1.3.4. رد الفعل الإسرائيلي على الوثيقة:

تفاجأ المجتمع الإسرائيلي والمستوى السياسي، بالإعلان عن وثائق الرؤى ومضامينها، وأثارت ردود فعل إسرائيلية غاضبة، وقوبلت بحالة استنكار واستنفار سياسي وأمني شديد، باعتبارها خطراً استراتيجياً، وهجوم خطير من وسائل الإعلام وأكاديميين، وانصب الهجوم والرفض على الوثيقة خاصة المطالبة بتغيير صيغة النظام القائم، والجرأة في هذا المطب.

ودلت وثيقة التصور على فشل سياسات الاستعمار الذهني، القائم تجاه الأقلية الفلسطينية على مدار السنوات السابقة، وعلى ما يبدو يعكس هذا الإعلان، بغض النظر عن المضمون عدم تذويت شامل للحالة الدونية التي ترغب فيها المؤسسة الإسرائيلية (غانم، 2011، ص313).

وعقدت حكومة أولمرت في ربيع عام (2007)، اجتماعاً، وأطلق بعض مسؤولي الأجهزة الأمنية تصريحات قالوا فيها أن ما يجري بين العرب من حيث نشر تصورات الرؤى، يشكل تهديداً إستراتيجياً لإسرائيل وطابعها اليهودي كدولة يهودية، وأن الأمر يحتاج إلى وضع خطط لمواجهةها، وهو ما جرى تأكيده برسالة من رئيس الشاباك آنذاك (يوفال ديسكين) لجريدة "فصل المقال"، وقد صدر هذا الرد على استفسار الأخيرة، حول الحدود الممكنة لعمل العرب السياسي للتأثير على طابع الدولة، وفيه قال: إن الدولة وأجهزتها ستعمل على إحباط أي محاولة للتغيير طابعها اليهودي، وإن كانت هذه بالطرق الديمقراطية (عتباري، 2007).

نشرت جريدة معاريف في الـ 13 من آذار عام 2007 خبراً عن لقاء تقييمي بين رئيس الشاباك (يوفال ديسكين) ورئيس الحكومة (إيهود أولمرت)، واقتبست تصريحات رئيس الشاباك ديسكين عن تحولات مقلقة، بصورة خاصة ظاهرة وثائق الرؤى، التي تتزايد بين النخب المختلفة لعرب إسرائيل، أربع وثائق تشترك فيما بينها برؤية (إسرائيل) دولة جميع مواطنيه، لا دولة يهودية، هذه النزعة الانفصالية والتأليبية التي تمثلها النخب، قد تؤدي إلى تحديد الاتجاه (كسبيت، 2007).

6.1.3.4. واقع فلسطيني الداخل الحالي:

يعيش فلسطينيو الداخل حالة من الانقسام والاعتراب والشرذمة، وغياب العمل الجماعي، وتعمق ذلك خلال السنوات الماضية، وتجلت في انفراط عقد القائمة المشتركة، التي جمعت فلسطينيي الداخل حولها في خوض الانتخابات البرلمانية، وسرعان ما تبددت هذه الوحدة في واحدة من القضايا، التي تهم فلسطينيي الداخل، في مقابل سلوك إسرائيلي مؤسساتي، يهemin عليه اليمين الجديد، ولم تستطع الأحزاب والقوى السياسية الاتفاق على رؤية وتصور في ظل فوضى التصورات والرؤى المتباينة، وغياب برنامج وطني سياسي واسع وواضح يضم فلسطينيي الداخل، وتحديد العلاقة مع الدولة، المواطنة، المكانة السياسية، والهوية واستمرار اليمين الجديد بفرض رؤيته.

في المقابل نلاحظ صعود طبقة وسطى، تشكلت من خلال تفاعلها مع المجتمع الإسرائيلي الاقتصادي والاجتماعي وحتى التصويت لأحزاب صهيونية مثل ميرتس، يأتي هذا التحول، على

خلفية نشوء وتبلور طبقة فلسطينية وسطى بدأت تظهر معالمها، بوضوح أكبر في العقدين الأخيرين تنامي تطور الطبقة الوسطى في العقدين الأخيرين بفعل عوامل عديدة، من بينها: حصول ارتفاع في معدلات التعليم العالي، ولا سيما لدى النساء، تحول في القوى العاملة الفلسطينية، ومشاركة أكبر للنساء في سوق العمل، وإن كانت لا تزال مشاركة منخفضة، حصول انخفاض في مستوى الخصوبة وتقلص حجم الأسرة العربية. (صعابنة، 2018، ص12).

كل هذا ساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لأسر فلسطينية باتت تنتمي إلى الطبقة الوسطى، ترجح أن هذه السياسات ذاتها، على غرار التحول الذي طرأ على المجتمع اليهودي (من تعميق في الفوارق الطبقيّة وتراجع في حجم الطبقة الوسطى جزاء السياسات الإسرائيلية النيوليبرالية)، وستؤدي إلى تراجع في الطبقة الوسطى الفلسطينية إلا أن معطيات واضحة حول هذا الشأن لا تزال غير متاحة (صعابنة، 2018، ص12).

ويتوازي هذا مع ارتدادات الربيع العربي، وما رافقه من دموية أنظمة، ومعارضة إسلامية وحالة الفشل الذريع للسلطة الفلسطينية وحماس بتقديم نموذج فلسطيني جاذب، بل على العكس من ذلك: قدمت نمودجا منفرا للحكم والعصبية، تنعكس هذه التغيرات على عدة مستويات، وتتجلى في وجود تيارات متناقضة، وفوضى الطروحات التي تعمق الاستقطاب، والاتهامات المتبادلة، وسيولة المعاني والرؤى المرتبطة بمستقبل الفلسطينيين في (إسرائيل) (غانم، 2019، ص59).

تعكس أزمة السياسة اوضاع الفلسطينيين، في غياب للتصور، والرؤية الجماعية للفلسطينيين ومكانتهم، ومكانة لجنة المتابعة، إن غياب الرؤية الجماعية المشتركة لدور وبناء الهيئة السياسية العليا للجماهير الفلسطينية، هو مؤشر على غياب التصور الجماعي، لسلم أولويات أدوات النضال والأهداف الاستراتيجية للمجموعة الفلسطينية. كما أن غياب الإجماع السياسي حول وجهة لجنة المتابعة وجوهرها، والذي كان من المفروض أن يمثله شكل البناء، يدل على حالة التشرذم السياسي على مستوى الخطاب والسلوك السياسي للمجموعة الفلسطينية في إسرائيل، وعدم القدرة على ممارسة التعددية السياسية الحديثة (مصطفى، 2019، ص36).

يرى الباحث أن وضع فلسطيني الداخل لا يزال متأزماً ويعيش الفلسطينيون في وضع خطير نتيجة الانقسام الداخلي وعدم تجانس الانسجام الداخلي، ويعاني الفلسطينيون أوضاع اقتصادية ومعيشية، صعبة من انتشار العنف والجريمة والفقر والضائقة الاقتصادية، ونشوء طبقة وسطى وخشية من الأسرلة، غياب تصور مستقبلي كجزء من مواطني إسرائيل، وتعقد مستمر لأوضاعهم السياسية والاجتماعية في ظل عملية ديمقراطية غير ديمقراطية، وأزمة ثقافية عميقة.

إن عدم قدرة فلسطينيي الداخل على مجابهة واقعهم المأزوم خلال العقدين الماضيين، يتطلب من القيادة السياسية لفلسطينيي الداخل أن خطواتها الأولى الجدية في إقامة هيئة تمثيلية يتم انتخابها مباشرة.

ومن جهة أخرى ترى الدراسة إن تراجع الثقة بالأحزاب العربية وقدرتها على التأثير، وأداء المهام المرتبطة بتمثيل فلسطينيي الداخل بسبب أدائها، وعدم الإيمان بقدرتها على التغيير، وأصبحت صورة عن البنى التقليدية كالعشيرة والقبيلة والعائلة، أدى إلى عزوف العديد من الشباب عن المشاركة السياسية.

التحيزات السياسية قائمة ومستمرة في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة وبين مختلف الفئات الفلسطينية في مناطقهم المختلفة، واتهامات متبادلة من الأحزاب والقيادات السياسة بالتخبط والفشل والعجز والقصور السياسي وعدم القدرة على مواجهة الأوضاع الصعبة والمرحلة الحرجة التي يعيشونها. أوجه الشبه في الحالة الفلسطينية واحدة، غياب التصور والرؤى والانقسام بين صفوف فلسطينيي الداخل وتهديد مكانتهم وجودهم قائم وفي الضفة الغربية وقطاع غزة الاحتلال مستمر في سياساته والكارثة تحيط بجميع الفلسطينيين.

7.1.3.4. النقاش حول المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات:

على إثر انتخابات العام (2009)، دار نقاش حول مدى جدوى مشاركة فلسطينيي الداخل في انتخابات الكنيست، واتضح أن نسبة مشاركة فلسطينيي الداخل في الانتخابات في تراجع مستمر منذ العام (2003)، كما إن عدم التصويت يعود إلى عدة عوامل، منها: تعدد أشكال المقاطعة والتي تشمل المقاطعة الأيديولوجية، التي تنطلق من رفض النظام السياسي القائم، والمقاطعة السياسية التي تعتمد في جوهرها على الاحتجاج، ومقاطعة يحركها الكسل السياسي وعدم الاهتمام. ويضيف مصطفى أن التيار الإسلامي غير البرلمان، هو التيار المثابر والفاعل في حركة المقاطعة في هذه الانتخابات، وأن هذا التيار يعارض انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر كبديل للمشاركة في الكنيست (شهادة، 2009، ص189).

ويقول الدكتور (اسعد غانم) ان المقاطعة الأيديولوجية توجد حركتين سياسيتين، تقاطع الانتخابات على أساس أيديولوجي بين الفلسطينيين في (إسرائيل) وهما: حركة أبناء البلد، والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ سنة (1999)، ويعتقد التيار الأيديولوجي أن المشاركة في الانتخابات تضيي الشرعية على ديمقراطية الدولة، كما أنه لا يمكن تغيير أوضاع الفلسطينيين في (إسرائيل) من خلال الدولة (مصطفى وغانم، 2011، ص355).

أما المقاطعة السياسية فهي نمط الامتناع، الذي ظهر بشكل كبير بعد المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة سنة (2001)، إثر أحداث تشرين الأول/ أكتوبر (2000)، وتعتبر هذه المقاطعة عن عدد من التوجهات لدى الفلسطينيين في إسرائيل، منها: احتجاج سياسي على أوضاعهم، شعور بعدم قدرة أعضاء البرلمان على إحداث التغيير المنشود في هذه الأوضاع، احتجاج على عدم حل القضية الفلسطينية، غياب الحزب الملائم بين الأحزاب العربية؛ ضرورة إعادة بناء الهيئات التمثيلية للعرب، واعتبار العمل السياسي البرلماني عائق أمام إعادة تنظيم المجتمع العربي. ويعتبر هذا النمط من المقاطعة الأكبر بين مجمل الممتنعين من التصويت، وقد انتشر بعد استمرار المحاولات لنزع الشرعية عن الصوت العربي وإخراجه من دائرة التأثير (مصطفى وغانم، 2011، ص355).

واللامبالاة هي الامتناع من المشاركة في الانتخابات النابع من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية، لا لدوافع أيديولوجية أو سياسية، وإنما لدوافع شخصية تتعلق باعتبار يوم الانتخابات يوم راحة وترفيه وغيرهما من الأسباب التي ناقشتها الأدبيات السياسية، وخصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى جانب التيار الإسلامي الرفض منح شرعية للبرلمان الصهيوني (واكيم، 2009).

ويرى هذا التيار أن المشاركة في انتخابات البرلمان الصهيوني تأتي استكمالاً لعملية الأسرلة والاندماج في المجتمع الإسرائيلي ومؤسسته، وهي سياسة منهجية موجّهة ضدّ فلسطينيّ (1948)، في سبيل القضاء على الهوية القومية والانتماء الوطني والنضاليّ (شحادة، 2009).

في حين يرى مؤيدو المشاركة في التصويت للانتخابات، أن فوائد المشاركة عديدة من خوض انتخابات الكنيست، السياسية والعينية الخدمائية، ويضيف هؤلاء أن عدم المشاركة سوف يترك فراغاً سياسياً ستملؤه الأحزاب الصهيونية (عودة، 2009). ويرى البعض أن المشاركة أو المقاطعة هما ليست أهدافاً بحد ذاتهما، إنما يجب اختيار الوسيلة الأنسب لخدمة أهداف الفلسطينيين في (إسرائيل) (سلطاني، 2009).

ومع مرور السنوات بدت تداعيات مقاطعة انتخابات الكنيست تزداد وتيرتها وتجلت الدعوة للانتخابات مع الإعلان عن حل الكنيست في نهاية العام (2018)، والتي اعتبرت أشد وأقوى من دورات سابقة. وظلت الأسباب القديمة للمقاطعة قائمة، أسباب أيديولوجية ومبدئية، تدعي أن المشاركة في انتخابات الكنيست تضيي الشرعية على دولة إسرائيل، وتظهرها كدولة ديمقراطية، وقادت هذا الرأي كل من الحملة الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست، وحركة أبناء البلد، وحركة كفاح، والحركة الإسلامية المحظورة (والتي لا تصب قوتها في الدعوة للمقاطعة).

واللافت أن هذه الحملة لم تجدد في خطابها، ولم تطرح بالتوازي مع الدعوة للمقاطعة برنامجاً سياسياً بديلاً، واقتصر تواجدها على وسائل التواصل الاجتماعي، أما الرأي الثاني، فيدعو للمقاطعة عقاباً للأحزاب العربية على أدائها في السنوات الأخيرة، وعلى نزاعاتها منذ أزمة التناوب، وعلى تفكيك القائمة المشتركة، وتشير المعطيات الأولية، أن هذا الادعاء سيطر على الرأي العام العربي، وعلى أحاديث الجمهور المعارض للتصويت (زريق، 2019، ص245).

1.7.1.3.4. تشكيل القائمة المشتركة:

كان لتشكيل القائمة المشتركة، وقع مهم في نفوس فلسطينيي الداخل، وشكل نقلة مهمة في تاريخهم، حيث شهدت الساحة السياسية الفلسطينية في الداخل سجلاً ونقاشاً استمر عشرات السنين، حول تعاون الأحزاب الفلسطينية المشاركة في الكنيست، ضمن قائمة انتخابية واحدة، تمثل المطالب المدنية والقومية الجماعية لفلسطينيي الداخل (مدار، 2016).

شكلت القائمة المشتركة بعد مفاوضات مكثفة قامت بها لجنة الوفاق الوطني التي بادر لتشكيلها شخصيات قيادية في المجتمع الفلسطيني. عملت هذه اللجنة خلال أشهر عديدة من أجل الوصول إلى اتفاقية لتشكيل قائمة مشتركة تضم الأحزاب العربية الأربعة: الجبهة الديمقراطية للسالم والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية، والعربية للتغيير. ونجحت مساعيها على الرغم مما واجهته من صعوبات (همت، 2016).

كما كان لتشكيل القائمة المشتركة أثر مهم أيضاً بنيت عليها الكثير من التوقعات التي لقيت النفاذا جماهيرياً واسعاً، وبدأ العمل على تشكيل القائمة المشتركة، التي تضم الأحزاب العربية، مباشرة بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية في كانون الأول 2014. وقد جاء ذلك بعد رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست إلى 3.15% وصعوبة تجاوز الأحزاب والقوائم العربية لها، بالإضافة إلى الرد على تعمق المطلب الجماهيري بالوحدة (عدالة، 2014).

كما شكل الاتفاق على إقامة القائمة المشتركة، لتمثل تجربة سياسية تحيي الامل، في ظل حالة الانقسام والشرذمة، التي يعاني منها فلسطينيو الداخل، وضمت القائمة المشتركة مختلف التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، من يسار وشيوعيين وقوميين وإسلاميين. وبناء على ذلك، شكلت القائمة المشتركة نقلة نوعية في العمل السياسي العربي، الذي أسهم في تراجع الثقافة السياسية السلبية في المجتمع العربي، من تناحر وخصام وغياب الثقة والعمل الجماعي (مصطفى، 2019، ص40).

جدير ذكره أن القائمة المشتركة حصلت على 13 مقعدا لتصبح القائمة المشتركة القوة الثالثة في الكنيست، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني (الجديدة، 2015).

وعلى الرغم من الخلافات السياسية والأيدولوجية الواضحة بين مكوناتها تم الاتفاق، وأقيمت القائمة المشتركة، بين إسلاميين وعلمانيين، وقوميين وشيوعيين يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسية والمناكفات بينها وستصبح هذه المسألة هامة، لأن تقديم موعد الانتخابات كان مفاجئا وغير متوقع، ولم يعط الجميع الوقت الكافي لمناقشة مسألة الوحدة (يونس، 2016).

جاءت القائمة المشتركة من خلال حوار، ومفاوضات قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، إضافة إلى الخلافات بين الأحزاب المركبة للقائمة المشتركة، تتضمن خلافاً على رؤيتها لدورها في الكنيست الإسرائيلي، في حين تعتبر الجبهة والحزب الشيوعي أن دورها في الكنيست هو دور المعارضة لسياسات الحكومة الإسرائيلية، لكن التجمع يرى وجوده في الكنيست هو معارضة للصهيونية، لا للسياسات الحكومية فحسب (زريق، 2015، ص7-11).

في مقال للشيخ إبراهيم منصور المسؤول في الحركة الإسلامية، تحدث فيه عن أهمية القائمة المشتركة، بالقول: إن القائمة المشتركة هي "الوحيدة الممثلة لتحالف القوى الإسلامية والوطنية، وصاحبة المشروع الإصلاحى الشامل ولأنها تجسيد للوحدة على أوسع نطاق، ولأنها الأكثر تمثيلا لهموم الناس، والأعمق التصاقا بقضايا الجماهير، والأقوى تعبيراً عن الآمهم وآمالهم، والأغنى تجربة بفضل خبرة مكوناتها، ذات التاريخ العريق في خدمة الجماهير العربية على مدى عقود (صرصور، 2015).

واختلف المجتمع الفلسطيني في الداخل حول القائمة المشتركة، في حين يرى طرف أن القائمة المشتركة شكلت بذاتها، إنجازا انتخابيا وسياسيا كبيرا للفلسطينيين في الداخل، ويعتبر آخرون أن القائمة خطوة سياسية هامة نحو العمل السياسي المشترك، ولكن بشروط يجب على القائمة المشتركة تحقيقها، وإلا تحولت إلى مجرد قائمة انتخابية. كما برفض الطرف الثالث رفضا كليا القائمة المشتركة، ولا يرى فيها أي جديد على العمل السياسي العربي في إسرائيل، ولا سيما العمل البرلماني.

2.7.1.3.4. التحديات امام القائمة المشتركة:

تمثلت التحديات بتحديات داخلية حيث كان تشكيل القائمة المشتركة وتركيبتها، من أهم التحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى استمرارها في كسب ثقة فلسطينيي الداخل، فالاختلافات السياسية بين مكونات القائمة من الأحزاب، ظهر بشكل واضح للعيان، من خلال التباين في التصريحات، والمواقف والأداء السياسي بين أعضاء القائمة المشتركة، وفقا لانتمااتهم الحزبية.

لم تستطع المركبات المشتركة التغلب على التوترات القائمة بين الأحزاب، وإيجاد أدوات وسبل عمل مشتركة على أساس الوحدة، والحد من المناكفات الحزبية في عمل الكتلة البرلمانية، وبين نشطاء الأحزاب، بما في ذلك الخلافات داخل الأحزاب، وخلافات بين الأحزاب، ضرورة تغليب المصلحة العامة للقائمة التي هي مصلحة عامة على المصلحة الحزبية داخل المشتركة، والعمل على تذليل الخلافات بإيجاد صيغة مناسبة لحصول كل حزب وقوته ونشاطه المميز بين صفوف فلسطينيي الداخل (مدار، 2019).

أما التحديات الخارجية، وهي عامة وتواجه فلسطينيي الداخل من خلال تغول الحكومة اليمينية، والهجمة الشرسة، وهذا يتطلب من القائمة المشتركة مسؤولية كبيرة في التصدي لها بشكل وحدي جماعي، وكان واضحا غياب إستراتيجية جماعية للتصدي لهذه السياسات، وخاصة لدى القيادات السياسية ومن ضمنها القائمة المشتركة، إضافة إلى تحديات نابعة من علو سقف التوقعات الجماهيرية في قضايا تواجه المشتركة، أيضا معيشية يومية، مثل قضية هدم البيوت، والفقر، والتشغيل، وغيرها من القضايا (مدار، 2019).

إضافة إلى أزمة التناوب حيث شكلت قضية التناوب في القائمة المشتركة أزمة شديدة على القائمة من ناحية الثقة بها وعلى استمراريتها وعلى شعبيتها، وبموجب اتفاق إقامة القائمة المشتركة حيث استمرت الأزمة لمدة سنة وثلاثة أشهر من التجاذبات بين الأحزاب حولها تتعلق الأزمة، التي اندلعت في شهر أيار 2017، باتفاقية تشكيل القائمة المشتركة التي رتبت المقاعد بين الأحزاب الأربعة المتحالفة، وأقرت تركيبة المقاعد وأقرت التناوب بين الأحزاب على المقاعد (2018، ص240).

جاءت أزمة التناوب على إثر تقديم النائب باسل غطاس عن التجمع الديمقراطي استقالته وتقديم لائحة اتهام ضده في قضية إدخال الهواتف النقالة إلى الأسرى الفلسطينيين، كان من المفروض أن يستقبل النائب هبد الله أبو معروف من (الجبهة) ويدخل مكانه جمعة الزبارقة (التجمع)، ويستقبل أسامة السعدي (الحركة العربية للتغيير) ويدخل مكانه سعيد الخرومي (الإسلامية) (2018، ص240).

أدت هذه الأزمة إلى هبوط كبير في نسبة تأييد الفلسطينيين في الداخل للمشتركة، وتراجع كبير في ثقة الفلسطينيين بالأحزاب، جدير ذكره ان الازمة بدأت عندما رفض النائب وائل يونس، عن الحركة العربية للتغيير، والذي كان دخل إلى الكنيست على أثر أزمة التناوب (أجيال، 2018)، لتحل مكانه نيفين أبو رحمون عن التجمع الوطني الديمقراطي (العرب، 2018).

يرى الباحث أنه لم يعد مكان للانقسام والتشرذم والاختلافات البنيوية، والعودة لاستنهاض الوضع ضروري، من خلال تجديد الرؤى المستقبلية التي وضعت الأساس الفكري والذي يمكن فلسطينيي الداخل من المصالحة التاريخية، وهوية الشعب الفلسطيني كجماعة وطنية وتاريخهم الجمعي، ومن دون تنظيم العمل وتحديد الخطوط العريضة للمستقبل، صمن مؤسسات تمثيلية تشكل الاطار الجامع الذي ينضوي تحت مظلته جميع المختلفين، ويكون ممثلهم وطنيا ودوليا ويشكل نموذجا يحتذى به، وإلا فإن واقع الفلسطينيين في الداخل سيزداد تعقيداً، وسي تعمق الانقسام والاختلاف ومن المزيد من تفسخ نسيج المجتمع الذي يسهل من سقوطهم تحت سطوة وتغول مؤسسات الدولة وسياساتها التمييزية والقوانين العنصرية، واستغلال أصواتهم الانتخابية بين مصوتي الأحزاب الصهيونية، وإعادة تشكيل مفهوم الأسرلة.

2.3.4. على المستوى الدولي:

تدويل قضايا الفلسطينيين في إسرائيل:

استمرت محاولات القيادة الفلسطينية في الداخل، في تطوير أساليب وأدوات جديدة في عملها السياسي، في مسعى لتدويل قضايا الفلسطينيين في الداخل، والتوجه للرأي العام الدولي، لفضح سياسات (إسرائيل) العنصرية تجاه واقعهم للمجتمع الدولي، وفي وسيلة جديدة بأن على نضالهم ليس مقتصرًا العمل البرلماني داخل (إسرائيل) فقط. فقد قام عدد كبير من أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة ورئيسها النائب (ايمن عودة)، وكذلك رئيس لجنة المتابعة (محمد بركة)، بزيارة عدد من الدول الأوروبية، والتوجه إلى المؤسسات الدولية لعرض قضايا الفلسطينيين في (إسرائيل) على الصعيد العالمي.

هذه الخطوة المهمة في مواجهة الخطاب الصهيوني، وعنصرية الدولة ليست الأولى، فقد كانت هناك محاولة في ستينات القرن الماضي، عندما أقدمت حركة الأرض على مواجهة الحركة الصهيونية ويهودية الدولة وقامت بخطوات لتدويل القضية، وقامت السلطات الإسرائيلية حركة الأرض عام (1965)، وكانت أول حركة تسعى لتدويل قضية الفلسطينيين، هذه الحركة حظرت ولوحق مؤسسوها، وأبعدوا عن فلسطين، وعن العمل السياسي في الداخل (غانم، 2019، ص65).

إضافة إلى قيام حكومة الليكود بزعامة مناحيم بيغن، بالاستناد على قانون الطوارئ، بمنع عقد المؤتمر الأول للجماهير العربية، الذي عمل على تنظيمه (إميل توما) ومع بدء الاعداد لمؤتمر الجماهير العربية عام (1980) (وهو المؤتمر المحظور بأمر عسكري من مناحيم بيغن رئيس الحكومة في حينه)، وتمت صياغة وثيقته الشهيرة (وثيقة 6 حزيران 1980) (عصام مخول، 2016).

في هذا السياق، كما التقى نواب من القائمة المشتركة، ورئيس لجنة المتابعة، (28) سفيرة أوروبية، بالإضافة إلى سفير الاتحاد الأوروبي، وتسلم السفراء مذكرة خاصة، أعدتها لجنة المتابعة بمناسبة اليوم العالمي لدعم حقوق العرب الفلسطينيين في (إسرائيل) (المتابعة، 2017). وقام الوفد بعرض سياسات التمييز العنصري التي قامت ولا تزال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تمارسها، كما تم تخصيص جزء كبير من النقاش حول قضايا الأرض والمسكن والتخطيط والبناء، بالإضافة إلى سياسات الهدم، التي تنفذها الحكومة مؤخراً في البلدات العربية، كما حصل في أم الحيران وقلنسوة (عرب 48، 2017).

في العام (2016) أعلنت لجنة المتابعة لأول مرة عن "اليوم العالمي، لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل"، بهدف تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه الفلسطينيين في إسرائيل. وقالت في بيان لها "نحن نعتقد أنّ التضامن الدولي مع نضالنا لمواجهة السياسات التمييزية للدولة هو أمر حيوي، ونقدّر أي مساعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها خلال هذه الأيام الصعبة القادمة (لجنة المتابعة، 2017).

على الرغم من أهمية قضية تدويل قضايا الفلسطينيين في الداخل، إلا أن نشاطات هذا اليوم في الداخل بقيت باهتة، ولم تحظ بالتفاعل اللازم، وقد لاقى التنظيم والتحضير لها نقداً وتشكيكاً حول ضرورته ونجاعته، خاصة على ضوء التفتت السياسي والاجتماعي الداخلي، كما حذر البعض من أن إحياء يوم عالمي خاص بالفلسطينيين في الداخل، يعزز من تجزئة القضية الفلسطينية، ويساهم في إضعافها عالمياً (زغبي، 2017).

وضمن السياق ذاته لمواجهة سياسة اليمين العنصرية والتمييزية قام عضو الكنيست باسل غطاس عن التجمع في القائمة المشتركة، بلقاء السكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خوسيه أنجيل غوريا، وسلمه رسالة باسم القائمة المشتركة بخصوص مخطط تهجير قريتي أم الحيران وعتير، وطلب منه التدخل لدى حكومة نتنياهو لمنع تهجير القريتين (إحنا، 2017).

على إثر تشريع قانون القومية، اتخذت القائمة المشتركة خطوات بالتوجه إلى الاتحاد الأوروبي وإرسال رسائل توضيح مخاطر قانون القومية، وقد أرسلت رسالة بهذا الخصوص، وعقد لقاء بين الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (فيدريكا موغريني)، مع رئيس القائمة المشتركة النائب أمين عودة، مع العلم أن (إسرائيل) حاولت منع إجراء اللقاء، إلا أن البيان الذي أصدرته موغريني عقب اللقاء كان مخيباً للأمل، فقد قالت في بيانها أن قانون القومية، هو شأن داخلي إسرائيلي (دلاشة، 2018).

كذلك أجرى وفد على مستوى سياسي رفيع لقاءات وهي الأولى من نوعها مع ممثلي الجماهير العربية في البلاد، وشارك فيها كل من النواب: د. يوسف جبارين، رئيس لجنة العلاقات الدولية بالمشاركة، ومسعود غنايم، وجمال زحالقة، وعابدة توما-سليمان، بالإضافة إلى مدير مركز مساواة جعفر فرح، وممثلة مؤسسة روزا لوكسمبورغ هناء عموري. وطرح الوفد خلال اللقاءات قضية قانون الدولة القومية اليهودية" وسائر القوانين العنصرية، وقضية أهلنا في النقب، والموقف من مشروع تبادل السكان، وسياسة التمييز العنصري، ومحاصرة الوجود العربي في البلاد (احنا، 2017).

كما أجرى وفد من القائمة المشتركة لقاء مع مسؤولين أوروبيين، ومع اتحاد البرلمانين الدولي، الذي أعلن أنه يتابع تداعيات قانون القومية، وكذلك توجه بعض أعضاء القيادة إلى الأمم المتحدة التي فتحت تحقيقاً في حيثيات قانون القومية، كما التقى رئيس لجنة المتابعة مع نائب وزير الخارجية الروسي (بوغدانوف) وجرى مناقشة موضوع قانون القومية، وضمن سياق التحركات الدولية زار النائبان جمال زحالقة، وأحمد الطيبي جمهورية مصر، وألقى الطيبي كلمة أمام وزراء الخارجية العرب في الجامعة العربية شرح فيها القانون ومخاطره (زريق، 2019، ص 227).

في ضوء ما سبق يرى الباحث أنه على أهمية خطاب التدويل، غير أنه بدون أن يستند إلى مخاطبة لجان حقوق الإنسان والممثل بالحق والعدالة والمساواة والمواطنة، وبالاستناد إلى المواثيق والمعاهدات الدولية بدعم ومساندة دولية، واستغلال جميع المنابر الدولية وأصدقاء الفلسطينيين والمؤيدين للحق بخطاب غير مجزأ، ومن منطلق مبدأ عدم تجزأة الحقوق، في سياق القضية الأم بالترويج للقضية الفلسطينية، على أن يكون الخطاب قائماً على استراتيجية موحدة وتنظيم العمل السياسي الفلسطيني في الداخل، والمجتمع الدولي بشكل عام من خلال تحرك جماعي ومن خلال جسم منظم.

تجربة العمل الفردي والحزبي لم تنتج شيئاً، وهو مجرد كلام لا يمكن البناء عليه، ولا يستطع التأثير في القضايا المهمة والملحة، بدون تحديد سلم الأولويات، والقدرة على تنفيذ ذلك من خلال

برنامج وخطط عمل مبنية على المتغيرات المحلية، على أرض الواقع والإقليمية والدولية، وبشعارات وأهداف محددة، وبدون وعود التي تعودت الجماهير على سماعها من القادة السياسيين ومنتسبي الأحزاب دون تحقيق شيئاً منها.

بالإضافة إلى الشراكة السياسية بين عموم فلسطينيي الداخل، وتفكيك الخطاب الصهيوني، والسياسات التمييزية والعنصرية، وصب الجهود وتركيزها، بالعمل من خلال المؤسسات الجماعية، وإعادة الاعتبار لها بمأسستها في إطار عام، يعني تركيز واحترام الخلافات الداخلية، والآراء والتوجهات المختلفة في إطار الحوار، والاستفادة من تجربة لجنة المتابعة العليا، والقائمة المشتركة لتعزيز العمل المشترك.

4.4 النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1.4.4. النتائج:

- 1- استمرار (إسرائيل) في سياساتها العنصرية والتمييزية، وسن المزيد من القوانين العنصرية والانزياح أكثر نحو اليمين، وسلب حقوق الفلسطينيين السياسية والقومية، وفرض يهودية الدولة بالقانون، كل هذه القوانين هي انتهاك لحقوق فلسطيني الداخل بشكل مشروع، ومنح شرعية لقوانين المواطنة والولاء ومقاربتها بان الفلسطينيين يشكلون تهديداً أو تهديداً كامناً أو طابوراً خامساً.
- 2- فرض الاعتراف بيهودية الدولة بواسطة قوانين ذات صبغة عقاب جماعي، وعقاب على مستوى الأفراد بدأ قانون الجنسية، وسجل السكان، أو الحصول على بطاقة هوية، وانتهاء بمحاولة (إسرائيل) فرض الخدمة القومية المدنية، على الشباب الفلسطينيين تهدف إلى تزييف الوعي السياسي القومي، وخلق غربة بين الشباب والوعي القومي.
- 3- سيطرة الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة منذ ولاية نتنياهو الثانية في (2009)، والأحزاب الحاكمة وائتلافها على الكنيست، ومواقع صناعة القرار، ويدعم مواقفها، لفرض سياسات وقوانين تسعى لتقويض مكانة فلسطيني الداخل بوصفهم تهديداً وخطراً على طابع الدولة، وتعمل على تضيق هامش الحريات والعمل السياسي، وملاحقة الفلسطينيين نتيجة المواقف السياسية المعبرة عن رأيها، والتي تناهض يهودية الدولة وقوميتها.
- 4- إن مشاركة فلسطيني الداخل في الهبة الشعبية الفلسطينية، التي انطلقت في تشرين الأول / أكتوبر (2015) من القدس، من أجل حماية الهوية الفلسطينية والعربية والإسلامية للمدينة، في مواجهة ما تتعرض له من ممارسات تشويه وطمس، ردت (إسرائيل) ومؤسساتها بعنف على مشاركة فلسطيني الداخل في الهبة، وكذبك كما حدث في انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام (2000)، وتعتبر مشاركة فلسطيني الداخل هي التعبير الحقيقي على أنهم الأقلية العربية الأصلانية، وجزء من الأمة العربية، وتخوض صراع مع إسرائيل، من أجل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.
- 5- فشل (إسرائيل) في القضاء على الهوية الوطنية الفلسطينية المشتركة في جميع أماكن تواجدهم بما فيهم فلسطيني الداخل، وعلى الرغم من التهديد الدائم من (إسرائيل) تواجد فلسطيني الداخل، وذلك لأن ارتباطهم بماضيهم وهويتهم الفلسطينية وبالعلاقات العائلية كان قويا بالإضافة إلى تضامنهم عند وقوع أي حدث يلحق أذى كبيراً في حياة الفلسطينيين، أو برموز وطنية ودينية مثل المسجد الأقصى.

6- عملت (إسرائيل) بشكل حثيث على كبح المطالب القومية، والسياسية لفلسطيني الداخل من خلال مسارين، الأول، المسار الأمني المتمثل بـ (العصا) والمسار الثاني المكافآت الاقتصادية (الجزرة)، وتظل وتيرة استعمال هذين المسارين أو الأدوات مرهونة بالتصرف السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وبالأوضاع السياسية والأمنية العامة.

7- أكدت الدراسة على أن تنظيم العمل، وتحديد الخطوط العريضة للمستقبل، ضمن مؤسسات تمثيلية تشكل الإطار الجامع الذي ينضوي تحت مظلته جميع المختلفين، ويكون ممثلهم وطنياً ودولياً، ويشكل نموذجاً يحتذى به، ودون ذلك فإن واقع الفلسطينيين في الداخل سيزداد تعقيداً، وسيعمق الانقسام والاختلاف، والمزيد من تفسخ نسيج المجتمع، ويسهل من سقوطهم، تحت سطوة وتغول مؤسسات الدولة، وسياساتها التمييزية والقوانين العنصرية، واستغلال أصواتهم الانتخابية لصالح الأحزاب الصهيونية، وصولاً لإعادة تشكيل مفهوم الأسرلة.

8- تؤكد الدراسة على وجوب لتشكيل القائمة المشتركة ولجنة المتابعة، والتوافق بالاستناد للعمل الديمقراطي التراكمي للتحويل نحو الانتخابات، تسريع بناء تلك البنى التمثيلية لفلسطيني الداخل، هيكلياً وتنظيمياً واقتصادياً، كي يمكنها من الاستقلالية، وتهيئة هذه الاجسام لتمثلهم محلياً وإقليمياً ودولياً. إن انهيار القائمة المشتركة ومعالجة قضية التناوب، تشكل ضرراً كبيراً يؤثر في مصداقية العمل السياسي الفلسطيني.

2.4.4. التوصيات:

يوصي الباحث على:

1- ضرورة العمل بشكل جدي لخروج فلسطيني الداخل من وضعهم المزوم، وخطورة هذه الأوضاع نتيجة الانقسام الداخلي، وعدم التجانس والانسجام الداخلي، رغم أنهم يعيشون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة، لانتشار العنف والجريمة والفقر والضائقة الاقتصادية، ونشوء طبقة وسطى، وخشية من الأسرلة، بغياب تصور مستقبلي.

2- وعلى أهمية خطاب التدويل ولكنه يجب أن يستند إلى خطاب حقوق الانسان، المتمثل بالحق والعدالة والمساواة والمواطنة، وبالاستناد إلى المواثيق والمعاهدات الدولية وبدعم ومساندة دولية، واستغلال جميع المنابر الدولية وأصدقاء الفلسطينيين، والمؤيدين للحق وبخطاب غير مجزأ، ومن منطلق مبدأ عدم تجزأة الحقوق، وفي سياق القضية الام بالترويج للقضية الفلسطينية، على أن يكون الخطاب قائماً على استراتيجية موحدة وتنظيم العمل السياسي الفلسطيني في الداخل والمجتمع الدولي بشكل عام من خلال تحرك جماعي، ومن خلال جسم منظم.

- 3- ضرورة استعادة الثقة بالأحزاب العربية، وقدرتها على التأثير وأداء المهام المرتبطة بتمثيل فلسطيني الداخل بسبب أدائها، والإيمان بقدرتها على التغيير، وأنها لن تكون صورة عن البنى التقليدية كالعشيرة والقبيلة والعائلة، ويجب على الشباب أن يمارسوا عن المشاركة السياسية والانتخابات.
- 4- ضرورة تغيير الواقع بتخلي القيادة السياسية عن التناقضات، والتوازنات، والمصالح الشخصية، والخذلان من الممارسة السياسية بين صفوف الفلسطينيين خاصة الشباب، في ظل سعي حثيث من اليمين بإقصاء الفلسطينيين من المواطنة بدون أفق.
- 5- استخلاص العبر من تجربة العمل الفردي والحزبي، التي لم تنتج شيئاً، وتحديد سلم الأولويات والقدرة على تنفيذ ذلك، من خلال برنامج وخطط عمل مبنية على المتغيرات المحلية، على أرض الواقع والإقليمية والدولية، وبشعارات وأهداف محددة، من دون وعود تعودت الجماهير على سماعها من القادة السياسيين ومنتسبي الأحزاب دون تنفيذ.
- 6- ضرورة الشراكة السياسية بين عموم فلسطيني الداخل، وتفكيك الخطاب الصهيوني والسياسات التمييزية والعنصرية، وصب الجهود وتركيزها، بالعمل من خلال المؤسسات الجماعية، وإعادة الاعتبار لها بمأسستها في إطار عام، وهذا يعني تركيز واحترام الخلافات الداخلية، والآراء والتوجهات المختلفة في إطار الحوار، والاستفادة من تجربة لجنة المتابعة العليا، والقائمة المشتركة لتعزيز العمل المشترك.
- 7- في ظل غياب التصور المستقبلي، واندثار وثائق الرؤى فالمطلوب تجديدها، وإعادة مأسسة لجنة المتابعة العليا، والاتفاق عليها للخروج من حال الانقسام بين صفوف فلسطيني الداخل، الذي يهدد مكانتهم ووجودهم ولا ينسوا أن السلطات الإسرائيلية مستمرة في سياساتها، والكارثة تحيط بجميع الفلسطينيين.
- 8- ضرورة تشكيل القائمة المشتركة ولجنة المتابعة والتوافق، بالاستناد للعمل الديمقراطي التراكمي للتحول، نحو الانتخابات لبناء تلك البنى التمثيلية لفلسطيني الداخل، هيكلياً وتنظيمياً واقتصادياً كي يمكنها من الاستقلالية، وتهيئة هذه الاجسام لتمثلهم محلياً وإقليمياً ودولياً.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1- الكتب:

- أبو ستة، سلمان. (2001). **حق العودة حق مقدس وقانوني وممكن**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أبو عصب، خالد. (2011). **دليل إسرائيل العام التربية والتعليم البحث العلمي**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.
- أبوعرفة، عبد الرحمن. (1981). **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، الأردن: عمان، دار الجليل**.
- أسعد، غانم ومهند، مصطفى. (2011). **دليل إسرائيل العام**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- أمارة، محمد. (2011). **لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل**. حيفا: مدى الكرمل.
- أمارة، محمد. (2002). **أمارة النسيج اللغوي الاجتماعي الفلسطيني في إسرائيل**. دن.
- بابيه، ايلان. (2007). **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة ص 319،320. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بشارة، عزمي. (2005). **من يهودية الدولة حتى شارون**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن".
- بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مركز مواطن.
- توما، ايميل. (1982). **طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل 1982**. حيفا: منشورات أبي سلمى.
- توما، أميل. (1976). **جذور القضية الفلسطينية**. الناصرة: المكتبة الشعبية حيفا.
- جريس، صبري. (1967). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- الحاج، ماجد. (1997). **التربية للتعددية الثقافية في إسرائيل في ظل عملية السلام، مناحم ماننفر وآخرون (محررون) تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية (بالعبرية) تل ابيب، جامعة تل ابيب ورموت**.
- الحاج، ماجد. (1996). **التعليم لدى العرب في إسرائيل، سيطرة أم تغيير اجتماعي (بالعبرية) القدس: ماغنس والجامعة العبرية**.

- حيدر، عزيز. (2011). دليل إسرائيل العام. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- خالد، محمود. (1988). معسكر اليمين الصهيوني. عمان: دار الكرمل للنشر.
- روحانا، نديم. (2011). العرب الفلسطينيون في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل.
- زريق، رائف. (2019). قانون القومية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار.
- زريق، قسطنطين. (1948). في معنى النكبة. بيروت: دار العلم للملايين.
- سليمان، سعيد. (2015). التحولات الديمغرافية لدى السكان العرب في إسرائيل. حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية.
- السهي، نبيل محمود. (2009). النكبة والتطور الديموغرافي اليهودي في فلسطين بعد عام 1948. دمشق: شبكة المعلومات السورية القومية.
- شحادة، امطانس. (2009). مشهد الفلسطينيون في إسرائيل. فلسطين: رام الله.
- شحادة، شلحت. (2017). الملاحقة الأمنية كأداة سياسية. حيفا: التجمع الوطني الديمقراطي.
- صايغ، فايز. (1965). الاستعمار الصهيوني في فلسطين. بيروت: مركز البحوث في منظمة التحرير الفلسطينية.
- صعابنة، عميد. (2018). الفلسطينيون في إسرائيل، تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
- عصام مخول نبيل عويضة. (2016). مقدمة كتاب "يوم الارض - انتصار وحدة الصف الكفاحية. حيفا: معهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية لمناسبة الذكرى ال- 40 ليوم الارض.
- غانم، أسعد ومصطفى، مهذب. (2011). التنظيم الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- غانم، أسعد ومصطفى، مهذب. (2011). الفلسطينيون في إسرائيل. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.
- غانم، هنيذة. (2019). الفلسطينيون في إسرائيل بعد صدور وثائق الرؤى. تحولات المشاركة السياسية في العقدين الأخيرين ورؤية نحو المستقبل حيفا: مدى.
- غانم، هنيذة. (2018). ما بين الابارتهايد، الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري - اشكاليات المقاربة والمقارنة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار".
- غانم، هنيذة. (2017). إسرائيل الثالثة - التحول نحو الدولة الدينية الاستيطانية!، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، فلسطين: رام الله.

فروزنفيلد، هنري والحاج، ماجد. (1990). الحكم المحلي العربي في إسرائيل. حيفا، جفعات
حبيبة: معهد الدراسات العربية.

قاسم، عايش. (2012). الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030. فلسطين: غزة.
قفيشة، معتز. (2000). تقرير حول الجنسية الفلسطينية، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.
محارب، محمود. (1998). لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل. القدس:
مركز المعلومات.

المسيري، عبد الوهاب. (1970). موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

مصطفى، مهند وغانم، أسعد. (2011). دليل إسرائيل العام. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.
مصطفى، مهند. (2019). الفلسطينيون في إسرائيل تحولات المشاركة السياسية خلال العقدين
الآخريين ورؤية نحو المستقبل. حيفا: مدى الكرمل.

مناع، عادل. (2016). نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (1948-1956).
بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.

همت، مصطفى. (2016). الفلسطينيون في إسرائيل، القائمة المشتركة بعد عام على تشكيلها.
رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.

2- رسائل علمية:

أبو عريش، أنس. (2018). خطاب الأصلاية في الفكر الصهيوني: من هيرتسل إلى نتياهو.
رسالة ماجستير، رام الله: جامعة بيرزيت.

حمدونة، رأفت. (2007). الأحزاب العربية في إسرائيل. مجلة الوسط.
شعبان، خالد. (2001). دور الأحزاب والحركات العربية لفلسطيني 1948، في النظام السياسي
الإسرائيلي 1967-1991. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية،
القاهرة.

3- تقارير:

إبراهيم، يوسف. (2004). التحول الديموغرافي القسري في فلسطين. فلسطين: رام الله. تم
الاسترداد من موقع وكالة وفا: <http://maw.cx/iy>

إحنا. (2017). القائمة المشتركة: لقاءات سياسية غير مسبوقة في أوروبا وحضور دولي بارز.
تم الاسترداد من موقع إحنا: <http://maw.cx/iX>

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار. (2018). **التقرير السنوي**.
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار. (2011). **الفلسطينيون في إسرائيل**.
بانيت وصحيفة بانوراما. (19 أكتوبر/ 2016). **وفد القائمة المشتركة برئاسة النائبين عودة
وغنايم في جولة رسمية إلى برلين**. الناصرة، إسرائيل. تم الاسترداد من موقع بانيت
وصحيفة بانوراما: <http://maw.cx/jt>
بدوان، علي. (13 أغسطس/ 2010). **القرى الفلسطينية في مواجهة التهويد**. تم الاسترداد من
موقع فلسطين اليوم عينك على فلسطين: <https://paltoday.ps/ar/post/88094>
جرايسي، برهوم. (2016). **الكنيست الـ 20 سجل القوانين**. رام الله: مدار.
جبارين، يوسف تيسير. (2011). **العرب الفلسطينيون في إسرائيل**. حيفا: مدى الكرمل، المركز
العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية.
جبيزون، روت، أبو ريا، عصام. (2002) **الصدع العربي اليهودي في إسرائيل: مميزات
وتحديات**. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس. <https://www.idi.org.il>
جرايسي، برهوم. (2017). **سجل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان**. فلسطين:
رام الله.
غطاس، باسل، 2017، قراءة في واقع فلسطيني الداخل وضرورة تجديد المشروع الوطني، موقع
عرب، 48، <https://www.arab48.com>
الجليل، أحمد الشيخ محمد. (2018). شفا عمرو. مركز "ركاز"، بنك المعلومات التابع لجمعية
الجليل. تم الاسترداد من موقع ركاز بنك المعلومات: <http://maw.cx/jf>
الجليل، أحمد الشيخ محمد. (2018). شفا عمرو. مركز "ركاز"، بنك المعلومات التابع لجمعية
الجليل. تم الاسترداد من موقع ركاز بنك المعلومات: <http://maw.cx/jg>
الجليل، أحمد الشيخ محمد. (2018). شفا عمرو. مركز "ركاز"، بنك المعلومات التابع لجمعية
الجليل. تم الاسترداد من موقع ركاز بنك المعلومات: <http://maw.cx/ji>
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. (14 فبراير/ 2016). **نحذّر من قانون الإقصاء السياسي
وديكتاتورية الأغلبية!**. تم الاسترداد من موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل:
<http://maw.cx/jn>
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (11 مايو/ 2017). **الإحصاء الفلسطيني يستعرض: واقع
اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2017/06/20**. تم الاسترداد من موقع
دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://maw.cx/jk>
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). **واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي
للاجئين**. فلسطين: رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين عشية اليوم العالمي للاجئين. فلسطين.

حملة المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي. (مارس/ 2019). نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين 2018. تم الاسترداد من موقع حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي: <http://maw.cx/jA>

حيدر، عزيز. كتاب المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد، نفقات كيبوتس المتحدة، تل أبيب.

خطيب، محمد. (2019). قراءة سريعة في تقرير "وضع الدولة" الصادر عن مركز "طاوب"، وصحة المجتمع العربي. "ركاز" مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية- جمعية الجليل.

دائرة الإحصاء المركزية. (29 مارس/ 2018). بيان للصحافة. تم الاسترداد من موقع دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: <http://maw.cx/jl>

دلاشة، عمر. (4 سبتمبر/ 2018). وفد المشتركة يلتقي مسؤولين أوروبيين لبحث "قانون القومية". تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iY>

روفي، شارون. (2009). أعضاء كنيست عرب ضد مبادرة يشاي: اقتراح مرضي. يديعوت أحرنونت، موقع Ynet.

زريق، رائف. (2019). الفلسطينيون في إسرائيل" قانون القومية ومستجدات الانتخابات المحلية والبرلمانية، ضمن تقرير مدار الاستراتيجي.

زعيبي، همت. (2017). الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية: تم الاسترداد من موقع مدى: <http://maw.cx/iW>

زعيبي، همت. (2016). الفلسطينيون في إسرائيل. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار. سما الإخبارية. (31 ديسمبر/ 2018). 76 عربياً بينهم 14 امرأة ضحايا جرائم القتل. فلسطين: غزة. تم الاسترداد من موقع سما الإخبارية: <http://maw.cx/iM>

سويتش. (2001). الأراضي والمساواة. حيفا. تم الاسترداد من موقع سويتش: <http://maw.cx/jo>

شحادة، امطانس. (2009). الفلسطينيون في إسرائيل "مدار الاستراتيجي". شحادة، امطانس. (2009). محور الفلسطينيون في إسرائيل من الاحتواء الى العداء. فلسطين:

رام الله.

شلحت، انطون. (2016). اليمين الإسرائيلي الجديد- مدار المشهد الإسرائيلي، فلسطين: رام الله. شلحت، أنطوان. (16 مارس/ 2013). الصهيونية وإسرائيل: الاستيطان أولاً ودائماً!. تم

الاسترداد من موقع مسارات: <http://maw.cx/jz>

صالون سورية. (2017). الهدم والبناء الاستعماري في الجولان. تم الاسترداد من موقع صالون سورية: <http://maw.cx/iu>

صحيفة الشرق الاوسط. (19 يوليو / 2018). إسرائيل "دولة قومية يهودية". لندن. عبد الفتاح، توفيق. (19 أبريل / 2019). مختص في علم الإجرام: السلطات غير معنية بمكافحة العنف والجريمة بالمجتمع العربي. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iP> عدالة. (2018). إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي. فلسطين: حيفا، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

عدالة. (29 يناير / 2017). قانون كمينيتس - اقتراح قانون التخطيط والبناء (التعديل 109)، 2016، ورقة موقف.

عدالة. (2012). قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل. إسرائيل: حيفا. تم الاسترداد من موقع عدالة: <http://maw.cx/j1>

عدالة. (2012). قوانين تمييزية ضد الفلسطينيين. إسرائيل: حيفا. عدالة. (2002). مكانة اللغة العربية في إسرائيل. فلسطين: حيفا، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

عدالة. (7 يناير / 2009). في رده على طلبات شطب حزب التجمع الوطني الديمقراطي: عدالة يطلب رفض الطلبات التي لا تستند على أي أساس قانوني. تم الاسترداد من موقع عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل: <http://maw.cx/iF>

عرب 48. (31 ديسمبر / 2018). 76 عربياً بينهم 14 امرأة ضحايا جرائم القتل. فلسطين: غزة. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iN>

عرب 48. (2017). "المتابعة" و"المشاركة" يلتقون 28 سفيرا أوروبيا. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iV>

عرب 48. (يوليو / 2017). 156 قانوناً عنصرياً طرح في الكنيسة. فلسطين: حيفا. عرب 48. (12 يوليو / 2017). الكنيسة تقر قانون الجمعيات بالقراءة الثالثة. فلسطين: حيفا.

عرب 48. (19 أبريل / 2017). القوانين الإسرائيلية تجسد تصاعد اليمين المتطرف والكراهية للعرب. حيفا. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/jz>

عرب 48. (30 يناير / 2017). زعبي بالبرلمان البريطاني: فلسطينيو الداخل ليسوا شأنًا إسرائيليًا داخليًا. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iT>

عرب 48. (1 فبراير / 2016). يجب تقييد الشرطة وليس زيادة صلاحياتها. فلسطين: حيفا. عنبتاوي، خالد. (ب.ت). وعد بلفور والصهيونية والإمبريالية. "قضايا إسرائيلية"، مجلة قضايا فلسطينية، مدار.

غانم، أسعد وشحادة، امطانس. (2011): الفلسطينيين في إسرائيل. تقرير مدار الاستراتيجي.
غانم، هنيذة. (2019). تحولات المشاركة السياسية فلسطينيو الداخل، الفلسطينيين في إسرائيل بعد
صدور وثائق الرؤى. رام الله: مدى الكرمل.

غانم، هنيذة. (2018). ما بين الاحتلال العسكري الاستعماري والأبرتهاد.
غانم، هنيذة. (2009). مدار الفلسطينيين في إسرائيل. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).
فلسطين اليوم. (15 مايو / 2009). أجندة مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في ظل حكومة ائتلاف
نتنياهو - ليبرمان. تم الاسترداد من موقع فلسطين اليوم عينك على فلسطين:
<http://maw.cx/iL>

كنوز نت. (13 فبراير / 2018). نوّاب المشتركة: جلسة خاصة تحت عنوان تفاهم العنف في
المجتمع العربي. تم الاسترداد من موقع كنوز نت: <http://maw.cx/iO>
الكنيست. (2 يونيو 2010). الجلسة 129 بالعبرية. تم الاسترداد من موقع الكنيست:
<http://maw.cx/jp>

المتابعة. (2017). اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل. تم الاسترداد من موقع
المتابعة: <http://maw.cx/iU>

المتابعة، (30 يناير / 2017). اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل. تم الاسترداد من
موقع المتابعة: <http://maw.cx/iB>

مدى الكرمل. (2016). تقرير الرصد السياسي عنصرية ممنهجة. فلسطين: حيفا.
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2019). هل تؤثر شبكات الفساد ضدّ نتنياهو في
نتائج الانتخابات؟ قطر: الدوحة. تم الاسترداد من موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة
السياسات: <http://maw.cx/jm>

المركز العربي للتخطيط البديل. (7 أيار / 2015). الأرض والمسكن. الناصرة.
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). (2017). إسرائيل الثالثة التحول نحو الدولة
الدينية الاستيطانية، فلسطين: رام الله.

المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية (مدار). (2016). التقرير الاستراتيجي. فلسطين: رام الله.
المركز الفلسطيني للدراسات السياسية (مدار). (2012). تقرير "مدار" الاستراتيجي. رام الله:
المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية.

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). (2011). سن القوانين. فلسطين: رام الله.
مصطفى، مهند. (2013). فلسطينيو 1948 وغياب الرؤية الجامعة. جريدة السفير. تم الاسترداد
من موقع فلسطين صوت الذين لا صوت لهم: <http://maw.cx/iQ>

مصطفى، همت. (2017). تقرير مدار الاستراتيجي الفلسطينيين في إسرائيل. مدار الاستراتيجي الفلسطينيين.

4- أخبار صحفية:

الجزيرة نت. (2017). غطاس.. نائب بالكنيست يواجه عنصرية الاحتلال. تم الاسترداد من موقع

الجزيرة نت: <http://maw.cx/iJ>

خوري، أرنست. (2 أغسطس / 2010). مذبحه في عرض البحر. تم الاسترداد من موقع الأخبار:

<http://maw.cx/jC>

دنيا الوطن. (12 أبريل / 2010). لأول مرة: وفد من عرب الـ48 الى ليبيا بدعوة من القذافي

لتعميق التواصل العربي. تم الاسترداد من موقع دنيا الوطن: <http://maw.cx/iG>

كيوان، سهيل. (18 مارس / 2015). "صرخ ننتياهو" العرب هجموا» فربح الانتخابات. تم الاسترداد

من موقع صحيفة القدس: [/http://maw.cx/j2](http://maw.cx/j2)

وكالة فلسطين اليوم. (11 فبراير / 2015). ليبرمان: حنين زعبي مكانها السجن وليس الكنيست.

تم الاسترداد من وكالة فلسطين اليوم عليك على فلسطين: <http://maw.cx/iI>

وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). (31 يوليو / 2018). السجن 5 أشهر على الشاعرة طاطور بسبب

قصيدة ضد جرائم الاحتلال. فلسطين: رام الله. تم الاسترداد من موقع وكالة وفا:

<http://maw.cx/iK>

وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). (3 ديسمبر / 2008). "الشاباك" يحقق مع سكرتير الجبهة

الديمقراطية للسلام بتهمة كتابة مقالات وقيادة المظاهرات. فلسطين: رام الله.

وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). (15 مارس / 2005). بشارة يلتقي في بيروت الرئيس اللبناني

ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، فلسطين: رام الله.

وولف، باتريك. (2006). الكولونيالية الاستيطانية واستئصال محو السكان الأصليين. مجلة

دراسات الاستعمار الاستيطاني، العدد 2. صفحات: 226-252. ترجمة للعربية: داليا طه.

وئام، بلعوم. (2017). "الهدف: مليون" المستوطنون والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس -

ورقة معلوماتية، مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)،

فلسطين: رام الله.

ياعر، إفرايم وهرمان، متار. (2008)، مقياس الحرب والسلام. مركز تامي شطاينمتس لدراسة

السلم في جامعة تل أبيب.

يوسف، أحمد الشيخ. (2018). الفلسطينيون في أراضي 48 أرقام وحقائق. تم الاسترداد من موقع

جمعية الجليل: <http://maw.cx/jB>

5- قوانين:

عدالة. (تموز / 2011). قوانين ومشاريع تمييزية جديدة في إسرائيل - تموز 2011. المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيلي. تم الاستمرار من موقع عدالة: <http://maw.cx/iA>
مكتبة حقوق الإنسان. (ب.ت). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966، تم الاسترداد من موقع جامعة منيسوتا: <http://maw.cx/iD>
مكتبة داغ همرشولد. (ب.ت). تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة: <http://maw.cx/iC>

6- مجلات دورية:

ارشيد، سليمان. (6 أكتوبر، 2018). إسرائيل بين التطهير العرقي والأبرتهيد. تم الاسترداد من مقال على موقع عرب 48.
امارة، محمد وكبها، مصطفى. (2005). هوية وانتماء: مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب. طمرة: الابن خلدون جمعية العربية للبحث والتطوير ومركز مكافحة العنصرية.
امارة، محمد. (2011). لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية. حيفا: مدى الكرمل.
إيليا، زريق. (2014). الصهيونية والاستعمار. مجلة عيران.
بتربخ، غابرييل. (2012). هدم رواية الاستيطان الصهيوني وإنشاء بديل لها. "هاني أحمد فارس (محرر) وآخرون. حل الدولة الواحدة للصراع العربي- الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
بشارة، عزمي. (1992). الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، مشروع رؤية جديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3 العدد 11.
بشير، نبيه. (2006). يوم الأرض ما بين القومي والمدني، سيرورة وتحول. حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
حنفي، ساري. (2009). التطهير المكاني. مركز دراسات الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 360.
الحوت، بيان نهويض. (1991). المؤرخون الفلسطينيون والنكبة. مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
حيدر. عزيز. (2007). سياسة إسرائيل نحو أملاك الغائبين الفلسطينيين قضايا إسرائيلية، العدد 27، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

- روحانا، نديم. (2014). **المشروع الوطني الفلسطيني: نحو إعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني**، مجلة الدراسات الفلسطينية.
- روحانا، أسعد غانم نديم. (1998). **المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ازمة الأقلية القومية في دولة اثنية**. بيروت: **مجلة الدراسات الفلسطينية** المجلد 9، العدد 35، ص 49.
- ريخس، ايلي. (1993). **الأقنية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية**. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
- زريق، رائف. (2015). **القائمة العربية المشتركة: سؤال الوحدة والاختلاف**. بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**.
- سالتزمان، د. ايلي. (2015). **افي ميرغن فهم جغرافيات إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- سلطاني، نمر. (2009). **ما بين التصويت والمقاطعة هناك طريق ثالث**، عدد 2، **مجلة جدل**، حيفا: مدى.
- الشرقاوي، فواز حامد. (2007). **السكان اليهود في فلسطين دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق.20 2007**، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، مجلد 12 العدد 2.
- الشيخ، عبد الرحيم. (2010). **متلازمة كولومبوس وتنقيب فلسطين: جينالوجيا سياسات التسمية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 83، مجلد 21، ص 78. تم الاسترداد من موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية: <http://maw.cx/jy>
- عودة، أيمن. (2009). **مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات البرلمانية**، عدد 2، **مجلة جدل**، حيفا: مدى.
- غانم، هنيده. (2013). **المحو والانشاء في المشروع الاستعماري الصهيوني**. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد (24)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- القيس، أمجد. (2013). **التمييز العنصري الصهيوني: جريمة ضد الإنسانية**، **مجلة العودة**، العدد 54. فلسطين: بيت لحم.
- كها، مصطفى. (2012). **لغة الخطاب السياسي في الصحافة العربية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري**، **المجلة: مجمع اللغة العربية 2012**، حيفا.
- محارب، عبد الحفيظ. (2011). **يهودية الدولة...الفكرة، الدولة، وإشهارها**. مجلة شؤون فلسطينية' العدد 246.
- مدى الكرمل. (23 مارس/ 2009). **الاحتجاج الجماعي على مجازر غزة بين المواطنة والانتماء القومي**. تم الاسترداد من موقع مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية: <http://maw.cx/iE>

هربون عبريت وبراك، ميخال. (ب.ت). مكانة اللغة العربية في إسرائيل، سويتش. تم الاسترداد من موقع سويتش: <http://maw.cx/jo>

واكيم، سلمى. (2009). لماذا نقاطع؟ العدد الثاني. مجلة جدل، حيفا: تم الاسترداد من موقع مدى الكرمل: <http://maw.cx/js>

يفتاحيل، ارون. (2012). الانتقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل. عبري. ترجمة سلاف حجاوي.

يونان، يوسي. (2007). إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية، قضايا إسرائيلية، العدد 27، تحرير عزيز حيدر. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

يونس، تغريد يحيى. (2016). القائمة المشتركة: مقاربة جندرية. جدل، تغريد.. حيفا: مدى الكرمل.

7- مقالات:

بلال، الظاهر. (2019). بصمة نتياهو. موقع عرب 48. حيفا بن كسبيت. (13 مارس / 2007). ازدياد تضامن عرب إسرائيل، هكذا ورد في المصدر مع إيران (بالعبرية). معاريف. تم الاسترداد من موقع: <http://maw.cx/jE>

بن، ألوف، (10 مارس / 2010). الخلاف على مستقبل المناطق المحتلة جزء من الجدل بشأن هوية إسرائيل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

بن، الوف. (2018). الاتزياح نحو اليمين. موقع عرب 48. تسيدك، شلومو. (2008). أيام الحسم لعرب إسرائيل. تل ابيب.

خوري، الياس. (2013). النكبة المستمرة ومخطط برافر. صحيفة القدس العربي. زريق، رائف. (2018). قانون القومية وبداية نهاية نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. تم الاسترداد من

موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية: <http://maw.cx/j0> صباغ، اليف. (30 يونيو / 2016). أين المشكلة في خطاب حنين زعبي؟ تم الاسترداد من موقع

وكالة معاً: <http://maw.cx/jq> صرصور، إبراهيم. (23 فبراير / 2015). القائمة العربية المشتركة: البداية وليست النهاية، بقلم:

النائب ابراهيم صرصور. تم الاسترداد من موقع بنت: <http://maw.cx/iS>

الظاهر، بلال. (2018). نهاية العام 2018: إسرائيل ترحل قضاياها لعام جديد أكثر توترا. موقع عرب 48.

عتباري، ايتمار. (16 مارس / 2007). الشاباك يهدد عرب إسرائيل، هكذا ورد في المصدر (بالعبرية). هآرتس، تم الاسترداد من موقع: <http://maw.cx/jD>

عرب 48. (9 يوليو / 2017). المجتمع العربي: تغيرات الديمغرافيا والطبقة الوسطى. حيفا. تم الاسترداد من موقع عرب 48: <http://maw.cx/iZ>

عزيز، حيدر. (2010). الفلسطينيون في إسرائيل الهوية والاستثناء. صحيفة السفير اللبنانية. مجلي، نظير. (23 يوليو 2009). الدولة اليهودية.. حق لإسرائيل؟. جريدة الشرق الأوسط، تم

الاسترداد من موقع جريدة الشرق الأوسط: <http://maw.cx/iv>

مسعد، جوزيف. (2018). مستقبل النكبة. صحيفة الأخبار اللبنانية.

وكالة معاً. (29 يونيو / 2016). نتياهو: تحدثت مع المستشار القانوني للحكومة بغية إقالة حنين زعبي. تم الاسترداد من موقع وكالة معاً: <http://maw.cx/iH>

8- مؤتمرات:

أسعد، أحمد عز الدين. (2013). التطهير العرقي كفعل استعماري استيطاني متعدد الدلالات والإبعاد. مؤتمر سياسات الإبعاد والتطهير العرقي، جامعة النجاح.

سويد، حنا. (17 مايو / 2015). المؤتمر الخامس عشر حول قضايا الارض والمسكن. الناصرة: المركز العربي للتخطيط البديل.

بيئر، بويميل. (2004). الاقلية العربية تحت الحكم العسكري 1948 - 1967: أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية. أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية. الناصرة: نظمه "المركز العربي

للدراستات الاجتماعية التطبيقية"، مدى الكرمل. تم الاسترداد من موقع: <http://maw.cx/iz>

9- وثائق:

لجنة المتابعة. (2006). وثيقة التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. فلسطين: الناصرة. تم الاسترداد من موقع: <http://maw.cx/iR>

وزارة الخارجية الإسرائيلية. (1948). وثيقة الاستقلال: إعلان عن إقامة دولة إسرائيل. تم الاسترداد من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية <http://maw.cx/ml>

10- המראג הערבי

בנימין נויברגר. המיעוט הערבי. (1998). ניכור והשתלבות בית ההוצאה לאור של האוניברסיטה הפתוחה. תל-אביב.

בנימין תופיר גר (1998). *الأقلية العربية: رفض ودمج، ليؤر - الجامعة المفتوحة، تل أبيب.*

עזיז חידר (2005). *ספר החברה הערבית בישראל: אוכלוסיה. חברה כלכלה. הוצאות הקיבוץ המאוחד, תל-אביב.*

עזיז חידר (2005). *المجتمع العربي في إسرائيل: السكان المجتمع الاقتصاد، الكيونس الموحد، تل أبيب.*

ثانياً: المراجع الأجنبية

Adala, (Aug.,2018). Israel's Jewish Nation-State Law, The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. <http://maw.cx/jv>

Adala, (Sep., 2017). The Discriminatory Laws Database, The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. <http://maw.cx/ju>

Amaya al-Orzza & Rachel Hallowell, (2016). Forced Population Transfer: The Case of Palestine - Suppression of Resistance , BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights.

Haleem Abu Shamseyeh, (1999). " Settling the Old City: the Policies of Labor and Likud", Institute for Palestine Studies.

Israel parliament passes controversial 'strip-search' law, (2016), WORLD BULLETIN. <http://maw.cx/jx>

World Population Review, Israel Population (2019). <http://maw.cx/jw>

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر و عرفان
ج.....	مصطلحات الدراسة:
ه.....	الملخص:
ز.....	Abstract

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (خلفية الدراسة) 1

1.....	1.1 مقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهمية الدراسة
4.....	4.1 أهداف الدراسة
4.....	5.1 أسئلة الدراسة
4.....	6.1 حدود الدراسة
5.....	7.1 منهجية الدراسة
5.....	8.1 دراسات سابقة

الفصل الثاني: الدوافع والسياقات التاريخية للقوانين العنصرية والتمييزية ضد فلسطيني الداخل ... 10

11.....	1.2 التطور التاريخي للقوانين العنصرية والتمييزية داخل الكيان الإسرائيلي
14.....	1.1.2. الإطار التاريخي والأسس الأيديولوجية للسياسات القانونية العنصرية:
18.....	2.1.2. النكبة كبنية وليس كحدث أولي:
19.....	1.2.1.2. النكبة: المفهوم والمعنى:
20.....	2.2.1.2. استمرار التطهير العرقي بعد النكبة:
20.....	3.2.1.2. المقصود بفلسطيني الداخل:
21.....	4.2.1.2. تسميات عديدة واختلاط في المفهوم:
23.....	2.2 أثر القوانين العنصرية والتغيرات الديمغرافية على فلسطيني الداخل
23.....	1.2.2. التغيرات الديموغرافية:
25.....	1.1.2.2. التغيرات الديموغرافية في فلسطين إثر نكبة عام 1948:

- 26.....2.1.2.2. دور الهجرة في تحول التركيب السكاني:
- 28.....3.1.2.2. البنية السكانية:
- 29.....4.1.2.2. زيادة السكان العرب وتركيبهم في إسرائيل:
- 31.....2.2.2. أسباب التراجع الديمغرافي بين صفوف فلسطينيي الداخل:

الفصل الثالث: القوانين العنصرية والتمييزية التي سنتها (إسرائيل) للسيطرة على فلسطينيي الداخل.....33

- 1.3 القوانين العنصرية التمييزية ضد فلسطينيي الداخل.....34
- 1.1.3. فرض القوانين:34
- 2.1.3. القوانين التي فرضتها (إسرائيل) ما بعد النكبة:36
- 1.2.1.3. أنظمة الطوارئ:36
- 2.2.1.3. الحكم العسكري:37
- 3.2.1.3. جنسية الفلسطينيين داخل إسرائيل:38
- 2.3 تطور فرض القوانين منذ العام (2009 لغاية 2015).....39
- 1.2.3. معطيات عامة:40
- 2.2.3. حقبة نتنياهو الثانية:40
- 3.2.3. المراحل التي مرت بها (إسرائيل) والانزياح أكثر نحو اليمين:41
- 4.2.3. (إسرائيل) الثالثة42
- 5.2.3. مفهوم اليمين الاسرائيلي:43
- 6.2.3. أبرز القوانين العنصرية والتمييزية (2009-2011):44
- 1.6.2.3. قانون المواطنة:44
- 2.6.2.3. قانون منع المس بدولة (إسرائيل) بواسطة المقاطعة:44
- 3.6.2.3. قانون منع إحياء ذكرى النكبة:45
- 3.3 أبرز القوانين العنصرية 2016-2018.....46
- 1.3.3. تشريع مزيد من القوانين العنصرية والتمييزية:46
- 2.3.3. نماذج من القوانين العنصرية والتمييزية47
- 1.2.3.3. قانون التفتيش الجسدي48
- 2.2.3.3. قانون الإقصاء البرلماني:48
- 3.2.3.3. قانون مكافحة الإرهاب:49
- 4.2.3.3. قانون الجمعيات "قانون شفافية التمويل":49

50..... 5.2.3.3. قانون القومية:

51..... 1.5.2.3.3. المس بمكانة اللغة العربية:

53..... 2.5.2.3.3. القانون يصادر حق تقرير المصير لجميع الفلسطينيين:

الفصل الرابع: الآثار التي ترتبت على القوانين العنصرية والتمييزية في استهداف فلسطينيي الداخل.....55

56..... 1.4 الحقوق المدنية والسياسية، الملاحقة السياسية

56..... 1.1.4. بداية التحول تجاه ضبط مكانة فلسطينيي الداخل:

57..... 2.1.4. البداية العام 2009:

58..... 3.1.4. تداعيات الحرب على غزة:

60..... 4.1.4. قمع الهوية الفلسطينية وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة:

61..... 6.1.4. ملاحقة القيادات السياسية:

62..... 7.1.4. المشاركة في أسطول الحرية:

63..... 8.1.4. تقليص حيز العمل السياسي:

64..... 9.1.4. تصاعد العنصرية وتجلياتها السياسية:

64..... 10.1.4. الملاحقة الأمنية كأداة سياسية:

65..... 11.1.4. حظر الحركة الإسلامية:

65..... 12.1.4. قضية باسل غطاس:

66..... 13.1.4. قضية الشاعرة دارين طاتور:

66..... 14.1.4. رجا إغبارية:

67..... 2.4 الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والممارسات العنصرية

68..... 1.2.4. مؤشرات عامة حول واقع فلسطينيي الداخل:

69..... 2.2.4. ارتفاع في نسب الأمراض المزمنة:

69..... 3.2.4. صور ومظاهر التمييز العنصري الصهيوني ضد فلسطينيي الداخل:

69..... 1.3.2.4. المجال الاقتصادي:

70..... 2.3.2.4. تغييرات ملحوظة في سوق العمل:

70..... 3.3.2.4. أين يعمل نساء ورجال فلسطينيي الداخل؟

71..... 4.2.4. التمييز في المجال التعليمي والثقافي:

71..... 1.4.2.4. مهنة التدريس الأوسع انتشاراً بين النساء، وتزداد شيوعاً بين الرجال:....

71..... 2.4.2.4. ارتفاع في نسبة طلاب الطب:

72..... 3.4.2.4. مواطنون من الدرجة الثانية التمييز ضد الفلسطينيين:

74	5.2.4. الضائقة السكنية وهدم البيوت:
75	1.5.2.4. نقص حادّ في الأراضي وارتفاع في نسبة الساكنين في شقق:
75	2.5.2.4. قانون كمينيتس - اقتراح قانون التخطيط والبناء (التعديل 109)، 2016:....
76	3.5.2.4. معطيات حول سياسة هدم البيوت:
77	4.5.2.4. السياسة المتبعة تجاه الفلسطينيين في النقب:
78	6.2.4. العنف بين صفوف فلسطيني الداخل:
80	3.4 الرؤية المقترحة لتعزيز قدرة فلسطيني الداخل
80	1.3.4. على مستوى فلسطيني الداخل:
82	1.1.3.4. فلسطيني الداخل والانفكاك عن منظمة التحرير الفلسطينية:
83	2.1.3.4. التنظيم الجماعي لفلسطيني الداخل:
87	3.1.3.4. دور لجنة المتابعة ونشاطها السياسي:
88	4.1.3.4. وثائق الرؤى والتصور المستقبلي لفلسطيني الداخل:
89	5.1.3.4. رد الفعل الإسرائيلي على الوثيقة:
90	6.1.3.4. واقع فلسطيني الداخل الحالي:
92	7.1.3.4. النقاش حول المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات:
94	1.7.1.3.4. تشكيل القائمة المشتركة:
96	2.7.1.3.4. التحديات امام القائمة المشتركة:
97	2.3.4. على المستوى الدولي:
101	4.4 النتائج والتوصيات
101	1.4.4. النتائج:
102	2.4.4. التوصيات:
104	المصادر والمراجع
117	فهرس المحتويات